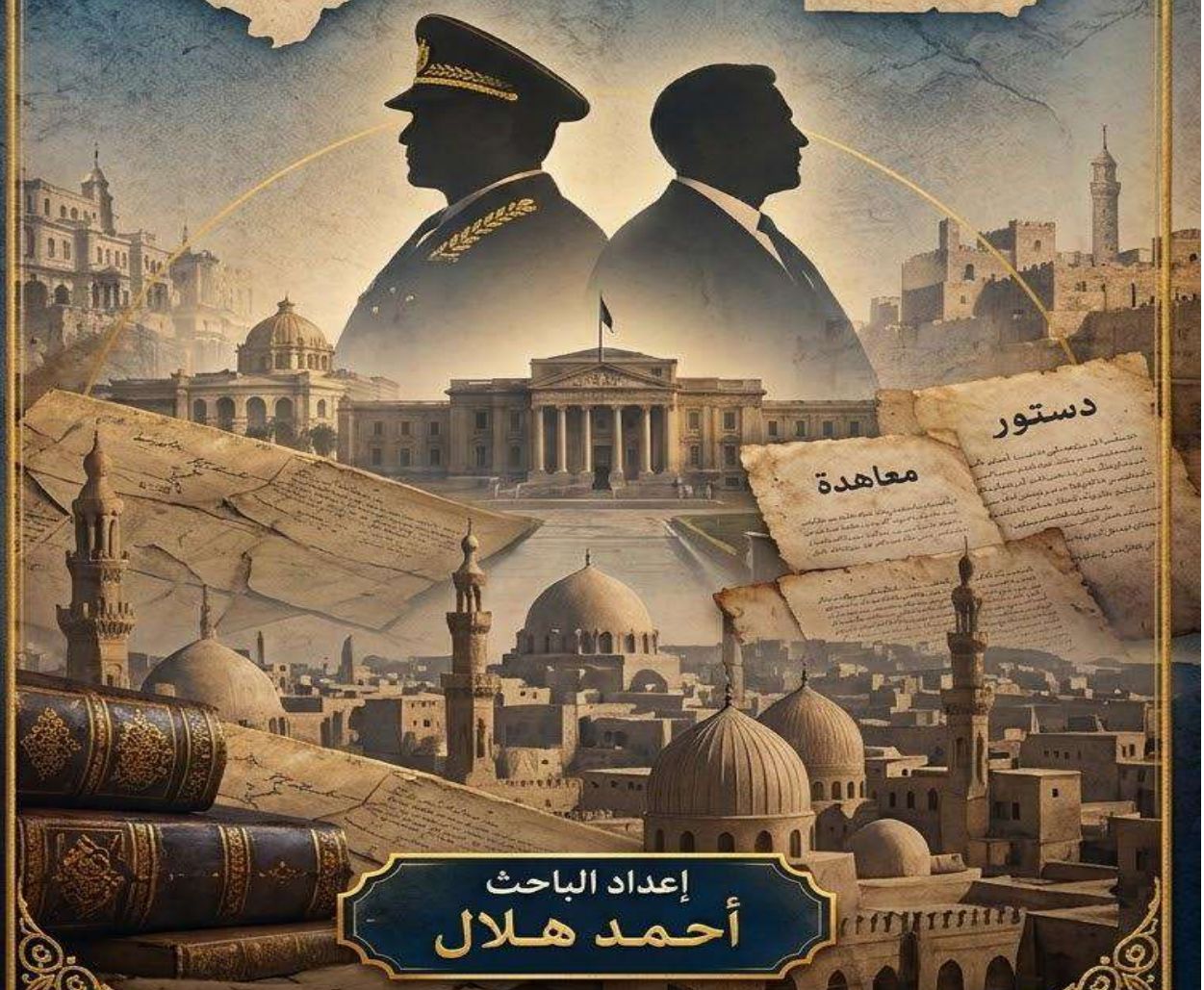
التكوين التاريخي للجيوش والعلاقات المدنية العسكرية في مصر وسوريا والجزائر

دراسة مقارنة في التدخل الخارجي وبناء السلطة السياسية





إعداد الباحث
أحمد هلال

التكوين التاريخي للجيوش
والعلاقات المدنية العسكرية
في مصر وسوريا والجزائر

دراسة مقارنة في التدخل الخارجي
وبناء السلطة السياسية

إعداد الباحث: أحمد هلال

٢٠٢٦

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ٣
مستخلص ٧
المقدمة العامة ٨
الفصل الأول ١٥
الإطار المفاهيمي والتفسيري لتكوين الجيوش وتدخلها السياسي..... ١٥
تمهيد ١٥
المبحث الأول المفاهيم ووحدات التحليل ١٥
المؤسسة العسكرية وتعدد مستوياتها ١٥
العلاقات المدنية العسكرية والرقابة ١٦
الاحتراف العسكري بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد ١٦
التدخل العسكري والحكم العسكري وشخصنة السلطة ١٧
السلطوية والدولة والنظام السياسي..... ١٧
المبحث الثاني أنماط التكوين العسكري وصلتها ببناء الدولة ١٨
الجيش في مشروع بناء الدولة ١٨
الجيش في البنية الاستعمارية ١٩
الجيش المنبثق من حركة تحرر..... ٢٠
المبحث الثالث قنوات التأثير الخارجي ومعايير إثباتها..... ٢٠
نقل الخبرة وحدود الاستدلال على التبعية ٢٠
التمويل والتسليح وسلطة التعيين..... ٢١
التجنيد والتصنيفات الاجتماعية ٢٢
بين قصد الفاعل والنتائج التاريخية..... ٢٢
المبحث الرابع العوامل المحلية وآليات التحول السياسي ٢٣
المؤسسات المدنية والفرص السياسية ٢٣
المصالح المهنية والاجتماعية وشبكات الولاء ٢٣
أجهزة الإكراه واستمرار السلطوية ٢٤
حماية الحاكم وإعادة تنظيم القوة..... ٢٤
الحروب والأزمات بوصفها لحظات اختبار ٢٥

الإرث التاريخي وآليات استمراره ٢٦
إطار تفسيري قابل للمراجعة ٢٦
خلاصة الفصل والانتقال إلى الدراسة التاريخية ٢٧
الفصل الثاني..... ٢٨
التكوين التاريخي للجيش المصري وتحولات تبعيته السياسية من الولاية العثمانية إلى الجلاء وما بعده ٢٨
تمهيد..... ٢٨
المبحث الأول البنية العسكرية قبل الحملة الفرنسية وتحولاتها تحت الاحتلال الفرنسي..... ٢٩
الولاية العثمانية وتعدد مراكز القوة..... ٢٩
حملة ١٧٩٨ وجيش الاحتلال..... ٣٠
القوات المحلية المساعدة وحدود اعتبارها أصلًا للجيش المصري ٣٠
المبحث الثاني من تنازع القوات إلى تثبيت سلطة محمد علي..... ٣١
أزمة الرواتب والسيطرة على القاهرة سنة ١٨٠٣ ..... ٣١
ولاية ١٨٠٥ ومحدودية السيطرة الفعلية..... ٣٢
حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والدفاع السابق للجيش النظامي..... ٣٣
مذبحة القلعة والحملة على الجزيرة العربية ٣٣
المبحث الثالث تكوين الجيش النظامي والدور الفرنسي في مؤسساته..... ٣٤
فشل محاولة ١٨١٥ والتحول في قاعدة التجنيد ٣٤
أسوان والتدريب وسليمان باشا ٣٥
التجنيد الريفي والانضباط وتكلفة البناء العسكري ٣٥
المدارس والبعثات والترجمة ٣٦
ترسانة الإسكندرية وإعادة بناء الأسطول ٣٧
المبحث الرابع الحروب الخارجية والقيود العثمانية والأوروبية ٣٨
من الحرب لحساب السلطان إلى الحرب عليه ٣٨
تسوية ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ ..... ٣٨
المبحث الخامس الجيش في عهود خلفاء محمد علي حتى الأزمة العرابية ٣٩
عباس وسعيد واستمرار الصلة العسكرية بالسلطنة وفرنسا..... ٣٩
فرمان ١٨٧٣ واتساع صلاحيات إسماعيل..... ٤٠
الخبراء الأمريكيون وحرب الحبشة ٤١
من مطالب الضباط إلى أزمة الحكم سنة ١٨٨١..... ٤٢

المبحث السادس الاحتلال البريطاني وإعادة تركيب الجيش ٤٣
هزيمة ١٨٨٢ وحل الجيش ٤٣
تنظيم إيفلين وود سنة ١٨٨٣ ..... ٤٣
السودان واختلاف القوات العاملة فيه ٤٤
اتفاق ١٨٩٩ واختبار سلطة التعيين ٤٥
المبحث السابع من الحماية إلى الاستقلال المقيد والمعاهدة ٤٥
إعلان الحماية والتعبئة في الحرب العالمية الأولى ٤٥
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحدود السيادة الدفاعية ٤٦
أزمة لي ستاك سنة ١٩٢٤ وفصل القيادة في السودان ٤٧
معاهدة ١٩٣٦ وتحويل أدوات النفوذ ٤٨
أزمة عابدين في فبراير ١٩٤٢ ..... ٤٩
المبحث الثامن من أزمة الملكية إلى حكم الضباط والجلاء ٤٩
حرب فلسطين وتغيير السلطة سنة ١٩٥٢ ..... ٤٩
أزمة مارس ١٩٥٤ ومركز القرار الداخلي ٥٠
اتفاق ١٩٥٤ والجلاء سنة ١٩٥٦ ..... ٥١
المبحث التاسع الجيش والسلطة بعد الجلاء: من إقصاء نجيب إلى بنية الحكم سنة ٢٠٢٦ ..... ٥٢
تمهيد: سؤال المبحث وضبط مصطلحاته ٥٢
أولًا: إقصاء نجيب وإغلاق طريق التسليم المدني سنة ١٩٥٤ ..... ٥٤
ثانيًا: ترسخ سلطة الضباط واتساع الدور الاقتصادي حتى ٢٠١١ ..... ٥٥
ثالثًا: التجربة الانتخابية في ٢٠١١ و٢٠١٢ وإنهاؤها سنة ٢٠١٣ ..... ٥٦
رابعًا: المجال العام والقضاء والقانون بعد ٢٠١٣ ..... ٥٩
خامسًا: القيادة العسكرية وحماية الحاكم: شخصنة أم مؤسسية؟ ٦١
سادسًا: الاقتصاد العسكري والدين وأصول الدولة ٦٢
سابعًا: السيادة والقرار السياسي: ثلاث وقائع ٦٤
ثامنًا: اختبار الفرضيات بالمؤشرات ٦٦
تاسعًا: حدود المبحث وما لم يثبت ٦٨
خلاصة المبحث ٦٨
المبحث العاشر خلاصة تحولات السيادة والقيادة ٦٩
مصفوفة زمنية للتبعية العسكرية ٦٩

نتيجة الفصل ٧١
ملحق أدوات البحث **٧٣**
مصفوفة المفاهيم والمؤشرات والأدلة ٧٣
سجل التحقق من الادعاءات التاريخية ٧٣
مواضع تحقق حاسمة في الفصل المصري ٧٤
نطاق التوثيق وطريقة الإحالة ٧٦
المصادر والمراجع **٧٧**
المادة المؤسسة للدراسة ٧٧
المراجع البحثية ٧٧
الوثائق المنشورة ٧٨
دراسات الفصل المصري ومصادره ٧٨
المصادر العربية ٨٥
دراسات تاريخية متخصصة ٨٥
وثائق وشهادات تاريخية ٨٦
عروض مؤسسية وفهارس وثائق ٨٨

مستخلص

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين أنماط تكوين الجيوش وبين موقعها اللاحق في السلطة السياسية، من خلال مقارنة تاريخية لمصر وسوريا والجزائر. وتنطلق من إشكالية تفاعل التدخل الخارجي مع مشروعات بناء الدولة، وسياسات التجنيد، وصراع النخب، بدل افتراض أن المنشأ العسكري يفسر بمفرده النتيجة السياسية. وتعتمد الدراسة التمييز بين تأسيس المؤسسة وإعادة تنظيمها، وبين التأثير الأجنبي والتحكم في القرار، وبين تدخل الضباط وحكم المؤسسة العسكرية وشخصنة السلطة. ويجمع تصميمها بين نقد المصادر، والمقارنة المنظمة، وتتبع العمليات السببية داخل كل حالة. ويؤسس هذا الجزء للإطار المفاهيمي والمنهجي، ويطبقه على المسار المصري من البنية العثمانية والحملة الفرنسية إلى جلاء القوات البريطانية سنة ١٩٥٦، ويقترح مؤشرات تتعلق بالتعيين والتمويل والتجنيد والرقابة والقدرة على الاعتراض السياسي. وتتمثل أطروحته التوجيهية في أن أثر التكوين التاريخي مشروط بآليات استمراره وتحوله، وأن تفسير السلطوية يتطلب تتبع الائتلافات والمؤسسات التي أعادت إنتاج القوة العسكرية أو أعادت توزيعها. وتظل هذه الأطروحة فرضية بحثية تختبرها الفصول التطبيقية، وليست نتيجة تاريخية محسومة سلفًا.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، التكوين العسكري، العلاقات المدنية العسكرية، الاستعمار، السلطوية، المقارنة التاريخية.

المقدمة العامة

موضوع الدراسة ومسوغات اختياره

تثير دراسة الجيوش في التاريخ العربي الحديث مشكلة تتجاوز وصف تنظيم الوحدات وتسلسل القيادات. فالمؤسسة التي تتولى إدارة القوة المنظمة ترتبط، في الوقت نفسه، بموارد الدولة، وبقدرتها على الوصول إلى السكان، وبقواعد توزيع المناصب، وبالجهة التي تملك تقرير الحرب والسلم. وعندما تدخل هذه المؤسسة في المنافسة على الحكم، يصبح السؤال متصلًا بكيفية انتقال الموارد التنظيمية إلى قدرة سياسية، وبالظروف التي تسمح باستمرار هذا الانتقال أو تحد منه. ولذلك تتناول الدراسة الجيش بوصفه مؤسسة ذات تاريخ اجتماعي وإداري وسياسي، وتفحص علاقته ببقية أجهزة الدولة وبالقوى الاجتماعية التي يعمل داخلها.

ينطلق اختيار الموضوع من المقتطف التعليمي المعنون «تسلط الأنظمة العسكرية والاستبداد السياسي»، الذي يجمع عرضًا للدور الفرنسي والبريطاني في تشكيل مؤسسات عسكرية، وأمثلة على توظيف القوات خارج البلاد، ورواية عن التكوين الاجتماعي للجيش السوري، وإشارة موجزة إلى الحالة الجزائرية. ويُعامل هذا المقتطف بوصفه نصًا يطرح مشكلات وتفسيرات تستحق الفحص؛ فمعلوماته التفصيلية تتطلب توثيقًا مستقلًا قبل اعتمادها في الاستدلال التاريخي، خصوصًا أن الصفحات المتاحة لا تشتمل على بيانات مكتملة لإحالاتها المرجعية[١].

وتوفر الحالات الثلاث مجالًا لفحص أنماط متباينة من الارتباط بين التنظيم العسكري والسلطة. ففي الحالة المصرية يوجّه عمل خالد فهمي الانتباه إلى اقتران المجهود الحربي بالتجنيد وبناء الدولة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما في الحالة السورية فتتيح دراسة بو نكلي بحث التجنيد والتنظيم العسكري تحت الانتداب. وتفتح دراسة وليام كوانت للحالة الجزائرية مجالًا لدراسة انقسامات النخبة وتحولات القيادة خلال الثورة وبعد

(١) المادة التعليمية المرفقة، د.ت.، ص ١٤٤ إلى ١٤٩

الاستقلال. ويبرر هذا التنوع مقارنة المسارات وآلياتها، مع تجنب افتراض أن اختلاف السياقات مجرد تفصيل داخل قصة واحدة[1].

وتتمثل القيمة العلمية المتوخاة في وصل تاريخ التكوين المؤسسي بتحليل السلطة، مع إبقاء العلاقة بينهما موضع اختبار. فإثبات أن ضابطًا تلقى تدريبه في الخارج لا يثبت أن قراره السياسي كان خاضعًا للدولة التي دربته. وكذلك فإن وجود مؤسسة عسكرية قبل الاستقلال لا يثبت استمرار قواعدها دون تغيير بعده. وتحتاج كل دعوى من هذا النوع إلى بيان ما استمر فعلًا: الأشخاص، أم نظم الترقية، أم التمويل، أم بنية القيادة، أم تصور المهمة العسكرية. وبهذا يتحول البحث من مطابقة الأصول بالنتائج إلى فحص قنوات التأثير وتغيرها.

الإشكالية وأسئلة البحث

تتمثل الإشكالية المركزية في تفسير الكيفية التي تفاعلت بها العوامل الخارجية والبنى الاجتماعية والصراعات المحلية في تشكيل الجيوش، ثم في تحديد موقعها داخل السلطة السياسية. ولا تفترض الدراسة أن امتلاك القوة يؤدي بالضرورة إلى تولي الحكم؛ فبين القدرة المادية والقرار السياسي حلقات تتعلق بالتنسيق بين الضباط، وموقف النخب المدنية، وتقدير المخاطر، وطبيعة الأزمة، والموارد المتاحة لاستمرار السيطرة. ويجب تفسير هذه الحلقات بدل اختزالها في صفة عامة تُلحق بالمؤسسة أو بقياداتها.

ويصاغ السؤال الرئيس على النحو الآتي: كيف تفاعلت أنماط التكوين العسكري والتدخل الخارجي والصراعات المحلية في مصر وسوريا والجزائر، وبأي آليات انعكس هذا التفاعل على العلاقات المدنية العسكرية وعلى أنماط بناء السلطة السياسية؟ ويتفرع عنه السؤال عن حدود استقلال القرار العسكري، وعن أثر التجنيد والتعليم والترقية في تكوين شبكات النفوذ، وعن دور المؤسسات المدنية في تقييد تلك الشبكات أو دعمها. ويشمل كذلك تفسير اختلاف أنماط السيطرة التي قد تلي التدخل: قيادة جماعية، أو تحالف حزبي عسكري، أو سلطة شخصية تستخدم الجيش ضمن أجهزة متعددة.

---

(1) Fahmy 1998a; Bou-Nacklie 1993; Quandt 1969.

ويقتضي ضبط السؤال الفصل بين ثلاث نتائج تحتاج إلى تفسير مستقل. أولها بروز فاعلين عسكريين قادرين على التدخل، وثانيها وقوع التدخل في لحظة محددة، وثالثها إعادة إنتاج السلطة بعده. وقد يفسر العامل نفسه إحدى هذه النتائج دون غيرها. فالتنظيم الهرمي يمكن أن ييسر تنفيذ قرار مشترك، لكنه لا يشرح وحده اختيار لحظة التدخل أو نجاح الحاكم في تقييد زملائه لاحقًا. ومن ثم لا تُعامل الانقلابات واستمرار السلطوية بوصفهما ظاهرة واحدة لها الأسباب نفسها.

الفرضيات وحدود قابليتها للاختبار

تفترض الدراسة أولًا أن أثر التدخل الخارجي يزداد عندما يتصل بمفاتيح إعادة إنتاج المؤسسة، مثل اعتماد الترقيات، والتحكم في الإمداد، واستمرار التمويل، لا بمجرد وجود اتصال ثقافي أو تعليمي. وتُضعف هذه الفرضية أدلة على قدرة القيادة المحلية على تغيير الموردين أو رفض التوجيهات الخارجية دون تعطيل وظائفها الأساسية. ويُفحص ذلك داخل الظروف المتاحة لكل مرحلة، لأن ما يعد بديلًا واقعيًا في زمن قد لا يكون متاحًا في زمن آخر.

وتفترض ثانيًا أن النفوذ السياسي العسكري يتشكل من التفاعل بين الموارد التنظيمية والفرص السياسية. فلا يكفي وصف المؤسسات المدنية بالضعف؛ بل ينبغي تحديد الجوانب التي عجزت فيها عن أداء وظائف بعينها، وكيف استُثمر هذا العجز. وإذا وُجدت أزمات حادة دون تدخل عسكري، فإنها تصبح وقائع مهمة لفحص شروط الامتناع، بدل إهمالها لعدم توافقها مع التفسير. كما تُدرس الحالات التي أسهم فيها مدنيون في استدعاء التدخل أو تسويغه أو توفير الموارد له.

وتفترض ثالثًا أن استمرار سيطرة قائد ذي خلفية عسكرية قد يصاحبه تراجع استقلال الجيش المؤسسي. ويُختبر ذلك بتتبع تغير قواعد اختيار القيادات، وتوزيع الموارد بين الأجهزة، وقدرة كبار الضباط على الاعتراض، ومدى ارتباط المواقع بالحاكم. وتضع هذه الفرضية احتمالات التحول داخل الحكم موضع البحث؛ فلا تُسند إلى الدولة صفة سياسية ثابتة اعتمادًا على مهنة رئيسها السابقة، ولا يُفترض أن موقع الجيش ظل واحدًا طوال مدة حكمه.

حدود الدراسة ووحدة التحليل

تتناول الدراسة مصر وسوريا والجزائر، ولا تدعي تمثيل جميع المجتمعات العربية أو الإسلامية. ويستند اختيارها إلى ورودها في المادة المؤسسة وإلى اختلاف مساراتها، مما يسمح باختبار حدود تفسير مشترك. غير أن هذا الاختيار لا يعادل عينة إحصائية، ولا يسمح بتقدير احتمال التدخل العسكري في جميع الدول. وتظل النتائج المقارنة مقيدة بطبيعة الحالات وبالفترات المدروسة وبمدى توافر الأدلة.

يبدأ التتبع المصري بخلفية عن البنية العسكرية العثمانية، ثم يتناول الحملة الفرنسية والتحولات المؤدية إلى جيش محمد علي، وفي سوريا بالتشكيلات التي سبقت الانتداب أو نشأت في سياقه، وفي الجزائر بحرب التحرير مع الرجوع إلى الخلفيات الضرورية. ويُضبط الامتداد الرئيس للمقارنة حتى سنة ١٩٧٠، مع امتداد الفصل المصري إلى سنة ١٩٥٦ لربط انتقال الحكم سنة ١٩٥٢ بإنهاء الوجود العسكري البريطاني المقيم، مع مبحث ختامي يعالج بعد ذلك علاقة الجيش بالسلطة والاقتصاد حتى سنة ٢٠٢٦ بوصفه امتدادًا تحليليًا ينظر في النتيجة الثالثة، أي إعادة إنتاج السلطة. وتُعالج الإشارات السورية إلى ١٩٨٢ و٢٠١١ في موضع لاحق محدود يتعلق بالامتدادات، فلا تُستخدم الأحداث المتأخرة لإثبات نيات الفاعلين في مرحلة التأسيس.

وتتخذ الدراسة من المرحلة المؤسسية داخل كل بلد وحدة للتحليل. فالدولة الواحدة قد تشهد إعادة تأسيس تغير القيادة والموارد والمهمة، ولا يصح جمع هذه المراحل في وحدة متجانسة. ويجري التمييز بين الاستمرارية الاسمية والاستمرارية التنظيمية: بقاء اسم الجيش أو بعض أفراده لا يكفي لإثبات بقاء قواعده. وتُقارن الحالات من خلال وظائف مشتركة، كالتجنيد والتعيين والتمويل والرقابة، بدل اشتراط تطابق التواريخ أو البنى.

المنهج وإجراءات بناء الدليل

تعتمد الدراسة منهجًا تاريخيًا مقارنًا يجمع إعادة بناء التسلسل الزمني بفحص الآليات التي تصل بين الأحداث. ويفيد تتبع العمليات، كما يقدمه ديفيد كوليير، في استخدام القرائن التشخيصية داخل الحالة لاستخلاص استدلالات وصفية وسببية. وتستفيد الدراسة من تمييزه بين قوة الأدلة؛ فقرينة تنسجم مع فرضية لا تساوي دليلًا يرجحها على منافساتها، كما أن

غياب وثيقة لا يثبت غياب الواقعة إلا إذا كانت شروط إنتاج الوثيقة وحفظها تجعل العثور عليها متوقعًا[1].

وتبدأ الإجراءات بإعداد خط زمني لكل حالة تُدرج فيه قرارات التشكيل والتعيين والتسريح، وتغيرات التمويل والتعليم، والأزمات السياسية ذات الصلة. ثم تُبنى بطاقات للأحداث تتضمن المصدر وتاريخ إنتاجه وقربه من الواقعة، وما إذا كان يقرر خبرًا مباشرًا أو ينقل رواية أو يقدم تفسيرًا. وتُقارن الأدلة المتوافقة مع الأدلة المخالفة، مع تسجيل الحالات التي يستحيل فيها الترجيح بدل حسمها بزيادة عدد المصادر التي تنقل عن أصل واحد.

وتستخدم المقارنة مجموعة أسئلة ثابتة: من أنشأ الوحدة؟ ومن موّلها؟ ومن اختار قيادتها؟ وما مهمتها؟ ولمن ترفع تقاريرها؟ وما الجهات القادرة على محاسبتها؟ ثم تُطرح الأسئلة نفسها عند التحولات اللاحقة. ويسمح ذلك بتحديد ما إذا كانت الاستمرارية تتعلق بالأشخاص أو بالقواعد أو بالمصالح. كما يتيح مقارنة مرحلة بمرحلة داخل البلد الواحد، وهو إجراء مهم عندما تكون المقارنة بين الدول معرضة لاختلافات كبيرة في السياق.

ولا تختزل الدراسة البرهنة في تتابع زمني من نوع وقوع التدخل الخارجي أولًا ثم الاستبداد لاحقًا. فالفاصل بين الحدثين قد يتضمن حروبًا وتبدلات اجتماعية وإعادة تنظيم تغيّر مسار التأثير. ويحتاج التفسير المقبول إلى تحديد الوسيط: كأن يحافظ نظام ترقية معين على شبكة قيادة، ثم تتمكن هذه الشبكة من فرض قرار سياسي. وتظل هذه السلسلة تصورًا للاختبار، ويُبحث عن أدلة مستقلة لكل حلقة منها وعن تفسيرات بديلة للنتيجة نفسها.

المصادر ونقد الروايات

تُعطى الأولوية للوثائق المتصلة مباشرة بالادعاء المدروس: المراسيم لإثبات القرارات الرسمية، والسجلات لإثبات التعيينات والأعداد، والمراسلات لتتبع التفاوض والتوجيه، والميزانيات لفحص توزيع الموارد. ولا تعني الأولوية قبول الرواية الرسمية تلقائيًا؛ فالوثيقة قد تصف قرارًا لم يُنفذ، أو تخفي تكلفة، أو تستخدم تصنيفات تخدم الإدارة التي أنتجتها.

(1) Collier 2011, 823–825

ولهذا يلزم الجمع بين وثائق القاعدة ووثائق الممارسة، وبين منظور السلطة ومنظور من تأثروا بسياساتها.

أما المذكرات والشهادات فتُقرأ في ضوء زمن كتابتها وموقع صاحبها والصراعات التي يحاول تفسيرها أو تبريرها. ويُفصل بين معرفته المباشرة وما نقله عن الآخرين، وبين وصف الوقائع وتقييمها بعد اتضاح النتائج. كما يُفحص أصل الاقتباسات المتداولة، خصوصًا الأقوال المنسوبة إلى قادة عسكريين التي تحمل معنى رمزيًا قويًا؛ إذ لا يعوّض شيوع القول غيابَ سلسلة نقل موثوقة أو اختلافَ الصيغ المنسوبة إلى صاحبه.

وتستلزم البيانات الاجتماعية احتياطًا إضافيًا: فالنسبة العددية تحتاج إلى مقام واضح وسنة محددة وتعريف للفئة. ويختلف حساب نسبة جماعة بين المجندين عن حسابها بين خريجي مدرسة عسكرية أو شاغلي المناصب العليا. ولا يُستدل من الأسماء وحدها على انتماء الأشخاص، ولا من انتمائهم على سلوكهم السياسي. وتُسجل البيانات المفقودة بوصفها مفقودة، حتى لا يتحول نقص السجلات إلى إثبات انتقائي لفرضية مسبقة.

موقع الدراسة من الأدبيات

تتصل الدراسة بأربعة مجالات بحثية. يركز الأول على الجيش وبناء الدولة، بما يفتح أسئلة حول التجنيد والإدارة والموارد. ويهتم الثاني بالعلاقات المدنية العسكرية، وبخاصة توزيع سلطة التوجيه والرقابة. ويتناول الثالث بنية الحكم السلطوي وأجهزة الإكراه، بينما يدرس الرابع أثر التتابع التاريخي وآليات استمرار المؤسسات. وتُستخدم هذه المجالات لبناء أسئلة محددة، دون جمعها في تفسير شامل يفترض مسبقًا أن جميع عناصره حاضرة بالدرجة نفسها في كل حالة.

وتبرز أهمية الأدبيات المتخصصة في تصحيح مستوى المقارنة نفسه. ففي الحالة السورية تنبّه ملاحظات بو نكلي إلى أن التشكيلات المدروسة خدمت نطاق الانتدابين السوري واللبناني ضمن ترتيبات مشتركة للضباط والميزانية والتدريب. ولذلك قد يتغير معنى التمثيل العددي باختلاف المجال السكاني الذي يقارن به. ويطرح عمل بنجامين توماس وايت، من جهة أخرى، تشكل مفهوم الأقليات في سياق سياسات الانتداب والتحول إلى

الدولة القومية، مما يدعو إلى فحص الفئات المستخدمة في الوثائق بدل معاملتها كحقائق سياسية ثابتة[1].

وتتمثل الإضافة المقترحة في الجمع بين فحص مسارات التكوين وبين تفسير التحولات اللاحقة وفق معايير مشتركة قابلة للمراجعة. ولا تقوم هذه الإضافة على ادعاء غياب دراسات سابقة، بل على تحديد علاقة بحثية يجري اختبارها عبر الحالات. وتُراجع حدودها مع توسيع القراءة، خصوصًا عندما تكشف الوثائق أن بعض الفروق التي بدت محلية تتصل بتغيرات إقليمية أو دولية، أو أن ما بدا استمرارًا كان إعادة بناء جديدة تستخدم مفردات قديمة.

تنظيم الدراسة

يضع الفصل الأول الإطار المفاهيمي والتفسيري. ويبحث الفصل الثاني التكوين العسكري المصري منذ البنية العثمانية والحملة الفرنسية، مرورًا بجيش محمد علي وخلفائه وإعادة التنظيم تحت الاحتلال البريطاني، إلى حكم الضباط والجلاء وما تلاه حتى سنة ٢٠٢٦، ثم يتناول الفصل الثالث الحالة السورية من التشكيلات المرتبطة بالانتداب إلى إعادة توزيع القوة داخل الحكم. ويخصص الفصل الرابع للحالة الجزائرية والعلاقة بين حرب التحرير وبناء الدولة. ويجمع الفصل الخامس النتائج في مقارنة تعيد اختبار الفرضيات وتحدد مدى صلاحيتها. وتعرض الخاتمة الإجابات وحدود التفسير، مع ملاحق للخطوط الزمنية والبيانات والوثائق الأساسية.

(1) Bou-Nacklie 1993, notes 2 and 5; White 2011

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتفسيري لتكوين الجيوش وتدخلها السياسي

تمهيد

تبدأ دراسة العلاقات المدنية العسكرية من تحديد الفاعلين والموارد والقرارات التي يجري تحليلها. فكلمة الجيش قد تشير إلى مجموع الأفراد، أو إلى القيادة العليا، أو إلى جهاز إداري، أو إلى شبكة محددة من الضباط. كما أن وصف الحكم بالعسكري قد يتعلق بطريقة الوصول إلى السلطة أو بمصدر القوة الذي يسندها أو بالقواعد التي تضبط القرار داخلها. وتؤثر هذه الفروق في اختيار الأدلة وفي النتائج؛ لذلك يضع هذا الفصل تعريفات إجرائية ويبيّن كيفية تحويلها إلى أسئلة قابلة للفحص في الفصول التاريخية.

المبحث الأول المفاهيم ووحدات التحليل

المؤسسة العسكرية وتعدد مستوياتها

يقصد بالمؤسسة العسكرية في هذه الدراسة التنظيم الذي يجمع أفرادًا ووحدات وسلاسل قيادة وقواعد للتمويل والتدريب والتعيين، وتُسند إليه وظائف استخدام القوة المنظمة. وهذا تعريف إجرائي لا يفترض تحقق خصائص الجيش الوطني الحديث في كل مرحلة. فالوحدة التابعة لسلطة احتلال، والتشكيل المنتمي إلى حركة تحرر، والجيش الذي يعمل داخل دولة مستقلة، قد تتشابه في بعض وظائفها وتختلف في مصدر السلطة الذي يمنحها الأمر والموارد والاعتراف.

وتقتضي دراسة القرار التمييز بين مستوياته. فقد يعكس بيان صادر باسم القوات المسلحة اتفاقًا بين قيادات محددة، وقد يصدر تحت ضغط فصيل يسيطر على مواقع حاسمة. ولا تكفي صيغة البيان لإثبات أن الضباط والجنود جميعًا شاركوا في صنعه. ولهذا تُسأل الوثائق عن آلية التنسيق وعن الوحدات التي امتثلت أو امتنعت، وعن وسائل فرض القرار. وتُفسر وحدة الموقف باعتبارها نتيجة تحتاج إلى تفسير، بدل افتراضها خاصية ملازمة لكل تنظيم عسكري.

العلاقات المدنية العسكرية والرقابة

يعرض بيتر فيفر العلاقات المدنية العسكرية بوصفها مجالًا واسعًا يشمل صلات الجيش بالمجتمع، مع تركيز بارز في الأدبيات على توجيه القوات المسلحة من جانب السلطات المدنية العليا. وتستفيد الدراسة من هذا التمييز لتجنب حصر المجال في وقوع الانقلابات؛ فالرقابة تتصل كذلك بالسياسات والموارد والمسؤولية، بينما تشمل العلاقة بالمجتمع التجنيد والتعليم وصور المكانة الاجتماعية[1].

وتعرّف الدراسة الرقابة إجرائيًا من خلال قدرة جهة محددة على إصدار القرار، والحصول على المعلومات اللازمة لتقييم التنفيذ، وترتيب تبعات على المخالفة. ولا يثبت وجود وزارة أو نص دستوري تحقق هذه القدرة؛ إذ يجب فحص مَن يعد البدائل ومَن يستطيع رفضها ومَن يملك تنفيذ الجزاء. كما يُميز بين الرقابة التي تمارسها مؤسسات عامة وبين السيطرة الشخصية لقائد على ضباط موالين له. وقد تتشابه النتيجة المباشرة، وهي امتثال الأوامر، بينما تختلف القواعد التي أنتجتها وإمكان استمرارها بعد تغير الأشخاص.

الاحتراف العسكري بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد

تستخدم الدراسة مفهوم الاحتراف للدلالة على خصائص يمكن رصدها منفصلة: اكتساب المهارة، ووجود مسار مهني منظم، ووضوح المسؤوليات، ومعايير الترقية، والانضباط في تنفيذ المهمة. ولا تُدمج هذه الخصائص في حكم إجمالي يفترض أن ارتفاع الكفاءة الفنية يقتضي الامتناع عن السياسة. فالضابط قد يكون متمكنًا من عمله العسكري مع تبنيه تصورًا لدور سياسي، كما يمكن أن تضعف المحاباة قواعد المسار المهني دون أن تلغي كل قدرة فنية لدى الوحدات.

ويترتب على ذلك أن التعليم العسكري الأجنبي يُدرس أولًا بوصفه تجربة مؤسسية ذات محتوى: ما المواد التي دُرست؟ وما المهارات التي نُقلت؟ وكيف استُخدمت بعد العودة؟ ثم يُبحث عن أثره السياسي إذا وجدت أدلة عليه. وتتيح هذه الخطوات الفصل بين اكتساب

---

(1) Feaver 1999 .

معرفة مهنية وبين تبني تفضيلات سياسية أو بناء علاقة تبعية. وهي كذلك تمنع استعمال مفهوم الاحتراف إما شهادةَ حياد مسبقة وإما دليلَ اغتراب عن المجتمع دون فحص.

التدخل العسكري والحكم العسكري وشخصنة السلطة

تعرّف الدراسة التدخل العسكري بأنه استخدام فاعلين عسكريين مواردهم التنظيمية للتأثير في تقرير السلطة أو السياسات بما يتجاوز الدور المسند إليهم في الترتيبات القائمة. ويُحدد هذا التجاوز بحسب السياق المؤسسي، مع رصد صور الاعتراض، والتهديد، والتفاوض، والإطاحة. أما الحكم العسكري فيحتاج إلى سؤال إضافي عن الجهة التي تضبط القرار بعد الوصول إلى السلطة، لأن طريقة الوصول لا تكشف وحدها بنية الحكم اللاحقة.

ويقدم غيديس وفرانتز ورايت تمييزًا بين سلطة رجل عسكري قوي لا يقيده زملاؤه بفاعلية، وبين نظام تشارك فيه مجموعة من كبار الضباط ويمكنها الحد من تصرف الحاكم. وتفيد هذه التفرقة في منع مساواة خلفية الرئيس العسكرية باستمرار حكم المؤسسة. ويقتصر توظيفها هنا على بناء التصنيف؛ أما تعيين موقع كل حالة وتحولها فيتطلب أدلة مستقلة على قواعد الاختيار والاعتراض والعزل داخل النخبة الحاكمة[1].

وعلى هذا الأساس، تشير شخصنة السلطة في الدراسة إلى انتقال وزن القرار من قواعد يمكن لفاعلين متعددين استخدامها إلى علاقات مرتبطة بشخص الحاكم. ويُبحث عنها في تبديل قواعد الترقي، أو إفراغ الهيئات الجماعية من صلاحياتها، أو ربط الموارد بالولاء الشخصي. ويظل كل مؤشر قابلًا لتفسيرات أخرى؛ فقد يكون تغيير قيادة ما إجراءً مهنيًا مشروعًا. لذلك لا تُستنتج الشخصنة من واقعة منفردة، بل من نمط متكرر تدعمه وثائق تتعلق بعملية اتخاذ القرار.

السلطوية والدولة والنظام السياسي

يقصد بالسلطوية هنا نمطًا من تنظيم السلطة يقيّد المنافسة الفعلية ويضعف قدرة المؤسسات والمجتمع على محاسبة الحكام أو تغييرهم وفق قواعد ملزمة. ويُفحص المفهوم

(1) Geddes, Frantz, and Wright 2014, 147.

عبر ممارسات محددة، ولا يُستعمل مرادفًا لكل حضور عسكري. كما تميز الدراسة بين الدولة بوصفها أجهزة وقواعد ممتدة، وبين النظام بوصفه ترتيب الوصول إلى الحكم وممارسته، وبين الحكومة بوصفها شاغلي المناصب في فترة معينة. ويساعد هذا التمييز في تحليل الدعوى التي تساوي حماية الحاكم بحماية الدولة.

وتظهر أهمية الفصل عندما تتعارض مصلحة القيادة السياسية في البقاء مع بعض الوظائف العامة للمؤسسات. فقد تتحول الموارد إلى وحدات أكثر ولاءً دون أن يعني ذلك تحسن القدرة الدفاعية، وقد يحافظ جهاز على استمراره الإداري رغم تغير النظام. ولا تفترض الدراسة وقوع هذه التعارضات في كل حالة؛ لكنها تجعلها احتمالًا تحليليًا وتبحث عن أدلته، بما يتيح تقييم أثر التحولات على المؤسسة وعلى السلطة كلٍّ على حدة.

المبحث الثاني أنماط التكوين العسكري وصلتها ببناء الدولة

الجيش في مشروع بناء الدولة

يفتح تحليل تشارلز تيلي للعلاقة بين الحرب وبناء الدولة سؤالًا عن صلة القوة المنظمة بالاستخراج المالي وتوسيع الإدارة. وتنبع فائدته هنا من وضع الموارد والتنظيم والمقاومة الاجتماعية داخل إطار واحد. غير أن تيلي يحدد منطلقه في التجربة الأوروبية وينبه إلى اختلافها عن تجارب دول القرن العشرين؛ ولذلك لا تُستعمل أطروحته قانونًا يفترض أن كل حرب تنتج دولة أقوى أو أن كل تجنيد يفضي إلى مؤسسات متشابهة[1] .

ومن هذا المنطلق تقترح الدراسة فحص مشروع بناء الجيش من خلال سلسلة احتياجات يمكن اختبارها: حصر السكان المحتمل تجنيدهم، وتأمين الإيرادات، وتوفير التدريب والإمداد، وتنظيم متابعة الأفراد. ويُسأل في كل مرحلة عمّا إذا كانت الأجهزة المنشأة لهذه الأغراض توسعت إلى وظائف أخرى، وكيف جرى توزيع كلفتها ومنافعها. وهذه أسئلة بحثية لا افتراضات عن نجاح المشروع؛ فقد ينتج التنظيم قدرة على التعبئة مع بقاء الإدارة هشة، أو يؤدي طلب الموارد إلى مقاومة تحد من إمكان استمراره.

---

(1) Tilly 1985, 169–170 .

ويتطلب ذلك التمييز بين قوة الحاكم وقدرة الدولة. فتوسيع قدرة الحاكم على جمع الرجال والمال قد يزيد سلطته المباشرة، لكن استقرار جهاز عام يتطلب قواعد تتجاوز أوامره الفردية. ويُبحث الفرق في انتظام الموارد، واستمرار الوظائف، وإمكان استبدال شاغلي المناصب دون تعطيل الجهاز. كما تُدرس كلفة التجنيد على الأسر والعمل والإنتاج، حتى لا يُقرأ التكوين العسكري من منظور القيادة وحدها. ويتيح مدخل خالد فهمي إلى التجنيد وبناء الدولة في مصر وضع هذه الأسئلة الاجتماعية ضمن البحث التاريخي المخصص للحالة[1] .

الجيش في البنية الاستعمارية

تعالج الدراسة التكوين الاستعماري بوصفه علاقة بين سلطة سياسية خارجية وتنظيم محلي للقوة، تتحدد ملامحها بصلاحيات القيادة ومصادر الموارد والمهام. ولا يُستدل على هذه العلاقة بجنسية بعض الضباط وحدها. فوجود ضابط أجنبي بعقد مع سلطة محلية يختلف عن وجود سلسلة قيادة ترتبط مباشرة بسلطة احتلال. كما أن المشاركة المحلية في التنظيم لا تنفي خضوعه إذا ظلت مفاتيح القرار خارجه. والمعيار هو توزيع الصلاحيات الفعلية وشروط استمرارها.

وتُفحص سياسات التجنيد داخل هذا النمط من خلال فرضيات متعددة: الحاجة إلى أفراد بتكلفة أقل، أو المعرفة بالبيئة المحلية، أو ترتيبات الثقة والضبط، أو توافر فرص الالتحاق بين جماعات بعينها. ولا يُحسم وزن أي عامل من التوزيع العددي وحده؛ إذ قد ينتج النمط المرصود عن تفضيل إداري، أو تفاوت في الإقبال، أو شروط تعليمية واقتصادية، أو تفاعل بينها. ويلزم لذلك الجمع بين تعليمات التجنيد وطلبات الالتحاق وسجلات القبول، قدر ما تسمح به المادة التاريخية.

وعند الانتقال إلى الاستقلال تُطرح مسألة تحويل المؤسسة: ما الوحدات التي استمرت؟ وما القيادات التي تغيرت؟ وكيف أعيد تعريف مهمتها؟ وقد يرث التنظيم الجديد موارد قديمة مع تعديل قواعد استخدامها. لذلك تُقاس الاستمرارية على أبعاد منفصلة، ويُبحث عن لحظات

---

(1) Fahmy 1998a.

القطيعة أيضًا. ولا تُستخلص علاقة سياسية ممتدة من تشابه الزي أو استخدام السلاح نفسه، ما لم تثبت صلتها بقواعد السلطة والقرار.

الجيش المنبثق من حركة تحرر

يختلف السؤال في حالة جيش نشأ داخل حركة تحرر، لأن العلاقة بين التنظيم السياسي والقوة المسلحة تكون جزءًا من عملية التعبئة والصراع على تمثيل المشروع الوطني. وتُفحص هنا قواعد التنسيق، ومصدر التفويض، وتوزيع الموارد بين الداخل والخارج، وكيفية الفصل في الخلافات. ثم يُبحث ما الذي تغير عندما انتقلت القيادة من إدارة الصراع إلى إدارة دولة، وما إذا كانت قواعد الاستثناء قد استمرت أو خضعت لترتيبات عامة جديدة.

وتتجه دراسة كوانت عن الجزائر إلى انقسامات النخبة وأزمات السلطة والتنشئة السياسية وتحول القيادة خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٨. وتفيد هذه الوجهة في صياغة أسئلة تتجاوز نسبة المؤسسة إلى أصل واحد: كيف تكوّنت مواقع النفوذ داخل الثورة؟ وكيف أُعيد توزيعها بعد الاستقلال؟ وما دور التنافس بين الأجيال والشبكات في بناء السلطة؟ وتحتاج الإجابة التفصيلية إلى قراءة متخصصة للوثائق والأحداث في الفصل الجزائري[1].

ويُستنتج منهجيًا أن التصنيف إلى جيش بناء دولة وجيش استعماري وجيش تحرر لا ينشئ هويات مغلقة. فقد يجمع التنظيم أفرادًا ذوي مسارات مختلفة، وقد ينتقل بين أوضاع سياسية متعددة. ولذلك تُستخدم الأنماط لتحديد أسئلة البداية، ثم يُسمح للأدلة بتعديلها. كما يُفصل بين شرعية الدور التاريخي وبين القواعد اللاحقة لممارسة الحكم؛ فإسهام تنظيم في التحرر لا يجيب بذاته عن سؤال توزيع السلطة بعد تحقق الاستقلال.

المبحث الثالث قنوات التأثير الخارجي ومعايير إثباتها

نقل الخبرة وحدود الاستدلال على التبعية

تقترح الدراسة ترتيب التأثير الخارجي على مستويات تبدأ بانتقال الخبرة، ثم الاعتماد على مورد، ثم امتلاك الطرف الخارجي قدرة على تقييد الخيارات. ويحتاج كل انتقال بين

(1) Quandt 1969.

المستويات إلى دليل مستقل. فقد تُستورد منظومة تدريب بسبب ميزتها الفنية دون أن يصاحبها حق سياسي للمورد، وقد تصبح المنظومة نفسها مصدر اعتماد إذا تعذر تشغيلها وصيانتها دون دعمه. ويُفحص ذلك بالرجوع إلى شروط التعاقد وإمكان الاستبدال وتكاليفه ومجالات القرار التي تأثرت به.

وتكتسب مسارات التعليم أهميتها عندما يمكن وصلها بقرارات لاحقة عبر أدلة تتعلق بالعلاقات المهنية أو بتبني تنظيم معين أو باستمرار التواصل المؤثر. أما تشابه الأفكار أو المصطلحات فلا يكفي لإثبات تنسيق سياسي. وينطبق الأمر نفسه على الزيارات والبعثات: توثيق وقوعها يثبت الاتصال، بينما يحتاج تفسير نتائجها إلى مقارنة قبلية وبعدية وإلى فحص مصادر أخرى للتغير. وتسمح هذه القاعدة بدراسة التأثير الفعلي دون تحويل كل اتصال إلى قرينة اتهام.

التمويل والتسليح وسلطة التعيين

في مجال التمويل، يُبحث عن الجهة التي تحدد حجم الإنفاق وتقر استخدامه وتستطيع وقفه، وعن الموارد البديلة المتاحة للقيادة. ويُميز بين التمويل الخارجي المؤقت والاعتماد المستمر، كما يُفصل بين مصدر المال وسلطة توزيعه. فتمويل جهة خارجية لوحدة لا يثبت أنها تحدد كل مهماتها، لكنه يثير سؤالًا عن الشروط التي ربطت المورد بالقرار. ويزداد التفسير قوة إذا أظهرت المراسلات تغيرًا في السلوك عقب ربط التمويل بمطلب محدد.

أما في مجال التسليح، فالمؤشر الأهم هو أثر الاعتماد في القدرة على اختيار السياسة وتنفيذها. وتُدرس العقود والتدريب والصيانة والإمداد معًا، لأن شراء السلاح قد ينشئ علاقة مستمرة تتجاوز صفقة البيع. ومع ذلك لا يُستنتج التحكم الخارجي من تركّز الموردين وحده؛ بل يُفحص هل استُخدمت القدرة على الإمداد لتغيير قرار، وهل كانت لدى الطرف المحلي وسائل للتفاوض أو المناورة. وتظل قوة التفسير متناسبة مع الأدلة المتاحة على هذه الصلة.

وتعد سلطة التعيين والترقية قناة مستقلة. فإذا كان الطرف الخارجي يعتمد القيادات أو يستبعدها أو يحدد شروط تقدمها، أمكن البحث عن أثر مباشر في بنية الحوافز. لكن استمرار

الأثر بعد انتهاء تلك السلطة يحتاج إلى إثبات جديد: هل استمرت القواعد؟ وهل حافظ المستفيدون على مواقعهم؟ وهل اتجهوا إلى خدمة مصالح مشتركة أم تنازعوا؟ وتمنع هذه الأسئلة افتراض أن رابطة سابقة تظل فاعلة آليًا مهما تغيرت البيئة والموارد.

التجنيد والتصنيفات الاجتماعية

يساعد مدخل وايت إلى تشكل الأقليات في ظل الانتداب على الانتباه إلى أن الفئات الاجتماعية تُعاد صياغتها سياسيًا وإداريًا، وأن استعمالها في الوثائق يحتاج إلى تفسير سياقي. وتستفيد الدراسة من ذلك في التمييز بين الانتماء الاجتماعي من جهة، وتصنيف الإدارة له والوظائف التي تسندها إليه من جهة أخرى. ولا يُستفاد منه إنكار وجود الجماعات، بل فحص كيف تُحوّل اختلافاتها إلى قواعد للتمثيل أو التجنيد أو توزيع الموارد[1].

وتقترح الدراسة تفكيك ادعاء التحيز في التجنيد إلى أربعة أسئلة: هل توجد قاعدة صريحة أو ممارسة منتظمة؟ وما نطاق تطبيقها؟ وما أثرها العددي؟ وهل انعكس ذلك على سلطة القيادة؟ فقد يكون التمثيل مرتفعًا في وحدات منخفضة الرتبة دون أن يمنح قدرة على القرار. كما أن التشابه الاجتماعي بين بعض القادة لا يثبت تماسكًا سياسيًا دائمًا بينهم. ويُبحث عن الروابط المهنية والمصلحية والحزبية والعائلية بدل الاكتفاء بتصنيف واحد للأفراد.

بين قصد الفاعل والنتائج التاريخية

تفصل الدراسة بين النية المعلنة، والهدف الذي ترجحه القرائن، والنتيجة التي تحققت. فقد تُعلن سياسة بدافع الكفاءة بينما تكشف المراسلات هدفًا آخر، وقد تنتج آثارًا لم تتوقعها القيادة أصلًا. وإثبات أن ترتيبًا أفاد قوة خارجية لاحقًا لا يثبت أنه أُنشئ منذ البداية لهذا الغرض. ومن ثم يُفحص القصد في مصادر معاصرة للفعل، ويُدرس الأثر عبر ما طرأ على الموارد والعلاقات، مع إبقاء المسافتين الزمنية والمنطقية واضحتين.

---

(1) White 2011.

ويمكن اختبار ذلك بمثال افتراضي: إذا عُثر على أمر باعتماد ضباط من فئة محددة، فإنه يثبت توجيهًا في الاختيار ضمن نطاقه. فإذا أظهرت سجلات الترقي تنفيذ الأمر أمكن إثبات أثر مؤسسي. أما القول إن هذه السياسة سببت تدخلًا سياسيًا بعد عقود فيحتاج إلى تتبع استمرار الشبكة ودورها في القرار، وإلى استبعاد أن تغيرات لاحقة أعادت تكوينها على أساس مختلف. ويُستخدم المثال لتوضيح معيار البرهنة، ولا يشير إلى واقعة تاريخية بعينها.

المبحث الرابع العوامل المحلية وآليات التحول السياسي

المؤسسات المدنية والفرص السياسية

لا تُستخدم عبارة ضعف المؤسسات المدنية تفسيرًا مكتفيًا بذاته. بل تُفكك إلى قدرة السلطات على الوصول إلى المعلومات، وتمويل سياساتها، وإدارة الخلافات، وتنفيذ القرارات، والحفاظ على قواعد انتقال المناصب. وقد يضعف أحد هذه الأبعاد دون انهيار البقية. كما يمكن أن تتعطل الرقابة بسبب اتفاق بين أطراف نافذة على استثنائها في مجال معين، لا بسبب انعدام القدرة الإدارية العامة. ولذلك تُبحث العلاقة بين التصميم المؤسسي والممارسة الفعلية ومصالح الفاعلين.

وتُختبر كذلك فرضية التفاعل بين العسكريين والمدنيين. فقد تسعى قوة سياسية إلى الاستفادة من دعم الضباط في صراعها مع منافسين، وقد يستخدم ضباط خطابًا مدنيًا لتوسيع القبول بهم. ولا يعني ذلك تماثل القدرة بين الطرفين، لكنه يمنع تفسير السياسة كصراع بين كتلتين متجانستين. ويُطلب من الوثائق تحديد من تحالف مع من، وعلى أي مطالب، وما الموارد التي قدمها كل طرف، وكيف تغيرت العلاقة بعد تجاوز الأزمة المباشرة.

المصالح المهنية والاجتماعية وشبكات الولاء

تقترح الدراسة النظر إلى المصالح العسكرية على مستويين. يتعلق الأول بالمنظمة، مثل انتظام الأجور والتجهيز والمسار المهني ومكانة القيادة. ويتعلق الثاني بفئات أو شبكات قد تتعارض مصالحها مع قواعد المنظمة. ويُبحث عن هذا التعارض عندما تُمنح امتيازات لمجموعة على حساب فرص أخرى، أو عندما تتحول آليات التقييم إلى أدوات للانتقاء

السياسي. ولا يُفترض أن كل مطالبة مهنية تخفي مشروع حكم، أو أن كل خلاف داخل الجيش يعكس انقسامًا اجتماعيًا خارجه.

وتتكون الشبكات، في التصور الإجرائي للدراسة، من علاقات قابلة للتعيين: خدمة مشتركة، أو دفعة تعليمية، أو علاقة رعاية وترقية، أو نشاط حزبي، أو قرابة موثقة. ويُقاس أثرها بقدرتها على تسهيل التنسيق وتوزيع الموارد وحماية الأعضاء. أما الانتساب إلى الفئة الاجتماعية نفسها فلا يكفي لتعريف الشبكة. ويتيح هذا الفصل اختبار ما إذا كانت الروابط قد سبقت السلوك المشترك أو جرى اختراع صورة تماسكها لاحقًا لتفسير النتيجة.

أجهزة الإكراه واستمرار السلطوية

تربط إيفا بيلين تفسير استمرار السلطوية بقدرة أجهزة الإكراه وإرادتها في مواجهة تحديات التغيير، وتفصل بين هذين البعدين. كما تبرز صعوبة رسم حد ثابت بين الحاكم والجهاز الذي يعتمد عليه، وتناقش الموارد المالية والدعم الدولي ضمن شروط استمرار القدرة. وتُستخدم هذه المقاربة هنا لتوجيه السؤال إلى ما يسند البقاء بعد الوصول إلى الحكم، مع مراعاة أن المقالة تدرس سياقها التاريخي ولا تقدم وصفًا ثابتًا للمنطقة في كل الأزمنة[1].

وتستخلص الدراسة من ذلك ضرورة الفصل بين الموارد المتاحة وقرار استخدامها. فوجود السلاح والتنظيم لا يحدد وحده استعداد القيادة لتحمل كلفة المواجهة أو وحدة موقفها. ويُبحث في تقدير التهديد، وتماسك القيادة، والعلاقة بالمجتمع، والبدائل التي تتصورها النخبة. وتبقى هذه العناصر أسئلة للفحص داخل كل أزمة. كما لا يُستدل على ضعف جهاز من مجرد عدم تدخله، إذ قد يعكس الامتناع قرارًا أو انقسامًا أو حسابًا مؤقتًا، ولكل تفسير أدلته المطلوبة.

حماية الحاكم وإعادة تنظيم القوة

تتناول دراسة جيمس كوينليفان سياسات الحماية من الانقلاب، ومنها الاعتماد على ولاءات خاصة، وإنشاء قوات موازية وأجهزة أمن داخلي، وتخصيص الموارد لها. وتلفت

(1) Bellin 2004, 143–144.

كذلك إلى أن هذه الترتيبات قد تفرض تكلفة على القوة العسكرية للدولة. وتفيد هذه المقاربة في طرح سؤال عن تغير المؤسسة بعد استقرار الحاكم: هل أدى السعي إلى تقليل خطر الانقلاب إلى إعادة توزيع الصلاحيات والموارد داخل أجهزة القوة؟[1].

ويُفحص هذا السؤال بمقارنة مهام الوحدات وصلاتها بالقيادة وموازناتها ومسارات ترقي أفرادها. ولا يعني وجود أجهزة متعددة وحده أنها أنشئت لموازنة الجيش، لأن التخصص الوظيفي قد يفسر التعدد أيضًا. ويحتاج الترجيح إلى أدلة عن توقيت الإنشاء ونطاق التداخل والتهديد الذي استجابت له السياسة. كما يُقاس أثر الترتيب على التنسيق والرقابة، بدل الاكتفاء بنسبة كل تغير تنظيمي إلى خوف الحاكم.

الحروب والأزمات بوصفها لحظات اختبار

تُعامل الحروب والهزائم والأزمات الكبرى بوصفها لحظات قد تغير الموارد وتصورات الشرعية، دون افتراض أثر سياسي واحد لها. فقد تؤدي الأزمة إلى مراجعة مهنية، أو إلى صراع داخل القيادة، أو إلى تعزيز السلطة القائمة. ويُبحث عن كيفية تفسير الفاعلين للحدث وتوزيعهم المسؤولية عنه، وعن الإجراءات التي اتخذت بعده. وتصبح المقارنة بين الاستجابات أكثر فائدة من اعتبار الهزيمة سببًا جاهزًا للانقلاب أو اعتبار الانتصار ضمانًا للاستقرار.

ويقتضي ذلك ضبط الزمن بين الحدث والتحول المؤسسي. فإذا وقع تغيير بعد مدة طويلة، وجب تحديد الوقائع الوسيطة التي حفظت أثر الأزمة أو أعادت توظيفها. وقد يؤدي خطاب الحدث وظيفة تبريرية دون أن يكون هو الدافع الفعلي للقرار. لذلك تُقارن التصريحات مع التعيينات وتوزيع الموارد والتحالفات، وتُدرس الفجوة بين اللغة العامة والممارسة باعتبارها مادة للتحليل، لا سببًا لقبول الخطاب أو رفضه جملة.

(1) Quinlivan 1999.

الإرث التاريخي وآليات استمراره

ينبه جيمس ماهوني إلى أن الاعتماد على المسار لا يساوي مجرد القول إن الماضي يؤثر في المستقبل، بل يتطلب تحديد تسلسلات وآليات تعيد إنتاج نمط مؤسسي أو تولد ردود فعل مترابطة. وتستفيد الدراسة من هذا الضبط في فحص دعوى الإرث الاستعماري: يجب تحديد ما استمر، وكيف حافظ على نفسه، وما الشروط التي جعلت تغييره مكلفًا أو ممكنًا، بدل رد كل نتيجة متأخرة إلى لحظة تأسيس بعيدة[1].

وتقترح الدراسة التمييز بين استمرار القاعدة واستمرار المستفيدين واستمرار الوظيفة. فقد تبقى قاعدة الترقية مع تغير المستفيدين، أو يبقى بعض القادة مع تعديل موقعهم، أو تتغير الهياكل بينما تستمر وظيفة ضبط المجتمع. ولا يحمل أي من هذه الأنماط المعنى نفسه. ويُبحث أيضًا عن فترات لم يعد فيها الإرث قادرًا على تفسير التحول، لأن مؤسسات جديدة أو مصادر موارد مختلفة غيّرت العلاقات التي كان يعمل من خلالها.

إطار تفسيري قابل للمراجعة

يجمع الإطار المقترح بين شروط التكوين وقنوات استمرارها والفرص السياسية التي تواجه الفاعلين. وتبدأ القراءة بتحديد التنظيم والموارد والقواعد، ثم تتبع كيفية انتقالها إلى قدرة على التنسيق أو الاعتراض، ثم تفحص الأزمة أو التفاوض الذي حوّل القدرة إلى قرار. وأخيرًا تدرس إعادة تنظيم القوة بعد القرار. ولا تُلزم هذه الخطوات الحالات بمسار واحد؛ فقد يتوقف الانتقال، أو ينعكس، أو تنتج عنه ترتيبات لا تتطابق مع الفرضيات الأولية.

وتتوزع قوة الاستدلال على ثلاثة مستويات. يثبت المستوى الوصفي وجود ترتيب مؤسسي أو حدث. ويحدد المستوى التفسيري آلية تربطه بغيره. ثم يفحص المستوى المقارن ما إذا كانت الآلية تعمل في حالات أو مراحل أخرى وتحت أي شروط. وقد تكون الأدلة قوية في الوصف وأضعف في تفسير النيات أو النتائج البعيدة. ويُصرح بهذا الفرق في الكتابة حتى لا تُمنح جميع العبارات درجة اليقين نفسها لمجرد ورودها في سياق متصل.

---

(1) Mahoney 2000, 507–509 .

خلاصة الفصل والانتقال إلى الدراسة التاريخية

ينتهي الفصل إلى إطار عمل يميز المؤسسة عن قياداتها، والتأثير الخارجي عن التحكم في القرار، والتدخل العسكري عن نمط الحكم الذي يليه. وهذه تمييزات تحدد ما ينبغي البحث عنه في المادة التاريخية. فإذا تعذر تعيين صاحب القرار أو مصدر المورد أو قواعد الاعتراض، فإن وصف الحالة يظل ناقصًا مهما كانت الرواية العامة متماسكة. وإذا تعذر إثبات استمرار القواعد، وجب تعليق الاستنتاج المتعلق بإرثها بدل تعويضه بتشابه لغوي بين بدايات المؤسسة ونهاياتها.

وعليه، سيتناول الفصل المصري مشروع بناء الجيش باعتباره مسارًا يتداخل فيه التنظيم العسكري والإدارة والتجنيد والعلاقات الخارجية. وسيبدأ بتحديد السياق ومصدر السلطة والموارد، ثم يفحص تغير هذه العناصر عبر المراحل. ويُحافظ في هذا الانتقال على الأسئلة المشتركة التي ستُطرح لاحقًا في سوريا والجزائر، بما يسمح بالمقارنة دون محو خصوصية كل حالة. أما الحكم النهائي على وزن التدخل الخارجي أو العوامل المحلية، فيتوقف على ما تثبته الفصول التطبيقية.

الفصل الثاني

التكوين التاريخي للجيش المصري وتحولات تبعيته السياسية من الولاية العثمانية إلى الجلاء وما بعده

تمهيد

لم ينشأ الجيش المصري الحديث من قوة واحدة ظلت تتسع على نحو متصل، ولم تكن علاقة الجندية بالدولة ثابتة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد تعاقبت على مصر تشكيلات عثمانية وبيوت عسكرية مملوكية، وجيش احتلال فرنسي وقوات محلية مساعدة له، وقوات عثمانية وألبانية متنافسة، ثم جيش نظامي أنشأه محمد علي وأعاد الاحتلال البريطاني تنظيمه بعد هزيمته سنة ١٨٨٢. ويعني هذا التعدد أن تاريخ المؤسسة يجمع بين الاستمرار والانقطاع: استمرت موارد التجنيد والإدارة وبعض الخبرات، بينما تغيرت القيادة والوظائف والقيود المفروضة على القرار العسكري.

يعالج هذا الفصل سؤالًا محددًا: لمن كانت القوة المسلحة الموجودة في مصر تعمل، ومن كان يستطيع إلزامها بقرار الحرب أو الانسحاب؟ وللإجابة يتتبع الوقائع التي تظهر سلطة التعيين والتمويل والتجنيد والقيادة العملياتية. ويمتد إلى جلاء القوات البريطانية سنة ١٩٥٦، ثم يضيف مبحثًا ختاميًا عن موقع الجيش من السلطة بعد ١٩٥٤ حتى ٢٠٢٦، مع رجوع إلى البنية العثمانية السابقة للحملة الفرنسية؛ لأن تفسير المؤسسة الحديثة يحتاج إلى هذه الخلفية، ولا يحتاج إلى افتراض اتصال تنظيمي بينها وبين جميع جيوش مصر القديمة والوسيطة. وترد النصوص القانونية بوصفها دليلًا على ترتيب السلطة المعلن، ثم تقارن بالحروب والأزمات التي كشفت حدود تنفيذه.

المبحث الأول البنية العسكرية قبل الحملة الفرنسية وتحولاتها تحت الاحتلال الفرنسي

الولاية العثمانية وتعدد مراكز القوة

أدخل الفتح العثماني سنة ١٥١٧ مصر في سيادة السلطان، لكنه لم يستبدل المجتمع العسكري السابق بجهاز متجانس يخضع يوميًا لأوامر مركز واحد. فقد تداخلت الحامية العثمانية والتنظيمات المعروفة بالأوجاقات مع بيوت الأمراء وشبكات المماليك والأتباع. وتبين جين هاثاواي أن «البيت العسكري» كان وحدة لتكوين القوة والرعاية والتدرج الاجتماعي، وأنه لا يصح اختزال مصر العثمانية في استمرار بسيط لسلطنة المماليك السابقة. كما أن صعود البيت القازدغلي في القرن الثامن عشر اتصل بأصول داخل الوسط الإنكشاري، ثم أعاد إنتاج نفسه بتوسيع التبعية الشخصية وضم مماليك وأتباع جدد[١].

تساعد هذه البنية على تفسير انفصال السيادة الاسمية عن السيطرة المحلية. فالوالي يحمل تفويضًا سلطانيًا، لكن تنفيذ أوامره يتوقف على موازين القوة بين العسكريين وعلى الموارد التي يحوزها منافسوه. وكانت الجباية والالتزام والحماية والإنفاق على الأتباع عناصر في تكوين القدرة القتالية والسياسية معًا. ولذلك لا يصف تعبير «جيش الدولة المصرية» هذه المرحلة بدقة إذا قصد به مؤسسة مركزية واحدة ذات موازنة موحدة وسلسلة قيادة مستقرة. والأقرب هو الحديث عن قوات داخل ولاية عثمانية، تختلف تبعيتها المباشرة بين السلطان والوالي والبيت العسكري، وقد تتعاون هذه الجهات أو تتصارع.

لا يعني ذلك غياب التنظيم قبل الأوروبيين؛ فالأوجاق والبيت العسكري تنظيمان فعليان، لكنهما يختلفان عن الجيش القائم على التجنيد الواسع والتدريب الموحد والمخازن والمدارس والإدارة المركزية. وهذا التمييز مهم في قراءة هزيمة المماليك أمام الفرنسيين: الهزيمة كشفت اختلالًا في التوازن العسكري، ولم تثبت أن مصر كانت أرضًا بلا تاريخ مؤسسي أو أن كل تنظيم لاحق كان هبة فرنسية.

---

(1) Hathaway 1995; Hathaway 1997.

حملة ١٧٩٨ وجيش الاحتلال

وصلت الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية في يوليو ١٧٩٨، وهزمت قوات مراد بك في معركة إمبابة، المعروفة بمعركة الأهرام، يوم ٢١ يوليو. ثم أدى تدمير الأسطول الفرنسي في أبي قير في الأول من أغسطس إلى قطع طريق الإمداد البحري المأمون. وأظهرت ثورة القاهرة في أكتوبر أن السيطرة على العاصمة لم تُنه المقاومة. وتعاقبت قيادة الحملة بين بونابرت وكليبر ومينو، حتى انتهى الوجود العسكري الفرنسي سنة ١٨٠١ بعد التدخل البريطاني العثماني. هذه الوقائع تخص جيشًا أرسلته الجمهورية الفرنسية لتحقيق مشروع توسع في سياق صراعها الأوروبي، لا جيشًا مصريًا اكتسب قيادة فرنسية عرضًا[١].

كانت الدواوين التي أنشأها الفرنسيون أجهزة لإدارة السكان والموارد داخل احتلال عسكري؛ ولم تكن سلطة ذات سيادة تستطيع تقرير حرب جيش الشرق أو تعيين قائده. ومن ثم فإن الاستعانة بالأعيان في إدارة الضرائب أو مشاركة أفراد محليين في الحراسة لا تنقل تبعية المؤسسة من القيادة الفرنسية إلى المجتمع المصري. كما أن تمويل بعض نفقات الاحتلال من موارد مصر لا يجعل القوة الممولة قوة وطنية: مصدر المال ومصدر الأمر متغيران مختلفان، وقد تُجبَر البلاد على الإنفاق على القوة التي تحتلها.

القوات المحلية المساعدة وحدود اعتبارها أصلًا للجيش المصري

لم تقتصر الحملة على الجنود القادمين من فرنسا. يورد جورج سبيلمان أوامر بإنشاء سرايا للشرطة المحلية في يوليو ١٧٩٨، وربطها بقادة المواقع الفرنسيين، ثم إدخال متطوعين وعناصر عثمانية ومملوكية وشرقية في تشكيلات مساعدة. وتكشف هذه الأوامر وظيفة محددة: تخفيف أعباء الحراسة والشرطة عن القوة الفرنسية، وتأمين المواصلات وتعويض بعض خسائرها. وكان تسليح هؤلاء وتعيين قادتهم وتوزيعهم محكومًا بحاجات الاحتلال[٢].

---

(1) Vial, n.d.

(2) Spillmann, n.d.-a.

برزت في هذا السياق القوة التي ارتبطت بالمعلم يعقوب، وعرفت بالفيلق القبطي. يذكر أنور لوقا تنظيمها في ست سرايا وتدريبها على أيدي فرنسيين، ويورد تعدادًا بلغ ٨٩٦ رجلًا، بمن فيهم الضباط، في ٢٣ سبتمبر ١٨٠٠. ويقرأ لوقا التجربة في إطار الدفاع عن الجماعة ومشروع سياسي أوسع؛ غير أن هذا التفسير لا يلغي موضع الوحدة داخل النظام العسكري الفرنسي. ولا يجوز تعميم اختيار أفرادها على الأقباط جميعًا، أو اختزال مواقفهم المختلفة في موقف عسكري واحد[١].

وتقدم مرحلة ما بعد الانسحاب اختبارًا لمسألة الاستمرار المؤسسي: فقد انتقل قسم من المساعدين إلى فرنسا، ثم نُظمت عناصر منهم في كتيبة «صيادي الشرق» بموجب قرار ٧ يناير ١٨٠٢. وتُظهر هذه الحلقة استمرارًا في الخدمة الفرنسية لدى بعض المنسحبين، ولا تثبت انتقال الفيلق القبطي إلى جيش محمد علي بوصفه نواته التنظيمية. والاستنتاج المحدد هنا أن التجنيد المحلي تحت الاحتلال الفرنسي تجربة قائمة بذاتها، وأن إثبات صلتها بالجيش اللاحق يحتاج إلى تسلسل موثق للأفراد والوحدات والقيادة، وهو تسلسل لا توفره مجرد وحدة المكان أو استخدام التدريب الأوروبي[٢].

المبحث الثاني من تنازع القوات إلى تثبيت سلطة محمد علي

أزمة الرواتب والسيطرة على القاهرة سنة ١٨٠٣

أعقب خروج الفرنسيين تنافس بين القوات العثمانية والفرق الألبانية والأمراء المماليك، مع استمرار تدخل بريطانيا في موازين القوى قبل انسحاب قواتها سنة ١٨٠٣. وتضع دراسة أوزان أوزافجي هذه المرحلة داخل تداخل الصراع المحلي بالمنافسة العثمانية البريطانية الفرنسية؛ فلا يمكن تفسير صعود محمد علي بصفة فردية عسكرية وحدها أو باعتباره نتيجة مباشرة لتنظيم فرنسي خلفه بونابرت[٣].

(1) Louca 1991.

(2) Spillmann, n.d.-b.

(3) Ozavci 2021, ch. 3.

وتمنح رواية الجبرتي عن محرم ١٢١٨هـ/١٨٠٣م صورة أكثر تحديدًا لآلية تفكك الطاعة. فقد طالب العسكر برواتبهم المتأخرة، وتنقلوا بين الوالي والدفتردار ومحمد علي، ثم تحول النزاع المالي إلى إطلاق نار واستيلاء على مواقع، ووصلت الأزمة إلى السيطرة على القلعة. ويسجل الجبرتي أن قوات الوالي اصطفت على ما سماه «النظام الجديد»، لكنها انشغلت بالنهب في أثناء القتال. وهذه شهادة بالغة الدلالة: وجود تشكيلات تدربت على نمط أوروبي سبق اكتمال مشروع محمد علي، لكن انتظام الصفوف لم يضمن انتظام الأجور أو خضوع القوة لسلطة مستقرة[١].

المسألة إذن لم تكن نقص مدربين فحسب؛ فقد كان قائد القوة يحتاج إلى مورد مالي يمكنه من دفع الرواتب، وإلى القدرة على منع وحداته من الاستقلال بالجباية والنهب، وإلى التفوق على تشكيلات تنازعه السيطرة على العاصمة. وبذلك نشأت مشكلة بناء الجيش داخل مشكلة بناء الحكم، ولم تكن إصلاحًا فنيًا منفصلًا عنها.

ولاية ١٨٠٥ ومحدودية السيطرة الفعلية

استند وصول محمد علي إلى الولاية سنة ١٨٠٥ إلى قوته العسكرية وتحالفه المرحلي مع أعيان وعلماء عارضوا الوالي السابق، ثم إلى تثبيت عثماني للولاية. ولم يجعل هذا الاعتراف قوات مصر كلها جيشًا موحدًا تحت إمرته. ففي حوادث سنة ١٢٢٠هـ يصف الجبرتي استمرار المفاوضات مع الألفي وغيره من الأمراء على الأقاليم والالتزامات، كما يسجل مطالبة محمد علي بتدبير متأخرات رواتب العسكر واللجوء إلى موارد أصحاب الالتزام. تدل هذه الوقائع على أن السلطة الوليدة كانت تتفاوض على مجال نفوذها وتمويلها، وأنها لم تكن تملك بعد احتكارًا فعليًا للقوة[٢].

ومن ثم يجب الفصل بين ثلاثة تواريخ: تولي محمد علي الولاية، وتغلبه على كبار منافسيه، وتكوين جيشه النظامي. دمجها في سنة واحدة يحجب العملية التاريخية التي حولت قائدًا صاعدًا داخل عالم القوات المتنافسة إلى حاكم يمتلك جهازًا للتجنيد والتدريب والإدارة.

---

(١) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث محرم ١٢١٨هـ.

(٢) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث جمادى الآخرة ورجب ١٢٢٠هـ.

حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والدفاع السابق للجيش النظامي

يمثل التصدي للحملة البريطانية سنة ١٨٠٧ واقعة ضرورية لمنع إسقاط الجيش اللاحق على الأحداث السابقة. فالجبرتي يصف في أخبار رشيد اشتراك أهل البلدة والعساكر في القتال، وتبادل رسائل طلب النجدة والسلاح، وتعبئة عمر مكرم مجموعات من السكان، ثم وصول قوات أرسلها محمد علي. كما ينقل موقف الباشا الذي جعل مساهمة الرعية في تمويل علوفة العسكر، بدل خروجها كلها للقتال. وتكشف الرواية تحالفًا ظرفيًا بين الحامية والقوات القادمة والمقاومة المحلية، مع تفاوض على توزيع عبء الدفاع[١].

وتتضمن الرواية نفسها إعادة تعمير تحصينات كان الفرنسيون قد أنشؤوها خارج بولاق، والاستعانة بخبرات في التحصين. وهذا مثال ملموس على إرث مادي وتقني للحملة، يختلف عن الزعم باستمرار جيشها داخل الجيش المصري. فإعادة استعمال موقع أو خندق لا تعني وراثة سلسلة القيادة. كذلك فإن نجاح مقاومة فريزر سبق أفواج التجنيد الريفي في عشرينيات القرن؛ لذلك يصح اعتباره حلقة في تاريخ الدفاع عن مصر وتثبيت حكم الوالي، دون نسبته إلى مؤسسة لم تكن قد اكتملت بعد[٢].

مذبحة القلعة والحملة على الجزيرة العربية

في مارس ١٨١١ استُخدم موكب إعداد طوسون لقيادة الحملة إلى الحجاز لجمع الأمراء المماليك في القلعة، ثم أغلقت عليهم الممرات وهاجمتهم القوات المتمركزة فيها. وتتيح رواية الجبرتي تحديد الصلة بين التحضير لحملة خارجية وتصفية منافسين داخليين: كان محمد علي يسعى إلى تقليل احتمال قيام قوة عسكرية منافسة أثناء انشغاله بمهام السلطان في الجزيرة العربية. لكن قتل الأمراء لم ينشئ بمفرده جيشًا نظاميًا؛ إذ ظل الاعتماد على قوات غير خاضعة بالكامل للضبط الذي أراده الحاكم[٣].

وامتدت الحرب في الجزيرة العربية من ١٨١١ إلى ١٨١٨، وانتهت بسقوط الدرعية على يد قوات إبراهيم باشا. وتكشف هذه الحملة ازدواج موقع القوة المصرية الناشئة: فهي

---

(١) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث محرم وصفر ١٢٢٢هـ.

(٢) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢هـ

(٣) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث صفر ١٢٢٦هـ، «ذكر مقتل الأمراء المصريين وأتباعهم»

تعمل في مهمة تخدم استعادة السلطان العثماني سلطته، بينما يقودها أبناء والي مصر وتتحمل موارده أعباءها وتتراكم له من خلالها خبرة ونفوذ. ولذلك فإن تبعية المهمة للسلطان لا تعني أن جهاز التجنيد والإنفاق كان يدار تفصيلًا من إسطنبول، كما أن قيادة الأسرة للحملة لا تجعلها حرب استقلال عن السلطنة[١].

المبحث الثالث تكوين الجيش النظامي والدور الفرنسي في مؤسساته

فشل محاولة ١٨١٥ والتحول في قاعدة التجنيد

جاءت محاولة إخضاع الجنود الألبان لتدريب موحد سنة ١٨١٥ لتكشف حدود سلطة محمد علي على أدوات حكمه. يصف الجبرتي استعراضًا وتدريبًا بالرمي، ثم شيوع خبر حصر العسكر وتغيير لباسهم وتنظيمهم على «النظام الجديد». وتوضح دراسة جون دن أن مقاومة الجنود بلغت التمرد والتآمر على الحاكم، واضطرته إلى البحث عن قاعدة بشرية يمكن ضبطها بقدر أكبر[٢].

تفسر هذه الواقعة التحول اللاحق بصورة أدق من حكاية قرار تحديث ناجح منذ البداية. فالفرق المرتبطة بقادتها وبمكتسباتها رأت في إحصائها وتوحيد نظامها تهديدًا لاستقلالها. وكان نقل سلطة تنظيم الخدمة من الجماعة العسكرية إلى الحاكم شرطًا لإنشاء الجيش الجديد؛ ومن هنا اتصل التحديث العسكري بإعادة توزيع القوة داخل النظام نفسه.

اتجه محمد علي بعد ذلك إلى السودان، ضمن حملة بدأت سنة ١٨٢٠، بحثًا عن موارد وأسرى يُستخدمون في بناء القوة الجديدة. غير أن الوفيات الكبيرة بين المسترقين الذين نقلوا إلى مصر أضعفت هذا المسار. وينقل فهمي أمرًا مؤرخًا في ١٨ فبراير ١٨٢٢ بتجنيد نحو أربعة آلاف رجل من الصعيد، مع وعد بخدمة ثلاث سنوات وشهادات تسريح. وهذه صيغة أدق من وصف كل أوامر البداية بأنها نصت على خدمة مؤبدة؛ إذ ينبغي التفريق بين الوعد

---

(1) Fahmy 2016.

(٢) الجبرتي ٢٠١٣، ج ٥، حوادث شعبان ١٢٣٠هـ؛ Dunn 2021, 276

الإداري وبين ما وقع لاحقًا من إطالة للخدمة وصعوبة التسريح. كما يورد فهمي تدريب الجنود في أسوان وفرشوط، وتكوين ضباط من مماليك بيت الباشا وأسرته[١].

أسوان والتدريب وسليمان باشا

تضع دراسة جمال الدين الشيال مدرسة أسوان في مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر، وتربطها بتدريب الضباط قبل توسيع الأفواج. وكان جوزيف أنثلم سيف، المعروف لاحقًا بسليمان باشا الفرنساوي، أحد أهم المدربين؛ وقد دخل خدمة محمد علي سنة ١٨١٩، وفق دراسة دن. وعلى خلاف صورته الشائعة بوصفه قائدًا فرنسيًا كبيرًا أُرسل لإدارة مصر، كان ضابطًا سابقًا يبحث عن عمل في مرحلة التسريح التي أعقبت الحروب النابليونية. وظلت مكانته المصرية مستمدة من تعيين الباشا وترقياته ومن الدور الذي أداه داخل جيشه[٢].

لم يكن وجود سليمان باشا بديلًا من التنظيم المحلي. فالمدرب يضع قواعد الحركة والرمي وإعداد الضباط، لكن استخراج المجندين وإطعامهم وكسوتهم وتحصيل المال ونقل السلاح أعمال تحتاج إلى جهاز حكم. كما أن اختيار إبراهيم لقيادة الحملات الكبرى أبقى المركز الأعلى للقرار داخل الأسرة. وهنا يظهر الفرق بين جيش يستخدم الخبرة الفرنسية وجيش يتلقى أمره من الحكومة الفرنسية؛ الأول وصف تثبته وظيفة الخبراء، أما الثاني فيحتاج إلى دليل على سيطرة دولة أجنبية على القرار.

التجنيد الريفي والانضباط وتكلفة البناء العسكري

حول تجنيد الفلاحين القرية إلى مورد مستمر للجيش، وجعل العلاقة بين الحكم والسكان أكثر مباشرة. وتتناول دراسة فهمي عن «الأمة والفارين» مقاومة التجنيد والفرار باعتبارهما جزءًا من تاريخ بناء المؤسسة. كما يربط عرضه التاريخي لانتفاضة الصعيد سنة ١٨٢٤ بين رفض التجنيد وتراكم أعباء الجباية والسخرة والاحتكارات. ولهذا لا يجوز

---

(1) Fahmy 1998b, 153–155.

(٢) الشيال ٢٠٢١، «المدارس» ، Dunn 2021, 276.

استنتاج رضا المجتمع عن المشروع من زيادة أعداد الجيش، ولا اختزال رفض الخدمة في غياب الشعور الوطني[١].

وتكشف هذه الخبرة اختلاف «مصْرنة» الجندية عن مصْرنة القيادة. فازدياد الفلاحين المجندين غيّر قاعدة الجيش البشرية، لكنه لم ينقل تلقائيًا سلطة التعيين العليا إلى ممثلين عن هؤلاء السكان. كان الحاكم يحتاج إلى أجساد قابلة للتدريب، بينما ظل التقدم في القيادة محكومًا بقرب الأفراد من البيت الحاكم وبالتراتب العسكري والاجتماعي. لذلك يمكن وصف المؤسسة بأنها مصرية من حيث مواردها ومجال إدارتها وكثرة جنودها، مع بقائها أسرية من حيث مركز القرار السياسي. ولا تناقض بين الوصفين ما دام كل منهما يشير إلى مستوى مختلف.

المدارس والبعثات والترجمة

تجاوز الأثر الفرنسي تعليم المشاة إلى إقامة وظائف تخصصية. يذكر الشيال إنشاء مدرسة أركان الحرب في جهاد آباد في أكتوبر ١٨٢٥ بإدارة بلانا، ومدرسة السواري في الجيزة على مثال مدرسة سومور الفرنسية، ومدرسة الطوبجية في طرة سنة ١٨٣١، ثم مدرسة البيادة في الخانقاه في سبتمبر ١٨٣٢، ونقل الأخيرة إلى دمياط سنة ١٨٣٤ وإلى أبي زعبل سنة ١٨٤١. ولم تكن الإدارة أجنبية من مصدر واحد؛ فقد أشرف الإسباني دي سيجويرا على مدرسة المدفعية، وتولى مصريون لاحقًا وظائف في التعليم والترجمة. وتعني هذه المؤسسات أن بناء الجيش تجاوز التجميع المؤقت للمقاتلين إلى مسارات تخصصية لتجديد الخبرة[٢].

وأُنشئت مدرسة الطب في أبي زعبل سنة ١٨٢٧ لخدمة حاجات مرتبطة بالمعسكر العسكري، ثم اتسع أثر التعليم الطبي خارج الجيش. وتوضح معالجة الشيال أن مشكلة اللغة تطلبت مترجمين بين الأساتذة الأجانب والتلاميذ، وأن تخريج دارسين قادرين على نقل المعرفة كان جزءًا من بناء المؤسسة. ويؤكد فهمي في دراسته للتعليم الطبي اتصال المدرسة

---

(1) Fahmy 1998a; Fahmy 2013.

(٢) الشيال ٢٠٢١، «المدارس»، القسم الرابع.

والمستشفى بمعسكر جهاد آباد؛ فلا يُفهم الطب العسكري هنا بوصفه زينة ثقافية لمشروع سياسي، بل استجابة لحاجة جيش دائم إلى علاج الجنود والمحافظة على قدرته البشرية[١].

وأصبحت بعثة ١٨٢٦ إلى فرنسا، المرتبطة بإشراف جومار، إحدى قنوات هذا النقل المنظم. وتحتفظ المكتبة الوطنية الفرنسية بمجموعة موثقة بعنوان «البعثة المصرية إلى فرنسا سنة ١٨٢٦ تحت إدارة السيد جومار». ولا تعني أهمية هذه البعثة أن كل خبرة عسكرية جاءت من فرنسا؛ فالشيال يتتبع بعثات مبكرة إلى إيطاليا، ودور عثمان نور الدين في الدراسة والترجمة والتنظيم، بما في ذلك ترجمة لوائح بحرية إنجليزية إلى التركية. تكشف هذه المسارات عن انتقاء من مصادر متعددة، وعن وسطاء محليين وإقليميين جعلوا المعرفة قابلة للاستخدام في الإدارة المصرية[٢]

ترسانة الإسكندرية وإعادة بناء الأسطول

أبرزت خسائر نافارين سنة ١٨٢٧ أهمية امتلاك قدرة على بناء السفن وإصلاحها. ودرس دانيال بانزاك عمل المهندس الفرنسي لوي شارل لوفيفر دو سيريزي، الذي تعاقد معه محمد علي في نوفمبر ١٨٢٨، ووصل إلى الإسكندرية في أبريل ١٨٢٩، ثم قدم مخطط الترسانة في يونيو. وشملت المنشأة أحواضًا وورشًا ومخازن وخدمات فنية، واستمر العمل فيها مع مهندسين آخرين، منهم بيير مونجيل. وتوضح مراسلات سيريزي، التي يحللها بانزاك، اجتماع عمال من أصول متعددة مع حشد أعداد كبيرة من العمال والجنود المحليين في الإنشاء[٣].

تغير الترسانة معيار الاعتماد على الخارج: شراء سفينة يخلق اعتمادًا على التسليم، أما بناء ورش محلية فينقل قسمًا من المعرفة والإصلاح إلى الداخل، ولو استمر الاحتياج إلى مهندسين ومواد مستوردة. ومن ثم فإن وجود الفرنسيين في المشروع يحمل أثرين ممكنين في آن واحد: اعتمادًا على مهارات نادرة، وتأسيسًا لقدرة إنتاجية محلية. ويُقاس

(١) الشيال ٢٠٢١، «المدارس»؛ Fahmy 2018, ch. 1.

(٢) الشيال ٢٠٢١، «البعثات» و«المترجمون»؛ BnF, n.d.

(3) Panzac 2012.

وزن كل منهما بما أُنشئ من مؤسسات وبمن ظل يملك تمويلها وإصدار أوامرها، لا بجنسية المهندس وحدها.

المبحث الرابع الحروب الخارجية والقيود العثمانية والأوروبية

من الحرب لحساب السلطان إلى الحرب عليه

اتسع مجال الجيش من حملات الجزيرة العربية والسودان إلى حرب اليونان في عشرينيات القرن، ثم إلى بلاد الشام في 1831–1833 و1839–1840. ولا تمثل هذه الحملات وظيفة سياسية واحدة. فالحملة اليونانية جاءت في إطار مساعدة السلطان، بينما استهدفت الحملتان الشاميتان فرض توسع حكم محمد علي على حساب السلطة العثمانية. وبهذا تحولت القوة نفسها من أداة تعاون داخل الإمبراطورية إلى أداة تحدٍّ لمركزها؛ وهو ما يبين أن التبعية القانونية لا تحدد وحدها اتجاه الاستخدام الفعلي[١].

وكانت معركة نافارين في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ اختبارًا واضحًا لموقع فرنسا. فقد شاركت فرنسا مع بريطانيا وروسيا في القوة البحرية التي دمرت جانبًا كبيرًا من الأسطولين العثماني والمصري، بينما كان خبراء فرنسيون يخدمون في مؤسسات محمد علي. وتلتها مواجهة الجيش العثماني في قونية سنة ١٨٣٢، ثم هزيمته أمام إبراهيم في نزيب سنة ١٨٣٩. توضح هذه الوقائع أن وجود ضباط فرنسيين لا يساوي تحالفًا فرنسيًا دائمًا، وأن انتصار الجيش المصري على جيش السلطان لا يساوي حصول مصر على استقلال معترف به[٢].

تسوية ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١

اتفقت بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا مع الدولة العثمانية في لندن، يوم ١٥ يوليو ١٨٤٠، على تسوية تستخدم الضغط على محمد علي. ونصت الاتفاقية على قطع الإمدادات البحرية بين مصر والشام عند رفض الشروط. ثم أعادت التسوية تثبيت الحكم الوراثي في مصر ضمن السيادة العثمانية، وقيّدت حجم القوة التي يستطيع الوالي الاحتفاظ بها. ويقدم

(1) Fahmy 2016; Panzac 2012.

(2) Fahmy 1998b, 159; Wood 1911.

فرمان الأول من يونيو ١٨٤١، المنشور بترجمة إنجليزية ضمن الوثائق الدبلوماسية الأمريكية، عناصر قابلة للقياس: حد أقصى قدره ثمانية عشر ألف جندي في السلم، وزيادة في الحرب بإذن الباب العالي، وسلطة للوالي في تعيين الضباط حتى رتبة عقيد، واشتراط الرجوع إلى السلطان في الرتب الأعلى وبناء السفن الحربية، مع تنظيم مدة الخدمة على أساس خمس سنوات[١].

لا يصح بناء الاستنتاج على رقم الجيش وحده. فالأثر السياسي الأعمق للتسوية أنها ربطت استمرار الامتياز الوراثي بالالتزام بقيود على القوة؛ أي إن الأسرة كسبت ضمانًا لاستمرار حكمها مقابل تقييد قدرة الجيش على تكرار مشروعها التوسعي. وهنا يظهر تفاعل ثلاثة مستويات: ضغط أوروبي فرض التسوية، وشرعية عثمانية صاغت شروطها، وإدارة مصرية بقيت تتولى التجنيد والإنفاق والقيادة اليومية. ولذلك كان الجيش بعد التسوية قوة مصرية الإدارة والموارد، أسرية القيادة، عثمانية التبعية القانونية، خاضعة لتوازن دولي يحد من مجال استخدامها.

كما يجب التمييز بين الفرمان النهائي والنصوص التمهيدية في الأزمة؛ فقد تغيرت بعض الشروط أثناء التفاوض. وتستند الأرقام والرتب السابقة إلى نص يونيو ١٨٤١ تحديدًا، لا إلى دمج غير مميز بين فرمان فبراير والمراسلات اللاحقة. وهذا التحديد يجعل الاستشهاد قابلًا للفحص، ويمنع نقل قيد من مرحلة إلى أخرى دون بيان تاريخ سريانه.

المبحث الخامس الجيش في عهود خلفاء محمد علي حتى الأزمة العرابية

عباس وسعيد واستمرار الصلة العسكرية بالسلطنة وفرنسا

انتهى حكم محمد علي سنة ١٨٤٨، وتعاقب بعده حكم إبراهيم القصير ثم عباس الأول، فسعيد سنة ١٨٥٤، وإسماعيل سنة ١٨٦٣. وشهد عهد عباس تقليصًا في بعض مؤسسات التعليم العسكري؛ إذ يسجل الشيال إلغاء مدارس البيادة والسواري والطوبجية وتسريح تلاميذ، مما يمنع تصوير انتقال الحكم باعتباره استمرارًا تلقائيًا لمؤسسات محمد علي[٢].

---

(1) Comanos 1879, enclosures I, XIV.

(٢) الشيال ٢٠٢١، «المدارس»، القسم الرابع.

ومع ذلك لم تنته وظيفة الجيش في خدمة الالتزامات العثمانية بانتهاء مشروع التوسع الشامي. ففي حرب القرم أُرسلت قوات مصرية للقتال إلى جانب الدولة العثمانية، وشاركت في الدفاع عن سيليستريا سنة ١٨٥٤، وفي القتال عند يفباتوريا سنة ١٨٥٥. وتثبت هذه المشاركة استمرار قابلية تعبئة القوة المصرية ضمن حرب عثمانية دولية، رغم احتفاظ حكومة مصر بإدارة وحداتها ومواردها[١].

أما التعاون مع فرنسا فظهر في صورة أخرى في الحملة المكسيكية. توثق دراسة ريتشارد هيل وبيتر هوغ إرسال كتيبة من الجنود السودانيين في الخدمة المصرية لمعاونة القوات الفرنسية في المكسيك خلال 1863–1867. وقد غادرت القوة الإسكندرية ليلة 7–8 يناير ١٨٦٣، في عهد سعيد؛ ولذلك لا يصح نسبة قرار الإرسال الأول إلى إسماعيل، الذي تولى بعد ذلك في الشهر نفسه. واستمرت القضية في عهده، ومنها طلب تعزيزات فرنسي في أواخر ١٨٦٤ ومراسلات لاحقة سنة ١٨٦٥[٢].

وتكشف هذه الواقعة ضرورة فصل جنسية الجنود عن تبعية الكتيبة الإدارية وعن الجهة المستفيدة من عملياتها. كان الجنود سودانيين داخل تنظيم مصري، وأُرسلوا بقرار من حاكم مصر إلى حرب تخدم المشروع الفرنسي في المكسيك. إنها حالة محددة لتسخير مورد عسكري محلي وإقليمي في خدمة التزام خارجي للحاكم؛ لكنها لا تثبت أن الجيش المصري كله كان عندئذ تحت قيادة الحكومة الفرنسية. كما أن اختلافها عن مشاركة القرم يبين تنوع الروابط الخارجية: التزام تجاه السلطان في حالة، وتعاون أسري دبلوماسي مع إمبراطورية أوروبية في أخرى.

فرمان ١٨٧٣ واتساع صلاحيات إسماعيل

يغير فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣ صورة القيود التي وضعت سنة ١٨٤١. فقد أجاز للخديو زيادة عدد القوات أو إنقاصه دون تقييد عددي، وأبقى حقه في منح الرتب العسكرية إلى رتبة عقيد، وربط بناء السفن المدرعة بإذن السلطان. كما حافظ على اسم السلطان في العملة

(1) Esposito 2023 .

(2) Hill and Hogg 1995, chs. 2, 6.

وعلى ارتباط أعلام القوات بالنظام العثماني. وينقل القنصل الأمريكي ريتشارد بيردسلي النص الرسمي وترجمته، موضحًا ما منحه من اتساع في إدارة المال والقروض والدفاع[١].

وبذلك لا يجوز تطبيق سقف الثمانية عشر ألفًا على عهد إسماعيل كله، ولا قراءة الاستقلال العملي في السبعينيات بالشروط نفسها التي أعقبت أزمة ١٨٤٠. لقد اتسعت حرية الخديو قانونيًا في بناء القوة، لكن اتساع الاقتراض والإنفاق أوجد قنوات جديدة لتدخل الدائنين. وهذه مفارقة مركزية في تطور التبعية: قد تتراجع قيود السلطان على عدد الجنود بينما تشتد قدرة الدول الأوروبية على التأثير في الموازنة التي تمولهم. فالاستقلال العسكري لم يكن خطًا تصاعديًا تقاس درجته بفرمان واحد.

الخبراء الأمريكيون وحرب الحبشة

وسع إسماعيل الاستعانة بالخبرة الأجنبية، ومن أبرز أمثلتها خدمة تشارلز ستون في رئاسة أركان الجيش. ويبين عرض جون ولسون أن الضباط الأمريكيين اصطدموا بمشكلات إدارية ومالية، وأن معظمهم غادر الخدمة بحلول ١٨٧٨، بينما استمر ستون إلى ما بعد الاحتلال ثم استقال وغادر سنة ١٨٨٣. ويربط هذا العرض تقليص الإنفاق وتأخر الرواتب وتسريح الضباط بتدهور وضع المؤسسة في أواخر السبعينيات. وتُقرأ أحكام ستون على الأزمة بوصفها رواية مسؤول خدم الخديو وظل موالِيًا له، لا حكمًا محايدًا على جميع أطرافها[٢].

ولم يضمن استيراد الضباط والأسلحة نجاح التوسع. فقد انتهت الحرب المصرية الحبشية بهزيمتين بارزتين في جوندت سنة ١٨٧٥ وجورا سنة ١٨٧٦. وتضع دراسة دن لجيش إسماعيل هذه الحرب داخل محاولة بناء نفوذ في القرن الأفريقي بجمع التقنية والخبرة المستوردة والقوة البشرية المحلية. والاستنتاج الذي تتيحه المقارنة مع عصر محمد علي أن نقل التدريب لا يكفي لتعويض مشكلات القيادة والإمداد وتقدير الخصم؛ كما أن كون

(1) Beardsley 1873.

(2) Wilson 1964, ch. 4.

ضابط أجنبي في موقع رفيع لا يعفي السلطة التي اختارته وقررت الحرب من مسؤولية المشروع[١].

من مطالب الضباط إلى أزمة الحكم سنة ١٨٨١

تزامن الضغط المالي والتدخل الأوروبي مع صراع داخل الجيش حول الترقيات والتسريح والتمييز بين فئات الضباط. ويسرد محمود الخفيف اعتراض أحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي على وزير الحربية عثمان رفقي، وما تلا ذلك من مواجهة في مطلع ١٨٨١. وتتجاوز أهمية هذه الوقائع الشكوى المهنية: فقد جعلت مسألة من يحق له قيادة الجيش مدخلًا إلى مساءلة طريقة إدارة الحكم، وربطت بعض الضباط بقوى تطالب بالتمثيل النيابي وبالحد من التدخل الأجنبي[٢].

وفي مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ قدم عرابي مطالب شملت تغيير الوزارة، وإنشاء مجلس نيابي، وزيادة عدد الجيش. كان معنى هذه المطالب أن الخلاف لم يعد على معاش أو ترقية، بل على توزيع سلطة الحكم والإنفاق. ومع ذلك لا يصح اختزال الحركة في «الجيش» كله؛ فقد اختلفت مواقف الضباط، وظلت للخديو أدوات وأنصار، وشاركت قوى مدنية في الحراك. ويجب كذلك قراءة الخفيف بوصفه مؤرخًا متعاطفًا مع الثورة، مع فصل الوقائع التي يسردها عن أحكامه الأخلاقية الحادة على خصومها[٣].

وتبرز الأزمة العرابية معنى جديدًا للولاء: فالخديو ادعى الطاعة بصفته رأس الدولة، بينما قدم العسكريون المعارضون مطالبهم بوصفها دفاعًا عن البلاد وحقوق أهلها. لم تكن كلمة «الدولة» عندئذ تحسم الخلاف؛ إذ صار النزاع على من يملك تمثيل المصلحة العامة. ومن هنا فإن مساواة الولاء للحاكم بالولاء للوطن تفسد تحليل الأزمة، كما تفسده مساواة كل تدخل للضباط بإرادة الأمة دون بحث للتحالفات والتمثيل الفعلي.

---

(1) Dunn 2005.

(٢) الخفيف ٢٠١٢، «الثورة»، فقرة «ثورة الضباط على وزير الحربية».

(٣) الخفيف ٢٠١٢، «الثورة»، فقرة مظاهرة عابدين.

المبحث السادس الاحتلال البريطاني وإعادة تركيب الجيش

هزيمة ١٨٨٢ وحل الجيش

قصف الأسطول البريطاني الإسكندرية في يوليو ١٨٨٢، ثم تقدمت القوات البريطانية عبر منطقة القناة، وانتهت المعركة الرئيسية بهزيمة قوات عرابي في التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر. وأعادت القوة المنتصرة تثبيت توفيق، ثم حُلّ الجيش الذي ارتبط بالثورة وأُبعد قادتها. يرد قرار الحل في المصادر المعاصرة بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨٢، ويتناول الخفيف ما أعقبه من محاكمات وإقصاء. وهذه حلقة انقطاع سياسي وتنظيمي، وليست اللحظة الأولى لوجود جيش مصري[١].

نشأ بعد ذلك وضع مزدوج يجب عدم طمسه: قوات بريطانية تحت قيادة بريطانية تحتل البلاد، وجيش مصري قائم قانونيًا داخل جهاز الخديو لكن القيادة البريطانية تعيد بناءه. وبقيت السيادة العثمانية الرسمية حتى ١٩١٤، بينما امتلكت بريطانيا بالقوة المقيمة وبنفوذ ممثلها السياسي القدرة الأوسع على توجيه القرار. لم يكن الاحتلال بحاجة إلى تحويل مصر فورًا إلى مستعمرة معلنة حتى يقيد المؤسسة العسكرية؛ إذ أمكنه استخدام واجهات الحكم القائمة مع تغيير الأشخاص والقواعد التي تجعل القوة قابلة للطاعة.

تنظيم إيفلين وود سنة ١٨٨٣

يسجل إيفلين وود، الذي تولى إعادة التنظيم، أنه كُلّف في يناير ١٨٨٣ بتكوين قوة من ستة آلاف مجند، وبمخصص أولي قدره مئتا ألف جنيه إسترليني، وساعده في البداية ستة وعشرون ضابطًا. ويذكر اختيار ضباط محليين ممن لم يبرز دورهم في الحركة العرابية، واستدعاء بعض ضباط الصف من الجيش السابق، مع تجنيد الجنود من القرى. هذه التفاصيل تبين أن الحل القانوني لم يمح الخبرة البشرية كلها، لكنه أتاح إعادة انتقاء من يبقى ومن يُستبعد وفق اعتبارات سياسية[٢].

---

(١) الخفيف ٢٠١٢، «جهاد مصر ضد المعتدين». وتراجع كذلك المصادر المقابلة :

National Army Museum, n.d.-a; The Statesman’s Year-Book 1913, 1333.

(2) Wood 1911.

ويضيء نقاش مجلس العموم البريطاني في ٩ أغسطس ١٨٨٣ الوظيفة التي أُريدت للقوة: فقد عُرضت قدرتها المرتقبة على حفظ النظام في العاصمة ضمن النقاش حول تخفيف أعباء القوات البريطانية. كانت المسألة إذن مرتبطة بأمن الاحتلال واستقرار الحكومة التي يساندها، إلى جانب الوظيفة الدفاعية المعلنة. ولا يلزم من ذلك أن كل جندي كان يحمل ولاءً شخصيًا لبريطانيا؛ فالأدق أن بنية التعيين والأوامر وضعت عمله داخل جهاز يوجهه ضباط بريطانيون[١].

ويقتضي نقد المصدر التنبه إلى أن وود كتب عن نظام شارك في إنشائه، مستخدمًا تصورات استعمارية عن قدرة الجندي المصري وحاجته إلى قيادة أجنبية. لذلك تُؤخذ منه المعلومات المحددة عن التعيين والتجنيد والتنظيم، ولا تُقبل أحكامه العنصرية بوصفها تفسيرًا للكفاءة العسكرية. إن نجاح قوة في ظل تدريب أو تسليح جديد يثبت أثر شروط تنظيمية، ولا يثبت تفوقًا فطريًا لقومية على أخرى.

السودان واختلاف القوات العاملة فيه

لا ينبغي دمج القوة التي أُرسلت مع هكس إلى كردفان سنة ١٨٨٣ في الجيش الذي كان وود ينظمه في مصر. فقد كانت حملة هكس مرتبطة بالقوات المصرية الموجودة في السودان وبإعادة تجميع رجال من التشكيلات السابقة؛ وانتهت بهزيمة ساحقة أمام المهدية في نوفمبر ١٨٨٣. ثم كشفت أزمة الخرطوم وسقوطها سنة ١٨٨٥ أن قرار الاحتفاظ بالسيطرة على السودان أو الانسحاب منه لم يعد قرار حكومة مصر وحدها. ويعرض تشرشل هذه الوقائع في سياق انتقال بريطانيا بين رفض التورط في حملة واسعة ثم التدخل؛ وهي رواية مشارك بريطاني لاحق تحتاج إلى الفصل بين تسلسل الأحداث وبين تبرير السياسة الإمبراطورية[٢].

وعندما تقدمت الحملة البريطانية المصرية بقيادة كتشنر سنة ١٨٩٦، كانت تضم وحدات بريطانية وأخرى مصرية وسودانية ضمن تنظيم متعدد المكونات. واعتمدت على خط سكة حديد وإمداد نهري، وانتهى الهجوم الكبير في أم درمان يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨

(1) UK Parliament 1883.

(2) Churchill 1902, chs. 2–4.

بهزيمة قوات الخليفة عبد الله. ولم تُفض المشاركة المصرية في الرجال والمال إلى عودة السودان تحت إدارة القاهرة المنفردة؛ فقد أعقبتها صيغة الحكم الثنائي[١].

اتفاق ١٨٩٩ واختبار سلطة التعيين

نصت المادة الثالثة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ على إسناد القيادة العسكرية والمدنية العليا في السودان إلى حاكم عام يُعين بمرسوم خديوي بناء على توصية الحكومة البريطانية، ولا يعزل إلا بمرسوم خديوي وبموافقتها. ومنحت المادتان الرابعة والخامسة الحاكم العام سلطات تشريعية، وحدّتا من التطبيق التلقائي للقوانين المصرية في السودان. وهذه مواد أوضح في إثبات تفاوت السلطة من عبارة «الحكم المشترك» وحدها؛ لأن الطرف المصري يشارك في الشكل القانوني، بينما يملك الطرف البريطاني شرطًا حاسمًا في التعيين والعزل[٢].

ويترتب على ذلك أن مساهمة الخزانة المصرية وجنود الجيش في الحملة لا تكفي لإثبات تحكم الدولة المصرية في ثمرتها السياسية. كان جمع منصب السردار وحكم السودان لدى ضابط بريطاني يربط مسار القوة بتصور استراتيجي يتجاوز إرادة القاهرة. لكن وصف السودان نفسه بأنه مجرد امتداد لمصر يتجاهل مجتمعه وقواه ومقاومته؛ ولذلك تُذكر التسمية البريطانية «إعادة الفتح» بوصفها تعبيرًا عن منظور أصحابها، ولا تُتخذ وصفًا محايدًا لحق طبيعي غير متنازع عليه.

المبحث السابع من الحماية إلى الاستقلال المقيد والمعاهدة

إعلان الحماية والتعبئة في الحرب العالمية الأولى

أعلنت بريطانيا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وضع مصر تحت الحماية وإنهاء السيادة العثمانية عليها. ويثبت الإشعار المنشور في الجريدة الرسمية البريطانية هذا التحول وتعيين آرثر مكماهون مندوبًا ساميًا. وفي إشعار تالٍ مؤرخ في ١٩ ديسمبر أعلنت خلع عباس

---

(1) National Army Museum, n.d.-a

(2) Anglo-Egyptian Agreement 1899, arts. III–V .

حلمي الثاني وإسناد الحكم إلى حسين كامل بلقب سلطان مصر. وهذه واقعة تتجاوز الإشراف على وزارة أو جيش إلى تقرير شخص رأس الدولة من الخارج[١].

وهكذا انتقل القيد الخارجي من احتلال يعمل تحت بقاء رابطة عثمانية رسمية إلى حماية معلنة تستند إلى سلطة بريطانيا العسكرية والسياسية. ولم يكن هذا إعلانًا بدمج الجيش المصري في الجيش البريطاني؛ فالتشكيلات بقيت متميزة، بينما أعيد تحديد المرجعية الخارجية للدولة. ويظهر انتقال الحكم داخل الأسرة تحت القرار البريطاني كيف أمكن الإبقاء على سلالة محمد علي مع تغيير أساس سيادتها ومصدر تثبيت حاكمها.

وتطلبت الحرب تعبئة واسعة للعمال والنقل والإمداد. وتبين دراسة كايل أندرسون أن فيلق العمال المصري جُنّد عبر تفاعل الإدارة البريطانية والسلطات المحلية والعمد، وأن الإكراه والمقاومة والتفاوض كانت عناصر في التجربة. ومن الضروري الفصل بين هؤلاء العمال وبين جنود الجيش النظامي وبين القوات البريطانية والإمبراطورية العاملة من مصر. فإطلاق رقم إجمالي على «الجيش المصري في الحرب» من دون تحديد الفئة يحوّل تعبئة العمل إلى تعداد عسكري مضلل[٢].

والدلالة السياسية لهذه التعبئة أن السيطرة الاستعمارية لم تعتمد على الضابط البريطاني وحده؛ فقد استخدمت وسطاء محليين وأجهزة إدارية مصرية لجمع البشر والموارد. ولذلك فإن تبعية جهاز التنفيذ لا تستلزم أن يكون جميع العاملين فيه أجانب. وفي المقابل لا تعني مشاركة إداريين محليين أن المجتمع قبل الاستخدام الحربي لموارده أو أن كل صور التنفيذ كانت متطابقة في درجة الإكراه.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحدود السيادة الدفاعية

أنهى التصريح البريطاني الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الحماية واعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، لكنه أبقى أربع مسائل للتحفظ البريطاني: مواصلات الإمبراطورية، والدفاع ضد الاعتداء أو التدخل الخارجي، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، والسودان.

---

(1) The London Gazette 1914, 10801; The Edinburgh Gazette 1914, 1539.

(2) Anderson 2017 .

ويعرض بيان لويد جورج أمام مجلس العموم هذه التحفظات ويؤكد استمرار الوضع القائم إلى حين الاتفاق. لذلك كان التحول القانوني مهمًا، لكنه لم يجعل الحرب والانتشار العسكري والسياسة السودانية اختصاصًا مصريًا خالصًا[١].

تكتسب هذه الصيغة أهميتها لأنها وضعت الاستقلال ومحدودية الاختصاص الدفاعي في نص سياسي واحد. ومن ثم لا يكفي استخدام لقب المملكة أو تأسيس مؤسسات دستورية لإثبات انتقال كامل للقرار العسكري. كما لا يصح إلغاء ما ترتب على الاستقلال من مجال للمنازعة السياسية والقانونية؛ فقد أصبح الخلاف على التحفظات موضوع تفاوض وصراع تمارسه حكومات مصرية تتمسك بحقوق الدولة، وليس مجرد اعتراض صادر من داخل إدارة حماية معلنة.

أزمة لي ستاك سنة ١٩٢٤ وفصل القيادة في السودان

بعد الاعتداء على السردار وحاكم السودان العام لي ستاك في القاهرة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ووفاته، قدم ألنبي إنذاره في ٢٢ نوفمبر، ومن مطالبه سحب القوات المصرية من السودان. وأفضت الأزمة إلى استقالة حكومة سعد زغلول وإخراج الوحدات المصرية، ثم إلى بناء قوة دفاع السودان سنة ١٩٢٥ وفصلها عن التنظيم العسكري المصري. وتستند دراسة عبد الله أوزداغ إلى مراسلات بريطانية لتتبع ارتباط إعادة التنظيم بأزمة السيادة، مع بيان أن التفكير في فصل القوات سبق حادث الاغتيال[٢].

تكشف هذه الواقعة من كان يستطيع فرض قرار الانتشار عند التعارض. فقد تمسكت الحكومة المصرية بفهم لحقوقها في السودان، لكن القوة البريطانية استطاعت فرض الانسحاب وإعادة ترتيب القيادة. ويظهر النقاش البرلماني البريطاني في ديسمبر ١٩٢٤ أن الاحتفاظ بالموقع البريطاني في السودان وحماية الاتصال الإمبراطوري كانا في صميم الدفاع عن السياسة المتبعة؛ فلا يجوز اختزال الإجراء في عقوبة جنائية على اغتيال شخص، مع تجاهل نتيجته المؤسسية[٣].

---

(1) UK Parliament 1922.

(2) Özdağ 2024, 2287–2289.

(3) UK Parliament 1924.

ومع ذلك فإن هذا الفصل بين الجيش المصري وقوات السودان يمثل تغييرًا في بنية التحكم، لا مجرد استمرار آلي لنظام ١٨٨٣. فقد تضيق ولاية الجيش خارج مصر بينما يتغير تكوين قيادته داخلها. وهذه التحولات تفسر ضرورة تحديد المقصود بالتبعية في كل مرحلة: أهي وجود سردار بريطاني، أم إشراف مفتشين، أم حق في منع الانتشار، أم قدرة جيش الاحتلال على التدخل عند الأزمة؟

معاهدة ١٩٣٦ وتحويل أدوات النفوذ

وقعت معاهدة التحالف في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦. ونص ملحق المادة الثامنة على حد اعتيادي للقوة البريطانية قرب القناة يبلغ عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة طيار، إضافة إلى الأفراد المعاونين اللازمين. كما رتب إنشاء مرافق وانتقال القوات وفق شروط محددة، لا انسحابًا فوريًا من جميع الأراضي المصرية. ويتيح النص المحفوظ ضمن أوراق مكتب الهند تعيين هذه الالتزامات بدل الاكتفاء بوصف المعاهدة بأنها استقلال كامل أو استمرار بلا تغيير[١].

وفي عرض الحكومة البريطانية أمام البرلمان، تقرر سحب المفتش العام البريطاني وموظفيه من الجيش المصري، مع إرسال بعثة عسكرية بريطانية للتدريب، وإتاحة تعليم العسكريين المصريين في بريطانيا، وتوحيد نمط التسليح والتجهيز مع القوات البريطانية. وهذا انتقال مهم من وجود موظفين بريطانيين داخل مواقع الإشراف إلى علاقة تدريب وتسليح وتحالف مقيدة ببقاء قاعدة عسكرية. وتبقى هذه قراءة للترتيب المعلن في وثائق التصديق، ولا تجعل البعثة التدريبية مساوية قانونيًا لقيادة جيش الاحتلال[٢].

كما اتسعت فرص التعليم العسكري أمام فئات جديدة من المصريين. غير أن دراسة توفيق أكليماندوس تعترض على السردية التي تجعل سنة ١٩٣٦ حدًا فاصلًا بين جيش تركي شركسي خالص وجيش مصري من أبناء الطبقات الوسطى. والأدق أن المدرسة والترقيات وشبكات الضباط شهدت تحولات متراكمة. وبذلك يمكن تفسير نشوء جيل

(1) Anglo-Egyptian Treaty 1936, annex to art. 8.

(2) UK Parliament 1936a; 1936b.

الضباط الأحرار ضمن تغيرات اجتماعية ومهنية، دون إرجاع كل تكوينه إلى تعديل واحد في شروط القبول[١].

أزمة عابدين في فبراير ١٩٤٢

تقدم واقعة ٤ فبراير ١٩٤٢ دليلًا مباشرًا على الفارق بين ترتيب المعاهدة وميزان القوة في الحرب. تنقل برقية الوزير الأمريكي ألكسندر كيرك في الساعة الحادية عشرة مساءً أن قوات بريطانية أحاطت بالقصر، وأن السفير البريطاني حضر مع قائد القوات وقدم للملك فاروق وثيقة تنازل عن العرش، ثم استدعى الملك مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة. وتتيح البرقية تتبع فعل الإكراه في ليلة بعينها، بدل الاكتفاء بأوصاف عامة عن ضعف الملك أو نفوذ بريطانيا[٢].

لا تثبت الواقعة أن كل قرار سياسي أو عسكري بين ١٩٣٦ و١٩٥٢ كان يصدر من لندن؛ لكنها تثبت أن القوة البريطانية المقيمة استطاعت تجاوز الترتيب الدستوري وفرض تغيير حكومي عندما رأت مصالحها الحربية مهددة. وهي تكشف كذلك أن مصْرنة الضباط لا تكفي وحدها لضمان السيادة، ما دامت على الأرض قوة أجنبية أقدر على الحشد والتهديد. ويظل السؤال عن ردود أفراد الجيش على الحادثة منفصلًا عن هذه النتيجة؛ فلا تُنسب إليهم جميعًا استجابة واحدة اعتمادًا على مذكرات بعض الضباط اللاحقة.

المبحث الثامن من أزمة الملكية إلى حكم الضباط والجلاء

حرب فلسطين وتغيير السلطة سنة ١٩٥٢

أضافت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ خبرة قتال وهزيمة إلى التوتر بين الضباط والقصر. ويضع جويل غوردون هذه الخبرة ضمن خلفية تنظيم الضباط الأحرار، مع صراعات الحكم والأزمة السياسية التي سبقت يوليو ١٩٥٢. ولا يحتاج تفسير أثر الهزيمة إلى اعتماد

(1) Aclimandos 2005.

(2) Kirk 1942, doc. 73.

قصة واحدة عن «الأسلحة الفاسدة» بوصفها تفسيرًا جامعًا للنتيجة؛ فذلك ادعاء مستقل يتطلب تحقيقًا في العقود والفحص الفني والمحاكمات، ولا تعوضه شهرة الرواية[١].

وفي أكتوبر ١٩٥١ ألغت الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ من جانبها، وتصاعدت المقاومة في منطقة القناة. ثم هاجمت القوات البريطانية مقر الشرطة في الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢. وهنا ينبغي أيضًا الفصل بين الشرطة والجيش؛ فالقتال الذي خاضته قوة شرطة مصرية ضد البريطانيين ليس عملية نفذتها القيادة العامة للجيش، لكنه يكشف اتساع مقاومة الاحتلال داخل أجهزة الدولة والمجتمع قبل استيلاء الضباط الأحرار على الحكم[٢].

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سيطر التنظيم العسكري على مراكز حاسمة، ثم تنازل فاروق عن العرش، واستمرت الملكية اسمًا مدة قصيرة قبل إعلان الجمهورية في يونيو ١٩٥٣. وبهذا انتهت قيادة الأسرة الحاكمة للدولة، لكن انتهاءها لم يعن انتقال الجيش إلى رقابة مدنية ديمقراطية. لقد أصبح الضباط الذين استولوا على مركز القرار أصحاب سلطة على الحكومة وعلى المؤسسة العسكرية معًا. وهذه مرحلة جديدة تختلف عن استخدام الخديو للجيش، كما تختلف عن قيادة ضباط بريطانيين له تحت الاحتلال[٣].

أزمة مارس ١٩٥٤ ومركز القرار الداخلي

تكشف برقيتا السفير الأمريكي جيفرسون كافري في ٢٦ و٢٩ مارس ١٩٥٤ الصراع على عودة الحياة الحزبية والانتخابات وعلى استمرار مجلس قيادة الثورة. تنقل الأولى تقدير السفير لبدائل المجلس، بينما تنقل الثانية إعلان تعليق قرارات مارس المرتبطة بالانتقال السياسي واستمرار المجلس في مسؤولياته. والأولى دليل على تقدير دبلوماسي معاصر، والثانية دليل على مضمون إعلان رسمي؛ ولا تثبت أي منهما وحدها أن موقف المجلس عبّر عن إجماع المجتمع[٤].

---

(1) Gordon 1992, 3–15.

(2) National Army Museum, n.d.-b .

(3) Gordon 1992, 3–15.

(4) Caffery 1954a, doc. 1306; 1954b, doc. 1312.

كانت النتيجة السياسية أن إزالة سلطة القصر لم تُنه مشكلة إخضاع القوة لرقابة عامة؛ بل انتقل مركزها إلى مجلس من الضباط، ثم إلى قيادة أكثر تركيزًا. وهنا يلزم فصل قضيتين: تحرير القرار من الإكراه الأجنبي، وتحديد من يملك ذلك القرار داخل الدولة. فقد تتقدم الأولى بينما تتراجع التعددية السياسية. ولا يجوز جعل الاستقلال الخارجي برهانًا تلقائيًا على تمثيل السلطة للمجتمع، أو اتخاذ السلطوية الداخلية دليلًا عكسيًا على استمرار القيادة البريطانية للجيش.

اتفاق ١٩٥٤ والجلاء سنة ١٩٥٦

وُقع اتفاق قاعدة قناة السويس في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وأنهى الإطار السابق لمعاهدة ١٩٣٦ وحدد عشرين شهرًا لإجلاء القوات البريطانية، مع ترتيبات لصيانة أجزاء من القاعدة وإمكان استخدامها في حالات منصوص عليها. وفي يونيو ١٩٥٦ اكتمل الجلاء. ويبين النص المعلن أمام البرلمان البريطاني أن التفاوض تعلق بخروج القوة المقيمة وبمستقبل المنشآت وشروط الطوارئ؛ فلم يكن مجرد استبدال جنسية مدرب داخل الجيش[١].

أزال الجلاء أداة أساسية كانت تتيح لبريطانيا فرض إرادتها من داخل الأراضي المصرية. لكنه لا يعني استغناء الجيش عن التسليح أو التدريب الأجنبي، ولا يجعل سيادة الدولة مرادفة لعزلتها. والفارق أن الحاجة إلى سلاح مستورد لا تساوي، بذاتها، وجود قوة احتلال قادرة على محاصرة قصر الحكم. أما العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في خريف ١٩٥٦ فيمثل حربًا لاحقة لإعادة فرض الإرادة بالقوة، لا دليلًا على أن الجيش المصري بقي طوال الوقت وحدة تابعة للمعتدين[٢].

(1) UK Parliament 1954; UK Parliament 1956.

(2) National Army Museum, n.d.-c.

المبحث التاسع الجيش والسلطة بعد الجلاء: من إقصاء نجيب إلى بنية الحكم سنة ٢٠٢٦

تمهيد: سؤال المبحث وضبط مصطلحاته

انتهى المبحث الثامن عند الجلاء سنة ١٩٥٦، وبقي سؤال لم تجب عنه المباحث السابقة: ماذا حدث للجيش بعد أن زالت القوة الأجنبية المقيمة وصار الضباط أنفسهم أصحاب القرار؟ فقد فرّقت المقدمة بين ثلاث نتائج تحتاج كل منها إلى تفسير مستقل: ظهور فاعلين عسكريين قادرين على التدخل، ووقوع التدخل في لحظة بعينها، وإعادة إنتاج السلطة بعده. ويتصل هذا المبحث بالنتيجة الثالثة اتصالًا مباشرًا، ويمس الثانية في واقعتين تقوم عليهما المرحلة: إقصاء محمد نجيب سنة ١٩٥٤، والإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي سنة ٢٠١٣. ولهذا يمتد الفصل المصري إلى سنة ٢٠٢٦ امتدادًا تحليليًا لا تأسيسيًا؛ فلا تُستخدم وقائعه لإثبات نيات الفاعلين سنة ١٩٥٢، وفق القاعدة التي قررتها المقدمة.

ويبدأ المبحث بتعريف إجرائي لمصطلح الانقلاب، لأن الخلاف على الاسم يسبق الخلاف على الوقائع. فالمقصود به هنا عزل رئيس السلطة التنفيذية أو إنهاء ولايته بقرار صادر عن قيادة القوة المسلحة، أو عن جزء حاسم منها، خارج المسار الدستوري القائم وقت الواقعة. وهذا التعريف يطرح أسئلة يمكن فحصها بالوثائق: من أصدر القرار؟ وهل كانت القواعد النافذة تتيح ما جرى؟ ولا يحمل التعريف حكمًا على مشروعية الحدث ولا على دوافع المدنيين الذين ساندوه. وعلى أساسه يعرض المبحث ما يثبت وصف الواقعتين به، ثم يعرض ما يقدمه المدافعون عن كل منهما، ولا يعد اختيار اسم بعينه دليلًا بحد ذاته.

وتستند الكتابة إلى ثلاث فئات من الأدلة: النصوص المعلنة، كالإعلانات الدستورية ودستور ٢٠١٤ وتعديلات ٢٠١٩ والقوانين والاتفاقيات؛ وتقارير المنظمات والمراكز البحثية؛ وتقارير صحفية وبيانات رسمية كبيانات البنك المركزي. والمرحلة قريبة من الحاضر، وأرشيفاتها الرسمية مغلقة في معظمها. ولذلك يقوى الاستدلال في الوقائع المعلنة ويضعف في النيات والتنسيق الداخلي. ويميز المبحث في كل فقرة بين ما تثبته الوثائق والبيانات، وما تقدمه الدراسات تفسيرًا، وما يبقى ادعاءً ينتظر الدليل، وتُسجل المواضع الحاسمة في سجل التحقق.

التاريخ	الواقعة	الجهة صاحبة القرار	المصدر
مارس 1954	تعليق قرارات الانتقال السياسي واستمرار مجلس قيادة الثورة	مجلس قيادة الثورة	(Caffery 1954b)
14 نوفمبر 1954	إنهاء مهام نجيب وفرض الإقامة عليه	قيادة الضباط بزعامة ناصر	(Universalis n.d.; Daily News Egypt 2012)
1975 و1979	إنشاء الهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية	الرئاسة ووزارة الدفاع	(Sayigh 2015)
17 يونيو 2012	الإعلان المكمل الذي قيد صلاحيات الرئيس المنتخب	المجلس الأعلى للقوات المسلحة	(Ahram Online 2012a)
12 أغسطس 2012	إحالة طنطاوي وعنان إلى التقاعد وإلغاء الإعلان المكمل	الرئيس مرسي	(Ahram Online 2012a)
3 يوليو 2013	عزل مرسي وتعطيل الدستور	وزير الدفاع وقيادة الجيش	(RFE/RL 2013)
14 أغسطس 2013	فض اعتصام رابعة	قوات الأمن	(Human Rights Watch 2014)
24 نوفمبر 2013	صدور قانون التظاهر رقم 107	الرئاسة المؤقتة	(Front Line Defenders 2014)
2016 إلى 2018	اتفاقية تيران وصنافير وحكم القضاء والتصديق	الرئاسة والبرلمان والمحاكم	(Al Jazeera 2017a; 2017b)
أكتوبر 2017 إلى 2018	تغيير قيادات عسكرية وأمنية عليا	الرئيس	(Mada Masr 2017; 2018)
أبريل 2019	تعديلات دستورية تخص الجيش وولاية الرئيس	البرلمان والاستفتاء	(Ahram Online 2019)

التاريخ	الواقعة	الجهة صاحبة القرار	المصدر
فبراير 2024	صفقة رأس الحكمة	الحكومة والجهة الإماراتية	(ADQ 2024)
نوفمبر 2025	صفقة علم الروم	الحكومة والجهة القطرية	(Ahram Online 2025a)
يونيو 2026	بلوغ الدين الخارجي 164.8 مليار دولار	بيانات البنك المركزي	(Ahram Online 2026a)

أولًا: إقصاء نجيب وإغلاق طريق التسليم المدني سنة ١٩٥٤

بدأت المرحلة بعد ١٩٥٢ بصيغة انتقالية: مجلس قيادة الثورة يحكم، ومحمد نجيب رئيس للجمهورية بعد إعلانها في يونيو ١٩٥٣. وفي مارس ١٩٥٤ اشتد الخلاف بين نجيب ومن طالبوا بعودة الحياة الحزبية والانتخابات، وبين أغلبية المجلس بقيادة جمال عبد الناصر. وتبين برقيتا السفير الأمريكي جيفرسون كافري أن قرارات الانتقال السياسي عُلقت في نهاية مارس وأن المجلس احتفظ بمسؤولياته[١]. ويعد كنديل أزمة مارس ١٩٥٤ اللحظة التي حددت المسار السلطوي لمصر؛ فقد انتهت بوضع نجيب تحت الإقامة، ثم انتخاب ناصر رئيسًا سنة ١٩٥٦ وحل المجلس وإقرار دستور جديد[٢]. ويرى عمر عاشور في مقال بمعهد بروكنغز أن وعود الانتخابات وتسليم السلطة إلى المدنيين لم تتحقق، وأن فريق ناصر حسم الصراع بحلول نوفمبر[٣].

وتؤرخ المصادر إنهاء مهام نجيب بيوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، ثم فرض إقامة جبرية لم يغادرها طوال حكم ناصر[٤]. وتتفاوت المصادر في مدة الإقامة: فتذكر نعي يونايتد برس إنترناشونال أنه استعاد حريته بعد وفاة ناصر وصعود السادات[٥]، بينما تحدد الأهرام سنة

(1) Caffery 1954a, doc. 1306; 1954b, doc. 1312.
(2) Kandil 2016, ch. 12.
(3) Ashour 2013.
(4) Universalis n.d.; Daily News Egypt 2012.
(5) UPI 1984.

١٩٧٢ تاريخًا لإطلاقه[١]. وهذا الفارق لا يغير الحجة، غير أن اعتماد تاريخ بعينه يقتضي الرجوع إلى مصدر مباشر. وتختلف الروايات كذلك في تسويغ الإقصاء. فتشير إحداها إلى محاولة اغتيال ناصر في أكتوبر ١٩٥٤ وإلى شائعة صلة نجيب بها[٢]، ويربط كاتب سيرته رفعت يونان بين الإقامة الجبرية وموقف نجيب المؤيد للديمقراطية بعد أزمة مارس[٣].

وتطبق الدراسة على الواقعة مؤشراتها المعلنة. صاحب القرار مجلس من الضباط لا جهة منتخبة، ولم تكن هناك جهة تملك محاسبته. وللطرف المقصي، وهو نجيب، شعبية واسعة، لكن لم تكن له قاعدة تنظيمية تحميه. ووفق التعريف الإجرائي، تتحقق في الواقعة صفة عزل رئيس الدولة بقرار من قيادة عسكرية. أما معيار الخروج على المسار الدستوري فيصعب تطبيقه هنا، فلم يكن للبلاد دستور دائم نافذ، وكانت الإعلانات الدستورية من صنع المجلس نفسه. ولذلك يصف ناقدو النظام ما جرى بأنه انقلاب ضباط على رئيس الدولة وعلى وعد التسليم المدني، بينما يقدمه المدافعون عنه حسمًا لصراع داخل قيادة الثورة حول العودة إلى الحياة الحزبية السابقة. وهذه الرواية الأخيرة لم يُفحص لها مصدر مباشر في هذا المبحث، وتُسجل في سجل التحقق. والثابت من الاتجاهين أن الانتقال إلى مؤسسات مدنية منتخبة، الذي ظهر في مارس ١٩٥٤، علق، وأن الحسم تم داخل مجموعة الضباط دون اقتراع عام.

ثانيًا: ترسخ سلطة الضباط واتساع الدور الاقتصادي حتى ٢٠١١

تبين الأدبيات أن سلك الضباط صار بعد ١٩٥٤ مصدرًا لتجنيد النخبة الحاكمة وشغل المواقع التنفيذية، وأن حضور الجيش في الاقتصاد اتسع على مراحل. فقد أُنشئت الهيئة العربية للتصنيع سنة ١٩٧٥، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية سنة ١٩٧٩، وأُنشئ جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بقرار رئاسي سنة ١٩٨١ لإدارة بيع العقارات التي لم تعد القوات المسلحة تحتاجها[٤]. وتربط دراسة لمجلس الشؤون الدولية الروسي بين هذا

(1) Ahram Online n.d.-a.
(2) BlackPast n.d. .
(3) Ahram Online n.d.-b.
(4) Sayigh 2015.

التوسع وحاجة الجيش إلى الاكتفاء الذاتي وتشغيل عدد كبير من أفراده بعد تقليص الحجم (RIAC n.d.). وتفصل أعمال زينب أبو المجد وروبرت سبرينغبورغ ويزيد صايغ هذا المسار، مع اختلاف بينها في حجمه وتفسيره[١].

ولا يصح جمع هذه العقود في وحدة متجانسة، وفق مبدأ المقدمة في اعتبار المرحلة المؤسسية وحدة التحليل. فالعلاقة بين الحاكم والمؤسسة العسكرية تغيرت بين عهد ناصر وعهدي السادات ومبارك. وتذكر دراسة كارنيغي أن مبارك اختار رئيس حرسه الجمهوري محمد طنطاوي وزيرًا للدفاع، وأنه ظل في المنصب عشرين عامًا قبل أن يتحرك لإنهاء حكم مبارك سنة ٢٠١١[٢]. ويقابل ذلك مؤشر على استقلال المؤسسة في الرقابة: فقد أصدر طنطاوي بصفته رئيسًا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا في مايو ٢٠١١ يعفي ضباط القوات المسلحة من المحاكمة في قضايا الكسب غير المشروع[٣]، وجاءت تعديلات قضائية في أبريل ٢٠١٢ جعلت مراجعة هذه القضايا حين يكون المتهمون ضباطًا من اختصاص القوات المسلحة وحدها[٤]. وهذه وقائع عن الرقابة المؤسسية لا عن النيات، وتتفق مع فرضية الدراسة الثالثة في أن النفوذ السياسي العسكري يتشكل من الموارد التنظيمية والفرص السياسية معًا.

ثالثًا: التجربة الانتخابية في ٢٠١١ و٢٠١٢ وإنهاؤها سنة ٢٠١٣

تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية بعد فبراير ٢٠١١ وفق إعلان دستوري أصدره في ٣٠ مارس ٢٠١١. وتذكر دراسة أن غموض ذلك الإعلان أتاح للمجلس إضعاف البرلمان المنتخب والاحتفاظ بقدرته على تعطيل ما لا يوافق عليه[٥]. وفي ١٤ يونيو ٢٠١٢ قضت المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان، ثم أصدر المجلس في ١٧ يونيو إعلانًا مكملًا، وتورده بعض المصادر بتاريخ ١٨ يونيو، منح نفسه فيه سلطة

(1) Abul-Magd 2017; Springborg 2018; Sayigh 2019 .
(2) Carnegie Endowment n.d.
(3) Sayigh 2015.
(4) Mada Masr 2016.
(5) Policy Brief no. 134 2012.

التشريع والتحكم في الموازنة وتشكيل الجمعية التأسيسية وقيد صلاحيات الرئيس المقبل[١].
وفاز محمد مرسي في الجولة الثانية بنسبة ٥١,٧ بالمئة على أحمد شفيق، آخر رؤساء وزراء مبارك[٢]، وتصفه وكالات الأنباء بأنه أول رئيس مصري منتخب انتخابًا حرًا[٣].
ويعد المبحث تلك الانتخابات أول اختبار تعددي حقيقي لتداول السلطة بين مدنيين في الجمهورية، مع بقاء تقييم أداء الرئيس والقوى المؤيدة له موضع خلاف.

وفي ١٢ أغسطس ٢٠١٢ أحال مرسي طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان إلى التقاعد، وألغى الإعلان المكمل، وعين عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع[٤]. ورأى محللون أن إلغاء الإعلان أنهى فعليًا الدور السياسي للمجلس الأعلى، لكن القرارات جمعت كذلك السلطتين التنفيذية والتشريعية في يد الرئيس وجعلت عملية كتابة الدستور تحت سيطرته[٥].
وللواقعة وجهان في منهج الدراسة. فهي أولًا محاولة مدنية لإخضاع القيادة العسكرية بقرارات التعيين والإحالة، نجحت في لحظتها. وهي ثانيًا تبين حدود التعيين وحده أداةً للضبط كما تطرحها دراسة كوينليفان: فاختيار القائد الجديد لم يضمن ولاءه في الأزمة التالية[٦]. وتبين خريطة الأحداث أن الأشهر التالية شهدت صراعًا قضائيًا وإعلانًا دستوريًا في الخريف[٧].

وفي ٢٠١٣ دعت حركة تمرد إلى التظاهر في ٣٠ يونيو، وخرجت احتجاجات واسعة في ذلك اليوم، ووقعت اشتباكات أودت بحياة ٢٤ شخصًا على الأقل بحسب ما أوردته هيومن رايتس ووتش[٨]. وفي ١ يوليو أمهل وزير الدفاع الحكومة ٤٨ ساعة، ولم يستجب مرسي بتنازلات كافية بحسب رواية فنك[٩]. وفي ٣ يوليو أعلن السيسي عزل الرئيس

(1) Ahram Online 2012a; Policy Brief no. 134 2012; The Journal 2012.
(2) Fanack n.d.
(3) Rappler 2013 .
(4) Ahram Online 2012a.
(5) Ahram Online 2012b.
(6) Quinlivan 1999.
(7) Ahram Online n.d.-c.
(8) Fanack n.d.; Rappler 2013.
(9) Fanack n.d.

وتعطيل العمل بالدستور وتكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا بالرئاسة المؤقتة، مع خارطة طريق تتضمن انتخابات جديدة[١]. ووصف مرسي ما جرى بأنه انقلاب عسكري[٢]، بينما قدم الإعلان الرسمي الخطوة بوصفها أداء للجيش مسؤوليته التاريخية[٣].

وبتطبيق التعريف الإجرائي، صدر القرار عن وزير الدفاع وقيادة الجيش وتضمن تعطيل الدستور، فتتحقق الصفة وفق المعيار المعلن. وتصف أدبيات كثيرة الواقعة بالانقلاب العسكري، وتصفها الرواية الرسمية بأنها استجابة لإرادة شعبية. والقراءتان تلتقيان في عناصر عدة: فالاحتجاجات الواسعة والشركاء المدنيون، كحركة تمرد وأطراف من المعارضة، يفسرون السند الذي توفر للتدخل، ويؤيدون فرضية الدراسة الثانية في أن المدنيين قد يوفرون الاستدعاء والتسويغ. ويبقى أن القرار النهائي بإنهاء ولاية رئيس منتخب اتخذته القيادة العسكرية. ومن جهة أخرى، يتحدث بعضهم عن دعم مالي خارجي لأطراف التحرك قبل يوليو ٢٠١٣؛ ولم يعثر هذا المبحث على وثيقة محققة تسند هذا الادعاء، فيبقى خارج النتائج. وأما حجم الاحتجاجات ودور كل طرف مدني فيها فيحتاجان إلى توثيق مستقل لم يُستكمل.

وجاءت بعد ذلك وقائع العنف التي وثقتها هيومن رايتس ووتش في تقرير مفصل عن ستة مواضع قتل فيها محتجون بين ٥ يوليو و١٧ أغسطس ٢٠١٣. وقدّر التقرير القتلى بما لا يقل عن ١١٥٠ شخصًا، منهم ٨١٧ على الأقل في فض اعتصام رابعة يوم ١٤ أغسطس، ورجّح أن العدد قريب من ألف في ذلك الاعتصام وحده، وذكر أن قوات الأمن كانت تتبع خطة تتوقع آلاف القتلى[٤]. وأقر الطب الشرعي الرسمي بمقتل ثمانية من رجال الشرطة في الفض ذاته[٥]. ورفضت الهيئة العامة للاستعلامات التقرير ووصفته بأنه منحاز وأنه أغفل عمليات الإخوان في ٢٠١٣[٦]. وتعرض الدراسة الروايتين، وتبقي التقدير النهائي للمسؤولية الجنائية لما تقرره جهات تحقيق مستقلة لم يتوفر لها هذا المبحث.

---

(1) RFE/RL 2013; Ahram Online 2013.

(2) Arab News n.d.

(3) JTA 2013.

(4) Human Rights Watch 2014.

(5) Human Rights Watch 2014.

(6) Egyptian Streets 2014.

وانتهت المرحلة بانتقال القائد العام السابق للجيش إلى رئاسة الدولة: فازت قيادته بانتخابات ٢٠١٤ بنسبة ٩٦,٩ بالمئة[١]، ثم أعيد انتخابه سنة ٢٠١٨ بنحو ٩٧ بالمئة[٢]. وفي مسار ٢٠١٨ أعلن كل من أحمد شفيق ورئيس الأركان الأسبق سامي عنان نيتهما الترشح[٣]، واعتقلت السلطات العسكرية عنان بتهمة الترشح دون إذن[٤]. وهذه وقائع عن تداول السلطة تتصل بالنتيجة الثالثة، أي إعادة إنتاج السلطة بعد التدخل.

رابعًا: المجال العام والقضاء والقانون بعد ٢٠١٣

صدر قانون التظاهر رقم ١٠٧ في نوفمبر ٢٠١٣ عن الرئيس المؤقت[٥]. ويشترط القانون إخطارًا مسبقًا لأي تجمع يزيد على عشرة أشخاص، وتصفه مصادر بأنه يجعل التجمع رهن موافقة السلطات[٦]. وترى هيومن رايتس ووتش أنه قانون قمعي استُخدم لاعتقال عشرات الناشطين، بينما تقول الحكومة إنه يعاقب بالغرامة لا بالسجن في مخالفة الإخطار[٧]. وتقدر دراسة منشورة سنة ٢٠١٦ عدد السجناء السياسيين بنحو ١٦ ألفًا، وتذكر أن منظمات حقوقية ترى أن العدد أعلى[٨]. وتتباين التقديرات بين مصدر وآخر، وليس بين المصادر المستخدمة رقم مستقل يمكن اعتماده، فيُترك العدد خارج النتائج. وفي تقريرها العالمي لسنة ٢٠٢٦ تصف هيومن رايتس ووتش وضع الحريات سنة ٢٠٢٥ بأنه قبضة خانقة على البلاد مع سجن مدافعين عن الحقوق وصحفيين ونشطاء[٩].

وتقدم الحكومة هذه السياسات في سياق مواجهة الإرهاب وحفظ الاستقرار، وهو سياق تستند إليه الهيئة العامة للاستعلامات في ردها على تقرير رابعة[١٠]. ويمثل ذلك الموقف

(1) Majalla n.d..
(2) Arab News 2018.
(3) Carnegie Endowment n.d.
(4) Associated Press 2018.
(5) Front Line Defenders 2014.
(6) TIMEP 2017.
(7) Amwal Al Ghad n.d.
(8) MERIP 2016.
(9) Human Rights Watch 2026.
(10) Egyptian Streets 2014.

الأساسي للجهات الرسمية، وهو يحتاج إلى فحص أحكام القضاء ونصوص التشريعات المحددة لتقدير تناسب الإجراءات مع التهديد. وتقيّد الدراسة هذا الوصف بحدين: فهو يعبر عن نتيجة عامة تتصل بمؤشر الرقابة المؤسسية، أما دور الجيش تحديدًا في كل إجراء فلم يثبت، لأن أجهزة الشرطة والأمن الداخلي تتولى جانبًا كبيرًا من التنفيذ؛ كما أن النص القانوني لا يغني عن فحص الممارسة.

وأقرت تعديلات أبريل ٢٠١٩ تغييرات مباشرة في موقع الجيش. فقد وسعت المادة ٢٠٠ مهمته من حماية البلاد وأمنها إلى الحفاظ على الدستور والديمقراطية والمقومات الأساسية للدولة وطابعها المدني ومكتسبات الشعب وحقوق الأفراد وحرياتهم. وجعلت المادة ٢٣٤ موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة شرطًا دائمًا لتعيين وزير الدفاع، بعد أن كان الشرط مقيدًا بمدتي الرئاسة الأوليين بعد إقرار الدستور. وتوسعت المادة ٢٠٤ في اختصاص القضاء العسكري بمحاكمة المدنيين[١] . وأقر البرلمان التعديلات في ١٦ أبريل ٢٠١٩ وجرى الاستفتاء بين ٢٠ و٢٢ أبريل، وأتاحت التعديلات بقاء الرئيس في الحكم حتى ٢٠٣٠[٢] . وتقول منظمات وباحثون إن الصياغة الجديدة تمنح الجيش وسيلة قانونية للتدخل ضد حكومات منتخبة[٣]، وإن غموض عبارتها قد يفتح له سلطة تفسير الدستور وتقدير مدى صيانته[٤] . ويقدم رئيس البرلمان التعديلات خطوة في مسار دستوري سيتواصل، إذ توقع الحاجة إلى دستور جديد خلال عشر سنوات[٥] . أما حجج المؤيدين الموضوعية فلم تُجمع بعد من مصادرها المباشرة. وتعد الدراسة هذه التعديلات نقلًا للجيش من فاعل يتدخل في السياسة بحكم الواقع إلى فاعل له سند دستوري معلن في هذا الدور. وهو تغيير في الإرث المؤسسي بالمعنى الذي حدده ماهوني: قاعدة جديدة تعيد إنتاج النمط، لا بقاء أشخاص بأعيانهم[٦] .

(1) Ahram Online 2019; Anadolu Agency 2019.

(2) TIMEP 2019; Anadolu Agency 2019.

(3) Mandour 2019a.

(4) El-Sadany 2019.

(5) Ahram Online 2019.

(6) Mahoney 2000.

خامسًا: القيادة العسكرية وحماية الحاكم: شخصنة أم مؤسسية؟

تدرس الفرضية الثالثة ما إذا كان استمرار حكم قائد ذي خلفية عسكرية قد صاحبه تراجع استقلال الجيش المؤسسي. والمؤشرات المحددة في الفصل الأول هي قواعد اختيار القيادات، وتوزيع الموارد بين الأجهزة، وقدرة كبار الضباط على الاعتراض، وارتباط المواقع بالحاكم. وتتعلق بالمؤشر الأول وقائع موثقة في الصحافة: ففي ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧ أقال السيسي رئيس الأركان محمود حجازي، وتصف مدى مصر القرار بأنه غير متوقع وبأن أسبابه غير واضحة، مع إشارات إلى توتر بين الرجلين[١]. وفي يونيو ٢٠١٨ استُبدل وزير الدفاع صدقي صبحي بمحمد زكي قائد الحرس الجمهوري، وعُين صبحي مساعدًا لرئيس الجمهورية للشؤون الدفاعية[٢]. وتذكر تقارير أن إقالة صبحي جرت رغم أن دستور ٢٠١٤ كان يحصن موقعه بمادة استثنائية[٣]. وتتناول دراسة لكارنيغي تعاقب تغييرات طالت رئيس الأركان ومدير جهاز المخابرات العامة ووزير الدفاع ومدير هيئة الرقابة الإدارية خلال خمسة عشر شهرًا بين أكتوبر ٢٠١٧ وديسمبر ٢٠١٨[٤]. واعتقل سامي عنان بعد إعلان نيته الترشح[٥]. وفي أكتوبر ٢٠٢١ حل أسامة عسكر محل محمد فريد حجازي رئيسًا للأركان، وعُين الأخير مستشارًا رئاسيًا[٦].

وتبين هذه الوقائع أن الرئيس يملك قدرة فعلية على تعيين كبار القادة وإبعادهم، وأن بعضها جرى بما يخالف ما يظن أنه حصانة مؤسسية. وتتفق هذه النتائج مع منطق كوينليفان في حماية الحاكم بإعادة توزيع المواقع والولاءات داخل أجهزة القوة[٧]. غير أنها تدل على شخصنة جزئية. فالمؤسسة نفسها كسبت في المدة ذاتها امتيازات قانونية واقتصادية موثقة، هي المادتان ٢٠٠ و٢٣٤ بعد تعديلهما، والامتيازات الاقتصادية التي يعرضها القسم التالي. وترجح الأدلة المتاحة أن شيئين تضافرا: امتياز مؤسسي يتسع للجيش بوصفه جهازًا، وتبعية

(1) Mada Masr 2017.
(2) Mada Masr 2018; Middle East Policy Council n.d.
(3) The New Arab 2022.
(4) Carnegie Endowment n.d.
(5) Associated Press 2018.
(6) Mada Masr n.d.-a.
(7) Quinlivan 1999.

شخصية متزايدة في اختيار قياداته. وهذه قراءة أدق من وصف الحكم بأنه حكم المؤسسة وحدها أو سلطة شخصية خالصة. وتعتمد الوقائع الداخلية المتعلقة بالتعيينات على مصادر صحفية وبعضها مجهول المصدر، فيظل الحكم عليها مشروطًا، وتحتاج المؤشرات إلى مسار خدمة وتعيينات موثقة بالقرارات الجمهورية.

سادسًا: الاقتصاد العسكري والدين وأصول الدولة

يقوم الدور الاقتصادي للجيش على ثلاث ركائز موثقة في دراسات صايغ. أولها امتيازات قانونية، أهمها أن الجهات العسكرية وشركاتها تتلقى العقود وتمنحها بالأمر المباشر دون مناقصة[١]. وثانيها السيطرة على الأرض: فتعدل القرار الجمهوري رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠١٥ صلاحيات جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ليسمح له بالنشاط التجاري وإنشاء مشروعات مشتركة مع شركات مصرية وأجنبية[٢]، وتقدر دراسة أن وزارة الدفاع تتحكم في استخدام الأراضي المملوكة للدولة التي تشكل نحو ٩٠ إلى ٩٥ بالمئة من مساحة البلاد[٣]. وثالثها الشبكات البشرية: إذ يرأس متقاعدو القوات المسلحة أو يجلسون في مجالس إدارات ١٢٨ شركة من ٣٧٤ شركة عامة، أي ٣٥ بالمئة[٤]. وبلغ ما أنفق على مشروعات قومية ٤ تريليونات جنيه بين ٢٠١٤ و٢٠١٩، وأدارت وكالات عسكرية نحو نصف ما أنفق على التنمية في سيناء حتى أبريل ٢٠٢٠ البالغ ٦٠٠ مليار جنيه[٥]. وتبقى حسابات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية سرية بحجة الأمن القومي[٦].

والخلاف على الحجم قائم. فتقدر بعض التقارير حصة الجيش بين ٢٠ و٥٠ بالمئة من الاقتصاد، بينما قدرها السيسي بنحو ١,٥ إلى ٢ بالمئة[٧]، ويشير تحليل في مدى مصر إلى أن غياب الشفافية في هذه الأنشطة يمنع قياسًا مستقلًا[٨]. وترى القراءة المؤيدة أن الجيش

(1) Sayigh 2020.
(2) Sayigh 2015; Mada Masr 2016.
(3) Carnegie Middle East Center 2020 .
(4) Sayigh 2022.
(5) Carnegie Middle East Center 2020.
(6) Sayigh 2020.
(7) Middle East Eye n.d.
(8) Mada Masr 2016.

أنجز مشروعات كبرى في زمن قياسي، وهو ما يذكره صايغ نفسه في وصف سبب ثقة الرئيس به[١]، وتشير مراجعة في فصلية الشرق الأوسط إلى أن الاقتصاد نما بمتوسط ٥,٥ بالمئة سنويًا في ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ رغم التوسع العسكري[٢]. ويقابلها نقد صندوق النقد الدولي الذي يضغط منذ سنوات للحد من دور الدولة، ومنه الجيش، في الاقتصاد[٣]. وتؤكد الأدلة أن الدور واسع وأن المنافع القانونية التي تتمتع بها الأجهزة العسكرية قائمة، لكنها لا تحسم الحصة الدقيقة.

وبلغ إجمالي الدين الخارجي ١٦٤,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٦، بزيادة ٥,٢ بالمئة عن نحو ١٥٦,٧ مليار قبل عام، بحسب بيانات البنك المركزي[٤]. وبلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجي ٩,٥ مليار دولار في الربع الثاني وحده من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦[٥]، وكان على مصر سداد نحو ٢٨ مليار دولار في الربع الأول من ٢٠٢٦ ضمن ٦٦,٦ مليار تستحق خلال اثني عشر شهرًا من سبتمبر ٢٠٢٥ بحسب جدول البنك الدولي[٦]. وفي المقابل، تشير بيانات أخرى إلى أن الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بلغت مستوى قياسيًا قرب ٥٠ مليار دولار وأن الجنيه ارتفع نحو ٤ بالمئة في سنة[٧]. ولهذا لا يكفي رقم الدين وحده للحكم على أثره في القرار؛ فالنسبة بين الاستحقاقات والاحتياطيات ومصادر التمويل الجديدة هي ما يحدد قدرة الحكومة على الرفض أو المساومة.

وفي برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق وعدت الحكومة بطرح حصص في شركات مملوكة للدولة، وأعلنت في ديسمبر ٢٠٢٤ أنها ستعرض سنة ٢٠٢٥ حصصًا في عشر شركات على الأقل بينها أربع تتبع الجيش[٨]، ثم أعلنت أنها ستستخدم صندوقها

(1) Mada Masr 2016.
(2) Middle East Quarterly 2021.
(3) Bloomberg 2024.
(4) Ahram Online 2026a.
(5) Ahram Online 2026b.
(6) The National 2026.
(7) AGBI 2025a.
(8) Bloomberg 2024.

السيادي في ذلك[١]. وتذكر مصادر أن مصر نفذت هذه الشروط لكن ليس على النحو الذي يرضي الصندوق، خاصة في الأصول العسكرية[٢]، وأن توسع الدور العسكري عقد عمليات البيع[٣]. وتضمنت الصفقات الكبرى مع الخليج صفقة رأس الحكمة في فبراير ٢٠٢٤، إذ تحصل مجموعة تقودها شركة أبوظبي القابضة على حقوق تطوير المنطقة مقابل ٢٤ مليار دولار، مع تحويل ١١ مليار دولار من ودائعها لدى البنك المركزي إلى استثمارات، وتحتفظ الحكومة بحصة ٣٥ بالمئة[٤]. وفي نوفمبر ٢٠٢٥ وقعت مصر مع شركة الديار القطرية صفقة بقيمة ٢٩,٧ مليار دولار في علم الروم، مع دفعة أولى قدرها ٣,٥ مليار دولار[٥].

ويرى المدافعون عن هذه الصفقات أنها تجلب موارد بالعملة الصعبة وتخفف أزمة النقد وتفتح المجال للقطاع الخاص، ويلاحظ أن تحسن سعر الجنيه وأسواق المال أعقب توقيعها[٦]. ويرى المنتقدون أن أصولًا استراتيجية تُنقل إلى صناديق سيادية أجنبية بأسعار تفرضها الحاجة إلى التمويل، وأن نوابًا قوميين اعترضوا في البرلمان نفسه على بيع الأصول لمستثمرين خليجيين[٧]. وتميز الدراسة هنا بين ثلاثة أمور: نقل حقوق تطوير أراض، وتنص عليه الصفقات المعلنة؛ والتحكم في قرار الصفقة، ويحتاج إلى معرفة من قرر وبأي شروط ومن راقب؛ وفقدان السيادة، ولا تثبته الصفقات بذاتها. ولا تتضمن المصادر المستخدمة هنا ما يثبت رقابة برلمانية أو قضائية مسبقة على هذه الصفقات، وذلك لا يعني غيابها، وإنما يعني أن الدليل عليها لم يُجمع بعد.

سابعًا: السيادة والقرار السياسي: ثلاث وقائع

الواقعة الأولى هي جزيرتا تيران وصنافير. وقعت مصر والسعودية في أبريل ٢٠١٦ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي تنقل الجزيرتين إلى السيادة السعودية[٨] وألغت المحكمة

(1) The New Arab n.d.
(2) NPR n.d.
(3) AGBI 2023.
(4) ADQ 2024.
(5) Ahram Online 2025a; Arab Finance 2025.
(6) Arab Finance 2025.
(7) AGBI 2023.
(8) Al Jazeera 2017a.

الإدارية الاتفاقية في يونيو ٢٠١٦، ثم أيدت المحكمة الإدارية العليا الإلغاء في ١٦ يناير ٢٠١٧ بحكم نهائي، وذكرت أن الحكومة لم تقدم دليلًا على تبعية الجزيرتين للسعودية[١]. ثم قضت محكمة الأمور المستعجلة في أبريل ٢٠١٧ بإلغاء حكم الإدارية العليا[٢]، وصدق البرلمان على الاتفاقية في ١٤ يونيو ٢٠١٧ رغم الحكم[٣] ، وأوقفت المحكمة الدستورية العليا في ٢١ يونيو كل الأحكام في القضية[٤] ، ثم أيدت لاحقًا نفاذ الاتفاقية[٥] . وترى الحكومة أن الجزيرتين سعوديتان وأن القوات المصرية انتشرت فيهما بطلب سعودي سنة ١٩٥٠[٦]، بينما اتهم محتجون رئيس الدولة بمقايضتهما بالمساعدات الخليجية[٧]. وتحدد الدراسة دلالة الواقعة على النحو الآتي: تثبت قدرة الجهازين التنفيذي والتشريعي على تجاوز حكم قضائي نهائي، وتبين أن السيادة على الجزيرتين كانت محل نزاع قانوني حسمته المحكمة الدستورية في النهاية لصالح الاتفاقية. أما أن القرار اتخذ مقابل المال فادعاء يحتاج إلى وثائق التفاوض. وتشير تقارير صحفية إلى أن الاتفاقية بدأت ضمن مفاوضات مكثفة سبقتها في ديسمبر ٢٠١٥[٨] ، لكن مصدرها مجهول وتبقى النتيجة معلقة.

والواقعة الثانية هي سد النهضة. وقعت مصر والسودان وإثيوبيا إعلان المبادئ في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، وانقسم الخبراء المصريون في تقييمه، وقالت الرئاسة إنه يحمي حقوق مصر المائية[٩] . ودعت حملة شعبية سنة ٢٠٢٠ إلى الانسحاب منه[١٠] . وبدأت إثيوبيا ملء الخزان على مراحل منذ ٢٠٢٠، وافتتحت السد رسميًا في سبتمبر ٢٠٢٥ دون اتفاق ملزم، وأرسلت مصر رسالة إلى مجلس الأمن تصفه بأنه مشروع أحادي

(1) Aswat Masriya 2017; The National 2017.
(2) Egyptian Streets 2017a.
(3) GSN 2017.
(4) Egyptian Streets 2017b.
(5) Egypt Independent n.d.
(6) JURIST 2017.
(7) Al Jazeera 2017b.
(8) Mada Masr n.d.-c.
(9) Ahram Online 2015.
(10) Anadolu Agency 2020.

ينتهك الإعلان[1] . وتعد هذه الواقعة اختبارًا لمؤشر القدرة على الاعتراض: فقد أعلنت الدولة رفضها رسميًا ودوليًا، ولم تمنع المشروع. وتتعدد التفسيرات الممكنة: قيود جغرافية تجعل دولة المنبع في موقع أقوى، أو ضعف في الصياغة القانونية للإعلان، أو أولويات سياسية وعسكرية أخرى. ولا تسمح المصادر المستخدمة بالترجيح بينها؛ فلا يصلح السد دليلًا على أثر الاستدانة أو على التحكم في القرار إلا إذا توفرت قرائن عن بدائل واقعية أُهملت.

والواقعة الثالثة هي الاعتماد على التمويل الخليجي بوصفه ركنًا من أركان الاستقرار المالي، كما في ودائع الإمارات المحولة إلى استثمارات (ADQ 2024). وتنطبق هنا القاعدة التي قررها الفصل عند الحديث عن السلاح المستورد: الحاجة إلى ممول لا تعني بذاتها أن الممول يتحكم في القرار. والمطلوب لإثبات التحكم هو قرار بعينه اتخذ بشرط ممول أو تراجع عنه بضغطه، يقابله قرار اتخذته الدولة رغم اعتراضه. وهذه القرائن غير متوافرة في المصادر المستخدمة، فتبقى الدعوى فرضية قابلة للاختبار في أعمال لاحقة.

ثامنًا: اختبار الفرضيات بالمؤشرات

يلخص الجدولان الآتيان نتائج المبحث وفق مؤشرات الفصل الأول. والأول يقارن المراحل الثلاث بحسب مؤشرات التعيين والموارد والرقابة والاعتراض، والثاني يقابل كل فرضية بالأدلة المؤيدة والمخالفة ويحدد حكمًا مؤقتًا. ولا تُمنح الأحكام درجة اليقين نفسها؛ فهي تعكس قوة الأدلة المتاحة لا حسم النقاش.

المؤشر	1954 إلى 2011	2011 إلى 2013	2013 إلى 2026
التعيين	مجلس ضباط ثم رئيس عسكري يختار القيادات؛ وزير دفاع واحد عشرين سنة (Carnegie Endowment n.d.)	تعيين مدني لقائد جديد (السيسي) ثم عزله للرئيس (Ahram Online 2012a)	تغييرات متتابعة بقرار الرئيس مع شرط موافقة المجلس الأعلى (Mada Masr 2017; 2018; Ahram Online 2019)

(1) Egyptian Streets 2025; Ahram Online 2025b.

المؤشر	1954 إلى 2011	2011 إلى 2013	2013 إلى 2026
التمويل والموارد	هيئات اقتصادية عسكرية منذ 1975 و1979 (Sayigh 2015)	إعلان مكمل يمنح المجلس سلطة على الموازنة (The Journal 2012)	أمر مباشر وأراضٍ ودور في مشروعات قومية (Sayigh 2020; Carnegie Middle East Center 2020)
الرقابة	إعفاء الضباط من القضاء العادي في الكسب غير المشروع 2011 و2012 (Sayigh 2015; Mada Masr 2016)	صراع على الرقابة بين الرئيس والمجلس والقضاء (Ahram Online 2012b)	قضاء عسكري موسع وسرية حسابات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية (Sayigh 2020)
الاعتراض	نجيب بلا سند مؤسسي يحميه (Ashour 2013)	مرسي يعزل قائدين ثم يعزل هو (Ahram Online 2012a; RFE/RL 2013)	إقالة صبحي رغم حصانة، واعتقال عنان (The New Arab 2022; Associated Press 2018)
التجنيد	لم تُجمع بيانات في هذا المبحث	لم تُجمع بيانات في هذا المبحث	لم تُجمع بيانات في هذا المبحث

الفرضية	الأدلة المؤيدة	الأدلة المخالفة أو البديلة	الحكم المؤقت	قوة الدليل
الأولى: أثر الخارج يزداد عند اتصاله بمفاتيح إعادة إنتاج المؤسسة	تمويل خليجي لخزينة الدولة وودائع محولة؛ وشروط صندوق النقد على بيع حصص عسكرية (ADQ 2024; Bloomberg 2024)	لا دليل في المصادر على تعيين الخارج للقيادات؛ لم تُفحص قنوات التسليح والتدريب	مدعومة جزئيًا في المال، ومعلقة في القيادة والإمداد	متوسطة

الفرضية	الأدلة المؤيدة	الأدلة المخالفة أو البديلة	الحكم المؤقت	قوة الدليل
الثانية: النفوذ يتشكل من الموارد التنظيمية والفرص السياسية	إعلان مكمل 2012؛ تسويغ مدني للتدخل 2013؛ تعديلات (Ahram 2019 Online 2019; Fanack n.d.)	محاولة مرسي إخضاع الجيش بقرار التعيين؛ استقطاب مدني حاد	مدعومة	متوسطة إلى قوية
الثالثة: استمرار حاكم عسكري يصحبه تراجع استقلال المؤسسة	إقالات 2017 و2018 واعتقال عنان (Mada Masr 2017; 2018)	امتيازات مؤسسية ودستورية متسعة (Ahram Online 2019)	مدعومة جزئيًا: تضافر امتياز مؤسسي وتبعية شخصية	ضعيفة إلى متوسطة

تاسعًا: حدود المبحث وما لم يثبت

يقف هذا المبحث عند حدود يجب إعلانها. فهو لا يعتمد على أرشيفات رسمية، ويعتمد في كثير من التفاصيل على صحافة وتقارير منظمات وبيانات رسمية. وتبقى مسائل مفتوحة تقتضي أدلة إضافية قبل الانتقال إلى النتائج النهائية: وجود دعم مالي خارجي للتحرك قبل يوليو ٢٠١٣؛ والعدد الحقيقي للمعتقلين السياسيين؛ والحصة الدقيقة للجيش من الاقتصاد؛ وشروط صفقات الأصول وجهات الرقابة عليها؛ والنصوص الأصلية لأحكام تيران وصنافير؛ وقرارات التعيين الجمهورية للقيادات العسكرية. وتفتقد المراجعة كذلك بيانات التجنيد التي يضعها الفصل الأول بين مؤشراته. ويوصي المبحث بأن تنتقل الأعمال اللاحقة إلى فصل مستقل عن مصر بعد ١٩٥٤ يعتمد على الوثائق والقرارات الجمهورية وتقارير الرقابة والبيانات الرسمية للموازنة.

خلاصة المبحث

تبين الوقائع الموثقة أن سلطة الضباط التي ظهرت بعد ١٩٥٢ لم تنتقل بعد ١٩٥٤ إلى رقابة مدنية منتخبة، وأن الصراع في مارس ١٩٥٤ حسم داخل مجموعة الضباط.

وتبين أن تجربة ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ التي أنتجت أول رئيس مدني منتخب تنافسيًا انتهت بقرار من القيادة العسكرية بعزله وتعطيل الدستور، مع سند مدني واسع من احتجاجات وأطراف سياسية. وتبين أن الدولة بعد ٢٠١٣ شهدت تضييقًا موثقًا في تقارير المنظمات على المجال العام، وأن الجيش حصل على سند دستوري لدور سياسي سنة ٢٠١٩، وأن الرئيس مارس سلطة واسعة في تعيين القيادات وإبعادها. وتبين كذلك اتساع دور الجيش الاقتصادي وامتيازاته القانونية، وارتفاع الدين الخارجي إلى ١٦٤٫٨ مليار دولار سنة ٢٠٢٦، وبيع حقوق تطوير أراضٍ لصناديق سيادية خليجية.

أما الحكم الأشد، وهو أن هذه العوامل أدت إلى تراجع دور مصر في القضايا السيادية وفقدان استقلال القرار السياسي، فتعده الدراسة فرضية تفسيرية معقولة لكنها لم تثبت بعد بالمعايير التي وضعها الفصل الأول. فقد ثبت في تيران وصنافير تجاوز التنفيذي والتشريعي لحكم قضائي نهائي، وثبت في سد النهضة عجز عن منع مشروع أعلنت الدولة رفضه، لكن ما ينقص هو قرارات بعينها اتخذت بشرط ممول أو تراجعت بضغطه. ولذلك تنتقل الفرضية إلى برنامج بحثي، وتبقى مرتبطة بالمؤشرات: التعيين، والتمويل، والرقابة، والقدرة على الاعتراض.

المبحث العاشر خلاصة تحولات السيادة والقيادة

مصفوفة زمنية للتبعية العسكرية

يلخص الجدول الآتي نتائج الوقائع والوثائق السابقة. ويشير عمود السيطرة الفعلية إلى مركز القرار الغالب، دون افتراض غياب التنافس أو المقاومة داخل كل مرحلة.

المرحلة	الوضع القانوني والسياسي	السيطرة الفعلية والموارد	الواقعة أو الوثيقة الكاشفة
قبل 1798	ولاية عثمانية	قوى وأوجاقات وبيوت عسكرية متنافسة؛ موارد محلية وشبكات رعاية	بنية البيوت العسكرية في القرن الثامن عشر
1798–1801	احتلال فرنسي	قيادة فرنسية، وقوات مساعدة محلية، واستخدام موارد مصر	أوامر السرايا المحلية سنة 1798 وتنظيم الفيلق القبطي

المرحلة	الوضع القانوني والسياسي	السيطرة الفعلية والموارد	الواقعة أو الوثيقة الكاشفة
1801–1811	عودة الولاية العثمانية وصعود محمد علي	تنازع الرواتب والجباية والمواقع؛ ثم ترجيح سلطة الوالي	أزمة 1803، مقاومة 1807، مذبحة القلعة
1811–1840	ولاية عثمانية ذات استقلال عملي متزايد	قيادة أسرية، تجنيد ريفي، خبراء أجانب؛ توسع خارج الولاية	تجنيد 1822، المدارس والترسانة، الحملات الشامية
1841–1873	حكم وراثي تحت السيادة العثمانية	إدارة مصرية مع قيود سلطانية تغيرت تدريجيًا	فرمان 1841، مشاركة القرم، كتيبة المكسيك
1873–1882	خديوية ذات صلاحيات أوسع	قرار خديوي توسعي تقيده الديون ثم ينازعه ضباط وحركة دستورية	فرمان 1873، حرب الحبشة، عابدين 1881
1882–1914	احتلال بريطاني مع بقاء السيادة العثمانية	جيش مصري بقيادة بريطانية متميّز عن جيش الاحتلال	حل 1882، تنظيم 1883، اتفاق السودان 1899
1914–1922	حماية بريطانية معلنة	سيطرة بريطانية وتعبئة عبر أجهزة مصرية	إعلان الحماية وفيلق العمال
1922–1936	استقلال مع أربعة تحفظات بريطانية	حكومة وقصر مصريان، وقيود خارجية على الدفاع والسودان	تصريح 1922 وإنذار 1924
1936–1952	مملكة في تحالف مع بريطانيا	توسع القيادة المصرية مع بعثة تدريب وقوة بريطانية مقيمة	معاهدة 1936 وإكراه عابدين 1942
1952–1956	انتهاء الملكية وإعلان الجمهورية	حكم الضباط ثم خروج القوة البريطانية المقيمة	مارس 1954، اتفاق الجلاء، تنفيذه سنة 1956
1956–2011	جمهورية يقودها ضباط بعد إقصاء رئيسها الأول	قيادة الضباط للدولة والجيش، وهيئات اقتصادية عسكرية منذ 1975 و1979	إقصاء نجيب 1954، وإنشاء الهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية

المرحلة	الوضع القانوني والسياسي	السيطرة الفعلية والموارد	الواقعة أو الوثيقة الكاشفة
2011–2013	مرحلة انتقالية ثم رئيس مدني منتخب	المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم صراع على الصلاحيات	الإعلان المكمل 2012، وعزل طنطاوي وعنان، وإعلان 3 يوليو 2013
2013–2026	سلطة يقودها قائد عسكري سابق وسند دستوري معلن للجيش	قيادة عسكرية أمنية مع دور اقتصادي واسع ودين خارجي مرتفع وبيع حقوق وأصول	تعديلات 2019، وتغييرات القيادة 2017 و2018، وتيران وصنافير، ورأس الحكمة، ودين 164.8 مليار دولار

نتيجة الفصل

تظهر الحالة المصرية أن تأسيس الجيش النظامي كان جزءًا من انتقال أوسع نحو مركزية التجنيد والمال والتعليم والإمداد. ولم يكن هذا الانتقال مساويًا لنشأة سيادة قومية مكتملة أو لتمثيل المجتمع في القيادة. فقد بنى محمد علي قوة أكثر انتظامًا وأوسع قدرة على الحركة، لكنها ظلت أداة لبيت حاكم يعمل داخل المجال العثماني ويتوسع عليه. ثم غيرت التسويات الدولية مساحة عملها، قبل أن يعيد الاحتلال البريطاني تركيب قيادتها وانتقاء أفرادها ووظائفها.

ويتحدد أثر فرنسا في ثلاث علاقات متمايزة: احتلال مباشر وقوات مساعدة في 1798–1801، ونقل خبرة وتعليم وتصنيع في عهد محمد علي، وتعاون أو صراع دولي تغير بحسب القضية، كما توضح نافارين والمكسيك. ويتحدد الأثر البريطاني بدوره في تدخلات عسكرية مبكرة، ثم احتلال دائم منذ ١٨٨٢، وقيادة وإشراف على الجيش، ثم تحفظات ومعاهدة وبعثة تدريب وقاعدة مقيمة. ولا تسمح هذه الوقائع بوصف جميع المراحل بعلاقة تبعية واحدة.

أما السؤال عن خدمة الدولة أو الحاكم أو الاحتلال، فإجابته تاريخية ومركبة. كان الجندي قد يُجند من قرية مصرية وتدفع الخزانة المصرية راتبه، بينما يصدر أمر تحركه من قيادة بريطانية؛ وقد يكون المدرب فرنسيًا بينما يقرر الحرب حاكم مصر ضد إرادة قوة

أوروبية. ومع انتهاء الملكية والجلاء تقلصت صور محددة للتحكم الخارجي، لكن سلطة الضباط على الدولة فتحت مشكلة أخرى تتعلق بالرقابة السياسية الداخلية. وينظر المبحث التاسع في هذه المشكلة بدءًا من إقصاء نجيب سنة ١٩٥٤، مرورًا بتجربة ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وصولًا إلى الاقتصاد والدين وأصول الدولة حتى سنة ٢٠٢٦، ويختبر الفرضيات الثلاث بمؤشرات التعيين والموارد والرقابة والاعتراض، ويترك حكم السيادة معلقًا على قرارات محددة لم تتوفر أدلتها بعد.

ملحق أدوات البحث

مصفوفة المفاهيم والمؤشرات والأدلة

المفهوم	المؤشر الإجرائي	الأدلة المناسبة	حد الاستدلال
التحكم الخارجي	قدرة موثقة على تقييد قرار أو فرض شرط	مراسلات واتفاقيات وقرارات تنفيذ	الاتصال أو التدريب وحدهما لا يثبتانه
الرقابة المؤسسية	إصدار القرار والحصول على المعلومات والمحاسبة	محاضر وميزانيات وتعيينات وإجراءات مساءلة	النص الرسمي لا يثبت الممارسة وحده
الشبكة العسكرية	علاقات تنسيق ورعاية وتوزيع موارد	مسارات خدمة وتعيين ومراسلات وشهادات متقاطعة	الانتماء الاجتماعي لا يكفي لتعريفها
شخصنة السلطة	ارتباط المواقع والموارد بالحاكم وتراجع القيود عليه	أنماط متكررة في القرار والتعيين والاعتراض	واقعة منفردة لا تحسم التصنيف
استمرار الإرث	بقاء قاعدة أو وظيفة عبر التحول	مقارنة مؤسسية قبل التحول وبعده	بقاء الاسم أو بعض الأشخاص غير كاف

سجل التحقق من الادعاءات التاريخية

يُفتح لكل ادعاء سجل يضم نصه الدقيق، ومكانه في المصدر، وتاريخ الواقعة، وتاريخ كتابة الرواية، ونوع الدليل، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المصادر، وقرار الاستخدام. وتكون النتيجة إما اعتمادًا محدد النطاق، أو اعتمادًا مشروطًا، أو تعليقًا لعدم كفاية الأدلة. ويطبق ذلك خصوصًا على أعداد المجندين، ونسب التمثيل الاجتماعي، والأقوال المنسوبة إلى الشخصيات، ودعاوى التنسيق الخارجي. ولا تُحسب إعادة نشر الرواية نفسها في مصادر متعددة تأييدًا مستقلًا.

مواضع تحقق حاسمة في الفصل المصري

المسألة	الدليل المستخدم	النتيجة المعتمدة	حد الاستدلال
بداية التجنيد الريفي	أمر 18 فبراير 1822 كما نقله فهمي، ص 154	وعد بخدمة ثلاث سنوات عند البداية	النص لا يثبت الالتزام الفعلي بالتسريح
قيود الجيش بعد الأزمة الشامية	فرمان يونيو 1841، المرفق XIV لدى كومـانوس	سقف 18 ألفًا ورتب عليا وسفن بإذن السلطان	لا يعمم على الفترات التالية دون مراجعة
تغير صلاحيات الخديو	فرمان 9 يونيو 1873 المرفق برسالة بيردسلي	رفع القيد العددي وبقاء قيود أخرى	اتساع الصلاحية لا يلغي التدخل المالي
بداية كتيبة المكسيك	تاريخ المغادرة في دراسة هيل وهوغ	يناير 1863 في عهد سعيد	استمرار المهمة في عهد إسماعيل مسألة لاحقة
حل الجيش العرابي	حولية 1913، ص 1333؛ ومقابلتها بالخفيف	19 سبتمبر 1882 ثم إعادة تنظيم 1883	إعادة التنظيم ليست التأسيس الأول
إكراه القصر سنة 1942	برقية كيرك، 4 فبراير، الساعة 11 مساء	إحاطة القصر وتقديم وثيقة تنازل عن العرش	لا تعمم على كل قرار سياسي في الفترة
إنهاء مهام نجيب 14 نوفمبر 1954	Universalis؛ Daily News Egypt 2012؛ كنديل 2016 (ملخص الناشر فقط)	التاريخ وفرض الإقامة	مدة الإقامة تتفاوت بين مصدر وآخر (1970 أو 1972)
رواية المدافعين عن إقصاء نجيب	لا مصدر مباشر من هذا الاتجاه في المبحث	معلقة	يلزم الرجوع إلى مصادر الاتجاه المؤيد
أثر محاولة اغتيال 1954 في الإقصاء	BlackPast؛ الأهرام (سيرة يونان)	روايتان متباينتان	لا ترجيح دون وثيقة

المسألة	الدليل المستخدم	النتيجة المعتمدة	حد الاستدلال
الإعلان المكمل يونيو 2012	الأهرام 2012؛ The Journal 2012؛ Policy Brief 134	سلطة تشريع وموازنة للمجلس وتقييد للرئيس	التاريخ 17 أو 18 يونيو بحسب المصدر
إعلان 3 يوليو 2013	RFE/RL؛ الأهرام؛ JTA؛ Arab News	عزل الرئيس وتعطيل الدستور بقرار قيادة الجيش	وصف الانقلاب أو الاستجابة الشعبية تأويلي
دعم مالي خارجي لتحرك 2013	لا وثيقة محققة	ادعاء معلق	لا يدخل في النتائج
قتلى رابعة	هيومن رايتس ووتش 2014؛ رد الهيئة العامة للاستعلامات	817 على الأقل بحسب المنظمة	الرقم محل نزاع، والمسؤولية الجنائية لم تحسم
عدد السجناء السياسيين	MERIP 2016	تقدير نحو 16 ألفًا	التقديرات متباينة ولا رقم مستقل معتمد
تعديلات 2019	الأهرام؛ الأناضول؛ TIMEP؛ Mandour؛ El-Sadany	نصوص المواد 200 و204 و234 وتمديد الرئاسة	أثرها في الممارسة تأويلي
تغييرات القيادة 2017 و2018	مدى مصر؛ AP؛ كارنيغي؛ العربي الجديد	إقالات وتعيينات وإعتقال عنان	مصادر صحفية وبعضها مجهول
حجم الاقتصاد العسكري	Middle East Eye؛ مدى مصر	20 إلى 50 بالمئة مقابل 1.5 إلى 2 بالمئة	لا قياس مستقل معتمد
الدين الخارجي 2026	الأهرام عن بيانات البنك المركزي	164.8 مليار دولار في نهاية يونيو 2026	لا يثبت وحده أثر الدين في القرار
صفقتا رأس الحكمة وعلم الروم	ADQ؛ الأهرام؛ Arab Finance	24 مليارًا لحقوق التطوير و11 مليارًا من الودائع؛ و29.7 مليارًا	شروط الرقابة وآلية القرار غير موثقة

المسألة	الدليل المستخدم	النتيجة المعتمدة	حد الاستدلال
تيران وصنافير	الجزيرة؛ Aswat Masriya؛ GSN؛ Egyptian Streets؛ Egypt Independent	تسلسل الأحكام والتصديق وتأييد الدستورية	يلزم مراجعة نصوص الأحكام الأصلية
سد النهضة	الأهرام؛ Egyptian Streets	إعلان 2015 وملء 2020 وافتتاح سبتمبر 2025	لا ترجيح بين تفسيرات العجز

نطاق التوثيق وطريقة الإحالة

تستخدم الدراسة نظام المؤلف والتاريخ. وترد أرقام الصفحات عندما روجع الموضع نفسه، وأرقام المواد والمرفقات للوثائق القانونية، والسنة الهجرية والشهر في الإحالة إلى الجبرتي. وترقيم الجزء الخامس هنا خاص بطبعة هنداوي الإلكترونية؛ فلا يُطابق تلقائيًا الجزء الرابع في طبعات أخرى. وتُحال فصول الشيال والخفيف بعناوينها لثباتها في النسخة الإلكترونية، بدل اختلاق صفحات لطبعة لم تستخدم.

روجع في هذا التوسيع نص فصل فهمي عن عهد محمد علي، وروايات الجبرتي المحددة، وفصول الشيال والخفيف المشار إليها، وترجمات الفرمانات المنشورة، ونص اتفاق السودان، وصفحة ملحق معاهدة ١٩٣٦، والبيانات البرلمانية والبرقيات الدبلوماسية. أما كتاب هيل وهوغ ومقدمة غوردون وبعض المداخل والدراسات فاستُخدمت أجزاؤها أو مقتطفاتها المتاحة فقط؛ وتُبين قائمة المراجع مواضع الاقتصار على وصف الناشر أو المستخلص. وتُقرأ شهادة وود وتشرشل وسبيلمان في ضوء انحيازاتها، ولا تُنقل أحكامها الاستعمارية بوصفها حقائق عن السكان.

تجمع الكتابة بين مصادر أصلية منشورة ودراسات حديثة، ولا تدعي فحص الأصول الخطية أو جميع سجلات الأرشيف المصري والبريطاني والفرنسي. والمراسيم دليل على قواعد السلطة المعلنة، بينما الحروب وأزمات ١٨٠٣ و١٨١٥ و١٩٢٤ و١٩٤٢ أدلة على عمل القوة ومواطن تعثرها. وتظل النتائج المقارنة النهائية مؤجلة إلى استكمال الفصلين السوري والجزائري، دون أن يمنع ذلك استخلاص النتائج الخاصة بالمسار المصري.

المصادر والمراجع

المادة المؤسسة للدراسة

المادة التعليمية المرفقة. د.ت. «المادة الثانية مجال حاضر العالم الإسلامي، المبحث الرابع تسلط الأنظمة العسكرية والاستبداد السياسي». ضمن ملف «الأسبوع التاسع عشر ٥»، ص ١٤٤ إلى ١٤٩. لا تظهر بيانات المؤلف والناشر وتاريخ النشر في المقتطف المتاح.

المراجع البحثية

1) Bellin, Eva. 2004. “The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.” Comparative Politics 36 (2): 139–157. https://www.brandeis.edu/politics/people/faculty/pdfs/bellin-robustness-authoritarianism-middle-east.pdf
2) Bou-Nacklie, N. E. 1993. “Les Troupes Spéciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916–46.” International Journal of Middle East Studies 25 (4): 645–660. https://doi.org/10.1017/S0020743800059304
3) Collier, David. 2011. “Understanding Process Tracing.” PS: Political Science & Politics 44 (4): 823–830. https://doi.org/10.1017/S1049096511001429
4) Fahmy, Khaled. 1998a. “The Nation and Its Deserters: Conscription in Mehmed Ali’s Egypt.” International Review of Social History 43 (3): 421–436. https://doi.org/10.1017/S0020859098000236
5) Feaver, Peter D. 1999. “Civil-Military Relations.” Annual Review of Political Science 2: 211–241. https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.2.1.211
6) Geddes, Barbara, Erica Frantz, and Joseph G. Wright. 2014. “Military Rule.” Annual Review of Political Science 17: 147–162. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-032211-213418
7) Mahoney, James. 2000. “Path Dependence in Historical Sociology.” Theory and Society 29 (4): 507–548. https://doi.org/10.1023/A:1007113830879
8) Quandt, William B. 1969. Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954–1968. Cambridge, MA: MIT Press. https://mitpress.mit.edu/9780262670029/revolution-and-political-leadership/
9) Quinlivan, James T. 1999. “Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East.” International Security 24 (2): 131–165. https://www.belfercenter.org/publication/coup-proofing-its-practice-and-consequences-middle-east

10) Tilly, Charles. 1985. “War Making and State Making as Organized Crime.” In Bringing the State Back In, edited by Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, 169–191. Cambridge: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511628283.008
11) White, Benjamin Thomas. 2011. “Minorities and the French Mandate.” In The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria, 43–66. Edinburgh: Edinburgh University Press. https://www.cambridge.org/core/books/abs/emergence-of-minorities-in-the-middle-east/minorities-and-the-french-mandate/1B01EEEC13E39159E2D06730F628FD6A

الوثائق المنشورة

12) Caffery, Jefferson. 1954a. “The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State.” Cairo, March 26, noon. Foreign Relations of the United States, 1952–1954, vol. IX, part 2, document 1306.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1306

13) Caffery, Jefferson. 1954b. “The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State.” Cairo, March 29. Foreign Relations of the United States, 1952–1954, vol. IX, part 2, document 1312.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1312

14) UK Parliament. 1883. “Supply—Civil Service Estimates.” House of Commons, August 9. Hansard. Discussion of Egypt and the force commanded by Sir Evelyn Wood.

https://hansard.parliament.uk/Commons/1883-08-09/debates/f3fb12ec-1888-45e6-bef9-daae47ae41ee/OrdersOfTheDay

15) UK Parliament. 1936a. “Anglo-Egyptian Treaty.” House of Commons, November 24. Hansard, vol. 318, cols. 251–339. Statement by Anthony Eden.

https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1936/nov/24/anglo-egyptian-treaty

16) UK Parliament. 1936b. “Anglo-Egyptian Treaty.” House of Lords, November 25. Hansard, vol. 103, cols. 359–401. Statement by the Earl of Plymouth.

https://api.parliament.uk/historic-hansard/lords/1936/nov/25/anglo-egyptian-treaty

دراسات الفصل المصري ومصادره

17) Aclimandos, Tewfik. 2005. “Revisiting the History of the Egyptian Army.” In Re-Envisioning Egypt 1919–1952, 68–87. Cairo: American University in Cairo Press.

https://doi.org/10.5743/cairo/9789774249006.003.0004

18) Anderson, Kyle J. 2017. “The Egyptian Labor Corps: Workers, Peasants, and the State in World War I.” International Journal of Middle East Studies 49 (1): 5–24.

https://doi.org/10.1017/S0020743816001112

19) Dunn, John P. 2021. “Genuine Diamonds or False Stones? Mercenary Loyalty in the Army of Muhammad Ali’s Egypt.” Studia Historica Gedanensia 12: 274–283.

https://ejournals.eu/en/journal_article_files/full_text/018ecedf-cc16-72cf-87f3-709455fc7085/download

20) Fahmy, Khaled. 1998b. “The Era of Muhammad ’Ali Pasha, 1805–1848.” In The Cambridge History of Egypt, vol. 2, edited by M. W. Daly, 139–179. Cambridge: Cambridge University Press.

https://doi.org/10.1017/CHOL9780521472111.007

21) Fahmy, Khaled. 2013. “The Threat to Egypt’s Mighty State.” Ahram Online, August 25. Reproduced on the author’s website.

https://khaledfahmy.org/en/2013/08/25/the-threat-to-egypts-mighty-state/

22) Gordon, Joel. 1992. Nasser’s Blessed Movement: Egypt’s Free Officers and the July Revolution. New York: Oxford University Press. Prologue consulted in the publisher’s preview.

https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9780195361568_A23604057/preview-9780195361568_A23604057.pdf

23) Hill, Richard, and Peter Hogg. 1995. A Black Corps d’Elite: An Egyptian Sudanese Conscript Battalion with the French Army in Mexico, 1863–1867, and Its Survivors in Subsequent African History. East Lansing: Michigan State University Press.

https://www.jstor.org/stable/10.14321/j.ctt7zt6nr

24) National Army Museum. n.d.-a. “Egypt and Sudan.” Accessed November 1, 2026.

https://www.nam.ac.uk/explore/egypt-and-sudan

25) Abul-Magd, Zeinab. 2017. Militarizing the Nation: The Army, Business, and Revolution in Egypt. New York: Columbia University Press. Citation to be checked against the published edition.

26) ADQ. 2024. “ADQ-led consortium to invest USD 35 billion in Egypt.” February. https://www.adq.ae/newsroom/adq-led-consortium-to-invest-usd-35-billion-in-egypt

27) AGBI. 2023. “Egypt asset sales face obstacles as state maintains grip.” Reuters, March 17. https://www.agbi.com/?p=170150

28) AGBI. 2025a. “Egypt turns to short-term borrowing as debt piles up.” November. https://www.agbi.com/analysis/economy/2025/11/egypt-turns-to-short-term-borrowing-as-debt-piles-up

29) Ahram Online. 2012a. “Morsi retires Egypt’s top army leaders; amends 2011 Constitutional Declaration; appoints vice president.” August 12. https://english.ahram.org.eg/News/50239.aspx
30) Ahram Online. 2012b. “Morsi’s coup against SCAF: The hows and the whys.” https://english.ahram.org.eg/News/50324.aspx
31) Ahram Online. 2013. “Egypt military unveils transitional roadmap.” July 3. https://english.ahram.org.eg/News/75631.aspx
32) Ahram Online. 2015. “Egyptian experts divided over Renaissance Dam declaration of principles.” https://english.ahram.org.eg/News/126005.aspx
33) Ahram Online. 2019. Gamal Essam El-Din. “Reader’s guide to Egypt’s constitutional amendments.” April 18. https://english.ahram.org.eg/News/330248.aspx
34) Ahram Online. 2025a. “Egypt, Qatar sign major real estate deal in Matrouh’s Alam El-Roum.” November 6. https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/556370/Business/Economy/Egypt,-Qatar-sign-major-real-estate-deal-in-Matrou.aspx
35) Ahram Online. 2025b. Doaa El-Bey. “Ethiopia inaugurates the GERD.” September 10. https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1201/552739/AlAhram-Weekly/Egypt/Ethiopia-inaugurates-the-GERD.aspx
36) Ahram Online. 2026a. “Egypt external debt rises 5.2% to $164.8 bln at end-June 2026: CBE.” August 10. https://english.ahram.org.eg/News/574332.aspx
37) Ahram Online. 2026b. “Infographic: Understanding Egypt’s external debt: Breakdown, trends, and repayments.” July 19. https://english.ahram.org.eg/News/573111.aspx
38) Ahram Online. n.d.-a. “Meet the Free Officers of Egypt’s Revolutionary Command Council.” https://english.ahram.org.eg/NewsPrint/136027.aspx
39) Ahram Online. n.d.-b. “Egypt’s first president Mohamed Naguib: Homeless forever.” https://english.ahram.org.eg/News/55309.aspx
40) Ahram Online. n.d.-c. Timeline of Morsi’s first year. https://english.ahram.org.eg/News/74427.aspx. Title to be completed.
41) Al Jazeera. 2017a. “Administrative court annuls Egypt-Saudi islands’ deal.” June 20. https://www.aljazeera.com/news/2017/6/20/administrative-court-annuls-egypt-saudi-islands-deal
42) Al Jazeera. 2017b. “Egypt court halts verdicts on islands transfer deal.” June 21. https://www.aljazeera.com/news/2017/6/21/egypt-court-halts-verdicts-on-islands-transfer-deal
43) Amwal Al Ghad. n.d. “Human Rights Watch says Egypt broadens opposition crackdown.” https://en.amwalalghad.com/?p=26089
44) Anadolu Agency. 2019. “Egypt referendum tightens Sisi’s grip on power.” April 24.

https://aa.com.tr/en/middle-east/egypt-referendum-tightens-sisis-grip-on-power/1461074
45) Anadolu Agency. 2020. “Egyptian campaign calls to withdraw from dam agreement.” July 16. https://aa.com.tr/en/africa/egyptian-campaign-calls-to-withdraw-from-dam-agreement/1912522
46) Arab Finance. 2025. “From Ras El-Hekma to Alam El-Roum: Comparing Egypt’s mega deals.” November. https://www.arabfinance.com/en/News/newdetails/33007
47) Arab News. 2018. “Egypt changes defense, interior ministers in cabinet overhaul.” https://www.arabnews.com/node/1321476
48) Arab News. n.d. “2013 - El-Sisi takes control of Egypt from Morsi.” https://www.arabnews.pk/node/2597274
49) Ashour, Omar. 2013. “Disarming Egypt’s Militarized State.” Brookings Institution; republished as “Army Should Disarm Egypt’s Militarized State,” The Moscow Times, July 21. https://www.brookings.edu/articles/disarming-egypts-militarized-state. Author identified from the Moscow Times republication.
50) Associated Press. 2018. “Egypt’s president swears in new government.” June 14. https://twt-assets.washtimes.com/news/2018/jun/14/egypts-president-swears-in-new-government-with-key
51) Aswat Masriya. 2017. “Egypt court rejects govt appeal, upholds decision to nullify Tiran and Sanafir deal.” January 16. https://www.aswatmasriya.com/en/news/details/18316
52) Bloomberg. 2024. “Egypt to offer stakes in at least 10 state-held firms in 2025.” December 11. https://bnnbloomberg.ca/investing/2024/12/11/egypt-to-offer-stakes-in-at-least-10-state-held-firms-in-2025
53) BlackPast. n.d. “Mohamed Naguib (1901-1984).” https://blackpast.org/global-african-history/people-global-african-history/mohamed-naguib-1901-1984
54) Carnegie Endowment for International Peace. n.d. Sada commentary on turnover in Egypt’s military and security leadership. https://admin.carnegieendowment.org/sada/?fa=79096. Title and author to be completed.
55) Carnegie Middle East Center. 2020. “Egypt’s military as the spearhead of state capitalism.” October. https://carnegieendowment.org/middle-east/research/2020/10/egypts-military-as-the-spearhead-of-state-capitalism
56) Daily News Egypt. 2012. “Naguib: the sidelined general president.” July 24. https://www.dailynewsegypt.com/2012/07/24/naguib-the-sidelined-general-president-2/

57) Egypt Independent. n.d. “Egypt top court upholds Red Sea islands transfer to Saudi Arabia.” https://www.egyptindependent.com/egypt-top-court-upholds-red-sea-islands-transfer-to-saudi-arabia/
58) Egyptian Streets. 2014. “Egypt condemns Human Rights Watch as ‘negative’ and ‘biased’.” August 12. https://egyptianstreets.com/?p=4937
59) Egyptian Streets. 2017a. “Egypt court orders transfer of Tiran and Sanafir to Saudi Arabia.” April 2. https://egyptianstreets.com/2017/04/02/egypt-court-orders-transfer-of-tiran-and-sanafir-to-saudi-arabia/
60) Egyptian Streets. 2017b. “Egypt’s Constitutional Court temporarily suspends all rulings in Red Sea Islands case.” June 21. https://egyptianstreets.com/2017/06/21/egypts-constitutional-court-temporarily-suspends-all-rulings-in-red-sea-islands-case/
61) Egyptian Streets. 2025. “Egypt denounces Ethiopia’s Grand Ethiopian Renaissance Dam at UN.” September 10. https://egyptianstreets.com/?p=100398
62) El-Sadany, Mai. 2019. “Egypt’s constitutional amendments further the decay of state institutions.” Lawfare, June 17. https://www.lawfaremedia.org/article/egypts-constitutional-amendments-further-decay-state-institutions
63) Fanack. n.d. “Morsi’s Egypt 2012-2013.” https://fanack.com/egypt/history-of-egypt/morsis-egypt-2012-2013/
64) Front Line Defenders. 2014. Submission to the Universal Periodic Review of Egypt. https://upr-info.org/sites/default/files/documents/2014-10/front_line_defenders_upr20_egy_e_main.pdf
65) GSN. 2017. “Saudi Arabia: Egypt parliament clears island deal but courts again block it.” June 23. https://www.gsn-online.com/news-centre/article/saudi-arabia-egypt-parliament-clears-island-deal-courts-again
66) Human Rights Watch. 2014. “Egypt: Rab’a killings likely crimes against humanity.” August 12. https://www.hrw.org/news/2014/08/12/egypt-rab-killings-likely-crimes-against-humanity
67) Human Rights Watch. 2026. World Report 2026: Egypt. Press release via allAfrica, February 4. https://allafrica.com/stories/202602040091.html
68) JTA. 2013. “Egyptian army ousts Morsi.” July 3. https://stljewishlight.org/news/world-news/egyptian-army-ousts-morsi/
69) JURIST. 2017. “Egypt court halts transfer of Red Sea islands to Saudi Arabia.” January.

https://www.jurist.org/news/2017/01/egypt-court-halts-transfer-of-red-sea-islands-to-saudi-arabia/
70) Kandil, Hazem. 2016. The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change. New York: Oxford University Press. Chapter 12, “Militarism and Its Discontents: March 1954,” consulted through the publisher’s abstract only; page numbers to be added.
71) Mada Masr. 2016. “Sisi says military economy is 1.5% of Egypt’s GDP, but how accurate is this?” https://www.madamasr.com/en/?p=224454
72) Mada Masr. 2017. “The puzzling dismissal of Egypt’s top military commander.” https://www.madamasr.com/en/?p=251350
73) Mada Masr. 2018. “New defense and interior ministers sworn in, as Sisi forms his new Cabinet.” https://www.madamasr.com/en/?p=261331
74) Mada Masr. n.d.-a. “The ‘unexpected’ new defense minister.” https://www.madamasr.com/en/?p=363228
75) Mada Masr. n.d.-c. “Tiran and Sanafir: Between Saudi pressure and a court ruling.” https://www.madamasr.com/en/?p=231566. Based partly on anonymous sources.
76) Majalla. n.d. Report on Egypt’s 2019 constitutional amendments. https://en.majalla.com/node/70076
77) Mandour, Maged. 2019a. “Generalissimo Sisi.” Carnegie Sada, February 14. https://carnegieendowment.org/sada/2019/02/generalissimo-sisi. The quoted passages were read at the equivalent Sada link /sada/78363; the match between the two is probable and should be confirmed.
78) Middle East Eye. n.d. “Egypt pledges to sell stakes in 32 state firms over next year.” https://acquiaprod.middleeasteye.net/node/278571
79) Middle East Policy Council. n.d. “What is behind dismissal of Egyptian defense minister?” https://www.me-policy.org/?p=7169
80) Middle East Quarterly. 2021. “How Egypt’s military owns the economy.” Winter. https://www.meforum.org/61827/how-egypts-military-owns-the-economy
81) MERIP. 2016. “The plight of Egypt’s political prisoners.” https://www.merip.org/2016/09/the-plight-of-egypts-political-prisoners
82) NPR. n.d. “How Egypt’s military is dragging down its economy.” https://www.npr.org/transcripts/1197961858
83) Policy Brief no. 134. 2012. Policy brief on the Egyptian military and the 2012 transition, August (title, author and issuing institution not yet verified; the file was not retrievable in this session). https://opendata.uni-halle.de/bitstream/1981185920/109177/13/722271913.pdf.
84) Quinlivan, James T. 1999. “Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East.” International Security 24 (2): 131–165. Cited in the study’s earlier chapters.

85) Rappler. 2013. “Egypt’s army ousts Morsi.” July 3.
https://www.rappler.com/?p=32839
86) RFE/RL. 2013. “Egyptian military ousts Morsi, announces new election.” July 3.
https://www.globalsecurity.org/military/library/news/2013/07/mil-130703-rferl06.htm
87) RIAC. n.d. “In the grips of the army: the Egyptian economy.” Russian International Affairs Council.
https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/analytics/in-the-grips-of-the-army-the-egyptian-economy
88) Sayigh, Yezid. 2015. “The return of Egypt’s military interest groups.” Carnegie Middle East Center, December.
https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2015/12/the-return-of-egypts-military-interest-groups
89) Sayigh, Yezid. 2019. Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt’s Military Economy. Beirut: Carnegie Middle East Center.
https://carnegieendowment.org/events/2019/12/owners-of-the-republic
90) Sayigh, Yezid. 2020. “Will Egypt’s military companies float?” Carnegie, April.
https://carnegieendowment.org/research/2020/04/will-egypts-military-companies-float
91) Sayigh, Yezid. 2022. “Dismantling the officers’ republic.” Carnegie, February.
https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2022/02/dismantling-the-officers-republic
92) Springborg, Robert. 2018. Egypt. Cambridge: Polity Press. Citation to be checked against the published edition.
93) The Journal. 2012. “Egypt’s president retires defence minister.” August.
https://thejournal.ie/egypts-president-retires-defence-minister-555985-Aug2012
94) The National. 2017. “Egypt court rejects Saudi islands deal.” January 17.
https://www.pressreader.com/uae/the-national-news/20170117/281586650295785
95) The National. 2026. “Debt pressures cast shadow over Egypt’s economy in crossroads year.” February 28.
https://www.thenationalnews.com/business/economy/2026/02/28/debt-pressures-cast-shadow-over-egypts-economy-in-crossroads-year
96) The New Arab. 2022. “Egypt to remove senior military officers from posts as Sisi tightens grip on armed forces.” July 1.
https://www.newarab.com/news/egypt-remove-senior-army-officers-posts
97) The New Arab. n.d. “Egypt to sell stakes in military-owned companies.”
https://www.newarab.com/news/egypt-sell-stakes-military-owned-companies
98) TIMEP. 2019. “TIMEP brief: 2019 constitutional amendments.” April 17.
https://timep.org/2019/04/17/timep-brief-2019-constitutional-amendments/
99) TIMEP. 2017. “TIMEP Brief: Protest and Freedom of Assembly in Egypt.” October 18.
https://timep.org/?p=15904
100) UPI. 1984. “Egypt’s first president buried.” August 29.

https://www.upi.com/Archives/1984/08/29/Egypts-first-president-buried/7685462600000/

101) Universalis. n.d. “Nagīb ou Néguib Muḥammad (1901-1984).” https://www.universalis.fr/encyclopedie/nagib-neguib/

المصادر العربية

١٠٢) الجبرتي، عبد الرحمن. ٢٠١٣. عجايب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الخامس. مؤسسة هنداوي. نُشرت الطبعة الأصلية بعد وفاة المؤلف؛ الإحالات هنا إلى حوادث السنوات والأشهر وفق التقسيم الإلكتروني، لا إلى ترقيم أجزاء طبعة بولاق. روجعت حوادث ١٢١٨ و١٢٢٠ و١٢٢٢ و١٢٢٦ و١٢٣٠هـ.

https://www.hindawi.org/books/51685040/

١٠٣) الخفيف، محمود. ٢٠١٢ [١٩٥٣]. فصل في تاريخ الثورة العرابية. مؤسسة هنداوي. روجع فصلا «الثورة» و«جهاد مصر ضد المعتدين».

https://www.hindawi.org/books/40358268/

١٠٤) الشيال، جمال الدين. ٢٠٢١ [١٩٥١]. تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي. مؤسسة هنداوي. روجعت فصول «المدارس» و«البعثات» و«المترجمون».

https://www.hindawi.org/books/91915385/

دراسات تاريخية متخصصة

105) Dunn, John P. 2005. Khedive Ismail’s Army. London: Routledge. Publisher’s description and table of contents consulted for the scope of the Ethiopian campaigns.

https://www.routledge.com/Khedive-Ismails-Army/Dunn/p/book/9780714657042

106) Esposito, Gabriele. 2023. Ottoman Armies 1820–1914. Oxford: Osprey Publishing. Section on the Egyptian army and its Crimean War service.

https://psi424.cankaya.edu.tr/uploads/files/Esposito%2C%20Ottoman%20Armies%201820-1914%20%282023%20--%20Osprey%20Publishing%29.pdf

107) Fahmy, Khaled. 2016. “Egypt: 5. Empire (Mehmed Ali Dynasty).” The Encyclopedia of Empire. Entry abstract consulted for the scope and dynastic interpretation of expansion.

https://doi.org/10.1002/9781118455074.wbeoe100

108) Fahmy, Khaled. 2018. In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt. Oakland: University of California Press. Opening of chapter 1, “Medicine, Enlightenment, and Islam,” consulted in the published preview.

https://www.jstor.org/stable/10.1525/j.ctv5j022w.6

109) Hathaway, Jane. 1995. “The Military Household in Ottoman Egypt.” International Journal of Middle East Studies 27 (1): 39–52.

https://doi.org/10.1017/S0020743800061572

110) Hathaway, Jane. 1997. The Politics of Households in Ottoman Egypt: The Rise of the Qazdağlıs. Cambridge: Cambridge University Press. Publisher’s description consulted; the publisher also dates first publication to 1996.

https://doi.org/10.1017/CBO9780511470738

111) Louca, Anwar. 1991. “Ya‘qub, General.” In The Coptic Encyclopedia, edited by Aziz S. Atiya, 2349b–2353a. New York: Macmillan. Digital edition, Claremont Coptic Encyclopedia.

https://ccdl.claremont.edu/digital/api/collection/cce/id/1927/download

112) Ozavci, Ozan. 2021. “The Chase in the Desert: Empires and Civil War in Egypt, 1801–1812.” In Dangerous Gifts: Imperialism, Security, and Civil Wars in the Levant, 1798–1864, 74–102. Oxford: Oxford University Press.

https://doi.org/10.1093/oso/9780198852964.003.0004

113) Özdağ, Abdullah. 2024. “Establishment of Condominium under Anglo-Egyptian Administration and the Crisis of 1924 in Sudan.” Vakanüvis—International Journal of Historical Researches 9, special issue: 2263–2293.

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/4197705

114) Panzac, Daniel. 2012. “Flottes et arsenaux dans l’affrontement turco-égyptien (1830–1840).” Cahiers de la Méditerranée 84: 367–378. Text consulted through the author publication record and its displayed article extract.
115) https://doi.org/10.4000/cdlm.6556
116) Wilson, John A. 1964. Signs and Wonders upon Pharaoh: A History of American Egyptology. Chicago: University of Chicago Press. Chapter 4, “Extravaganza (1854–82),” passages on American officers and Charles Stone.

https://isac.uchicago.edu/publications/signs-and-wonders-upon-pharaoh-history-american-egyptology

وثائق وشهادات تاريخية

117) Anglo-Egyptian Agreement. 1899. “Agreement … Relative to the Future Administration of the Soudan.” Cairo, January 19. Articles III–V. Reproduced in Winston S. Churchill, The River War, appendix B, electronic edition.

https://www.gutenberg.org/cache/epub/4943/pg4943-images.html

118) Anglo-Egyptian Treaty. 1936. Treaty of Alliance, August 26. Annex to Article 8, paragraphs 1–4. British Library, India Office Records, IOR/L/PS/12/2762, fol. 101v. Qatar Digital Library.

https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100043038407.0x000006

119) Beardsley, Richard. 1873. “Mr. Beardsley to Mr. Fish.” Cairo, November 10, dispatch no. 150, with enclosure: Firman of June 9, 1873. Foreign Relations of the United States, 1874, printed document no. 789, dispatch and enclosure.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1874/d792

120) Churchill, Winston S. 1902 [1899]. The River War: An Account of the Reconquest of the Soudan. Revised edition. Chapters 2–4 and appendix B. Project Gutenberg electronic edition.

https://www.gutenberg.org/ebooks/4943

121) Comanos, N. D. 1879. “Mr. Comanos to Mr. Evarts.” Cairo, September 2, dispatch no. 333. Foreign Relations of the United States, 1879, printed document no. 485. Enclosures I and XIV: Convention of July 15, 1840, and Firman of June 1, 1841.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1879/d518

122) Kirk, Alexander C. 1942. “The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State.” Cairo, February 4, 11 p.m. Foreign Relations of the United States, 1942, vol. IV, document 73.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1942v04/d73

123) The Edinburgh Gazette. 1914. Notices dated December 18–19 concerning the protectorate, the deposition of Abbas Hilmi, and the installation of Hussein Kamel. December 22, issue 12753, 1539.

https://www.thegazette.co.uk/Edinburgh/issue/12753/page/1539/data.pdf

124) The London Gazette. 1914. Notice of the British Protectorate over Egypt and appointment of the High Commissioner. December 18, issue 29010, supplement, 10801.

https://www.thegazette.co.uk/London/issue/29010/supplement/10801/data.pdf

125) The Statesman’s Year-Book. 1913. “Egypt: Defence.” London: Macmillan, 1333. Printed page number; digitized image 1455.

https://en.wikisource.org/wiki/Page:Statesman%27s_Year-Book_1913.djvu/1455

126) UK Parliament. 1922. “Statement by the Prime Minister.” House of Commons, February 28. Hansard, vol. 151, cols. 271–273.

https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1922/feb/28/statement-by-the-prime-minister

127) UK Parliament. 1924. “Mr. Chamberlain’s Statement.” House of Commons, December 15. Hansard. Debate on Egypt, the Sudan, and the aftermath of the assassination of Sir Lee Stack.

https://hansard.parliament.uk/Commons/1924-12-15/debates/eaf8d756-d363-4b4a-beec-ff6c4d5b1263/MrChamberlainSStatement

128) UK Parliament. 1954. “Suez Canal Zone Base (Agreement).” House of Commons, October 25. Statement by Anthony Nutting. See also the October 26 written answer on the twenty-month withdrawal period.

https://hansard.parliament.uk/Commons/1954-10-25/debates/b10a1428-dfe6-4a9e-a35b-b91b741edf90/SuezCanalZoneBase(Agreement)

https://api.parliament.uk/historic-hansard/written-answers/1954/oct/26/suez-canal-zone-situation

129) UK Parliament. 1956. “Egypt (General Sir Brian Robertson’s Visit).” House of Commons, written answer, July 11. Hansard, vol. 556, col. 32W. Refers to the June celebrations marking the withdrawal of the last British troops.

https://api.parliament.uk/historic-hansard/written-answers/1956/jul/11/egypt-general-sir-brian-robertsons-visit

130) Wood, Evelyn. 1911. “The Egyptian Army.” In “Egypt,” section I, Encyclopaedia Britannica, 11th ed., vol. 9. Signed “E. Wo.” Contemporary account by the officer who organized the army in 1883.

https://en.wikisource.org/wiki/1911_Encyclop%C3%A6dia_Britannica/Egypt/1_Modern_Egypt

عروض مؤسسية وفهارس وثائق

131) Bibliothèque nationale de France (BnF). n.d. “[Mission égyptienne en France, 1826, sous la dir. de Mr. Jomard].” Catalogue notice FRBNF40689052. Collection of fifteen prints.

https://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb40689052k

132) National Army Museum. n.d.-b. “Suez Canal Zone.”

https://www.nam.ac.uk/explore/suez-canal-zone

133) National Army Museum. n.d.-c. “Suez Crisis.”

https://www.nam.ac.uk/explore/suez-crisis

134) Spillmann, Georges. n.d.-a. “Les auxiliaires de l’Armée d’Orient (1798–1801). La création de corps auxiliaires égyptiens et syriens.” Fondation Napoléon.

https://www.napoleon.org/histoire-des-2-empires/articles/les-auxiliaires-de-larmee-dorient-1798-1801-la-creation-de-corps-auxiliaires-egyptiens-et-syriens/

135) Spillmann, Georges. n.d.-b. “Les auxiliaires de l’Armée d’Orient (1798–1801). Les Egyptiens et les Syriens dans la Grande Armée.” Fondation Napoléon.

https://www.napoleon.org/histoire-des-2-empires/articles/les-auxiliaires-de-larmee-dorient-1798-1801-les-egyptiens-et-les-syriens-dans-la-grande-armee/

136) Vial, Charles-Eloi. n.d. “The Egyptian Campaign.” Bibliothèque nationale de France, Patrimoines Partagés—Bibliothèques d’Orient.

https://heritage.bnf.fr/bibliothequesorient/en/egyptian-campaign

تاريخ مراجعة المصادر الإلكترونية: 2–1 نوفمبر ٢٠٢٦.

تعريف بالكتـاب

يقدم هذا الكتاب دراسة مقارنة تتتبع التكوين التاريخي للجيوش والعلاقات المدنية العسكرية في مصر وسوريا والجزائر، مع تحليل أثر التدخل الخارجي في بناء السلطة السياسية. ويناقش جذور المؤسسة العسكرية، وتحولاتها في مراحل الاستعمار وما بعد الاستقلال، وموقعها في الحكم، وحدود السيادة، وأنماط احتكار القرار السياسي. ويعتمد الكتاب على منهج تاريخي مقارن ووثائق ومعاهدات ونصوص دستورية ودراسات بحثية، ليخلص إلى أن تباين النشأة المؤسسية لم يمنع تقارب بعض آليات النفوذ العسكري في المجال السياسي.

سنة الإصدار: 2026

كتاب بحثي في التاريخ السياسي والعلاقات المدنية العسكرية